كتاب الهادي في شرح المقدمة في النحو

تأليف

أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي

المتوفى ٤٦٩هـ

تحقيق

د. أحمد فتحي حجازي

دار الكتب العلمية

DKI

كتاب الهادي
في شرح المقدمة في النحو

تأليف

أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي
المتوفى ٤٦٩ هـ

تحقيق

أحمد فتحي حجازي

دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKI
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com sales@al-ilmiyah.com baydoun@al-ilmiyah.com

Title : Kitāb Al-Hādi fī šarḥ al-muqaddimah fī al-naḥw

Classification: Syntax

Author : Ibn Bābšād al-Naḥawi

Editor : Aḥmad Fatḥi Ḥijāzi

Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

Pages : 192

Size : 17*24

Year : 2011

Printed in : Lebanon

Edition : 1st

الكتاب : كتاب الهادي في شرح المقدمة في النحو

التصنيف : نحو

المؤلف : ابن بابشاذ النحوي

المحقق : أحمد فتحي حجازي

الناشر : دار الكتب العلميــة - بيروت

عدد الصفحات : 192

قياس الصفحات: 17*24

سنة الطباعة : 2011

بلد الطباعة : لبنــان

الطبعة : الأولى

DKi
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ٨٠٤٨١٠/١١/١٢ ٥ ٩٦١+
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

ISBN 978-2-7451-6682-1
ISBN 2-7451-6682-4
9 782745 166821

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، شرفنا بلغة القرآن، وجعله لنا هدى ورحمة وبشرى للمؤمنين، فهو الصراط المستقيم والنور المبين والشفيع لأهله يوم الدين.

والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيد ولد عدنان خير نبي أرسل، أوحي إليه بخير كتاب أنزل، وارض اللهم عن الآل الأطهار، والأصحاب الأخيار، من المهاجرين والأنصار، الذين حفظوا كتابك الكريم، وتناقلوا الشرع الحنيف، وسنة نبيك الشريف، فاللهم ألحقنا بهم على الإيمان وأدخلنا معهم جنات النعيم اللهم آمين.

أما بعد.

فإن هذا الكتاب الذي نقدمه لأهل العربية كتاب قيّم لعالم جليل، من علماء العربية القدامى الذين لهم قدم وساق في علم العربية.

ولا تعجب إذا ألفيت هذا الكتاب عبارة عن خطاب يوجهك إلى تصويب كلامك فصاحبه يخاطب شخصاً أبان عنه في المقدمة، وهذا أبدع ما فيه، فإن التطبيق في أي مجال يحسن، وهذا الكتاب تطبيق للنطق الصحيح، المستند إلى القواعد النحوية السليمة، فهو تدريب تطبيقي لمن أراد.

وقد ألفينا هذا المخطوط دون عناوين فأدرجنا فيه عناوين ليسهل ربط الأفكار المتداولة فيه، وليتم النفع به، وقبل أن ندخل بك على هذا الكتاب الجليل فإننا نعطيك حدوداً للغة العربية، فنقول مستعينين بالله:

اللغة العربية إحدى أكثر لغات العالم استعمالاً، وإحدى اللغات الخَمْس الرسمية في هيئة الأمم المتحدة ومُنظَّماتها، وهي اللغة الأولى لأكثر من ٢٩٠ مليون عربي، واللغة الرسمية في ١٨ دولة عربية، كما يُجيدها أو يُلِمُّ بها نحو ٢٠٠ مليون مُسْلم من غير العرب إلى جانب لغاتهم أو لهجاتهم الأصلية. ويُقبِل على تعلُّمها

كثيرون آخرون من أنحاء العالم لأسباب تتعلَّق بالدين أو بالتجارة أو العمل أو الثقافة أو غير ذلك.

والعربية هي اللغة السَّامية الوحيدة التي قُدِّر لها أن تحافظ على كيانها وأن تصبح عالمية. وما كان ليتحقَّق لها ذلك لولا نزول القرآن الكريم بها؛ إذْ لا يمكن فَهْم ذلك الكتاب المبين الفَهْم الصحيح والدقيق وتذوُّق إعجازه اللغويّ إلا بقراءته بلغته العربية. كما أن التُّراث الغني من العلوم الإسلامية مكتوب بتلك اللغة. ومن هنا كان تعلُّم العربية مَطْمَحًا لكلِّ المسلمين الذين يبلغ عددهم نحو مليار مُسلم في شتَّى أنحاء العالم. ويمكن القول إن أكثر من نصف سكان إفريقيا يتعاملون بالعربية.

خصائص العربية:

الأصوات:. تتميَّز العربية بما يمكن تسميته مركز الجاذبية في نظام النُّطق، كما تتميَّز بأصوات الإطباق؛ فهي تستخدم الأعضاء الخلفية من جهاز النُّطق أكثر من غيرها من اللغات، فتوظِّف جذْر اللسان وأقصاه والحنجرة والحَلْق واللَّهاة توظيفًا أساسيًّا. ولذلك فهي تحتوي على مجموعة كاملةً لا وجود لها في أيّ لغة سامية فضلاً عن لغات العالم، وهي مجموعة أصوات الإطباق: الصَّاد والضَّاد والطَّاء والظَّاء والقاف، ومجموعة الأصوات الخلفية، وتشمل الصَّوتين الجِذْريَّيْن الحَلْقيَّيْن: الحاء والعين، والصَّوت القصي الطَّبَقي: الغين، والصَّوت القصي اللهوي: القاف، والصَّوت الحنجري: الهمزة.

المفردات:

يُعَدُّ مُعجم العربية أغنى معاجم اللغات في المفردات ومرادفاتها (الثروة اللفظية)؛ إذْ تضُمُّ المعاجم العربية الكبيرة أكثر من مليون مفردة. وحَصْرُ تلك المفردات لا يكون بحَصْر مواد المعجم؛ ذلك لأن العربية لغة اشتقاق، والمادة اللغوية في المعجم العربي التقليدي هي مُجرَّد جذْر، والجِذْر الواحد تتفرَّع منه مفردات عديدة، فالجذْر (ع ود) مثلاً تتفرَّع منه المفردات: عادَ، وأعادَ، وعوَّدَ، وعاودَ، واعْتادَ، وتَعوَّدَ، واستعادَ، وعَوْد، وعُود، وعَوْدة، وعِيد، ومَعَاد، وعِيادَة، وعادة، ومُعاوَدَة، وإعادة، وتَعْوِيد، واعتِياد، وتَعَوُّد، واسْتِعَادَة، وعَادِيّ. يُضاف إليها قائمة أخرى بالأسماء المشتقَّة من بعض تلك المفردات. وكلُّ مفردة تؤدِّي معنًى

مختلفًا عن غيرها.

والعربية تتطوَّر كسائر اللغات؛ فقد أُميتَتْ مفردات منها واندثرت، وأُضيفَتْ إليها مفردات مُولَّدة ومُعَرَّبة ودخيلة، وقامت مجامع اللغة العربية بجهد كبير في تعريب الكثير من مصطلحات الحضارة الحديثة، ونجحت في إضافتها إلى المعجم المستَخدَم، مثل: سيَّارة، وقطار، وطائرة، وبرقيَّة، وغير ذلك.

التلفُّظ والتهجّي:

تتكوَّن الألفباء العربية من ٢٨ حرفًا، فضلاً عن ألف المدِّ. وكان ترتيب تلك الحروف قديمًا أبجديًا على النحو الآتي: أبجد هوَّز حطِّي كلمن سعفص قرشت ثخذ ضظغ. وتُكتب لغات كثيرة في العالم بالحروف العربية، مع استبعاد أحرف وإضافة أخرى، منها الفارسية، والأُردية، والبَشْتُو، ولغة الملايو، والهَوْسا، والفُلانيَّة، والكانوري. وكانت التُّركيَّة والسَّواحيليَّة والصُّوماليَّة تُكتَب إلى عهد قريب بالحروف العربية.

وتعتمد العربية على ضَبْط الكلمة بالشَّكْل الكامل لتؤدِّي معنًى محدَّدًا؛ فالكلمات: عَلِمَ، وعُلِم، وعَلَّمَ، وعِلْمٌ، وعَلَمٌ، هذه الكلمات كلها مُتَّفِقة في التَّهجِّي، مختلفة في التَّلفُّظ والمعنى. إلا أن مُجيد العربية يمكنه أن يفهم معنى الكلمة دون ضَبْط من خلال السِّياق، وكان القدماء يقولون: شَكْلُ الكتابِ سُوءُ ظَنٍّ بالمكتوب إليه.

ومن سِمات العربية أن تهجِّي الكلمة فيها موافقٌ للتلفُّظ بها، وهذه ميزة تمتاز بها العربية عن بعض اللغات الأوروبية. وهي ظاهرة عامة في العربية، إلا في بعض الحالات القليلة، كنُطق ألف لا يُكتب في نحو: هَذَا، ولكنْ، وكتابة الألف الليِّنة على هيئة ياء، نحو: مَضَى الفَتَى.

الصَّرْف:

تقوم الصِّيغ الصَّرفية في العربية على نظام الجِذْر، وهو ثلاثي غالبًا، رباعي أحيانًا. ويُعبِّر الجِذْر -شيء تجريدي- عن المعنى الأساسي للكلمة، ثمَّ يُحدَّد المعنى الدقيق للكلمة ووظيفتها بإضافة الحركات أو مقاطع من أحرف مُعيَّنة في صَدْر الكلمة أو وسطها أو آخرها.

وتُقسِّم العربية الاسم إلى جامد ومُشتقّ، ثم تُقسِّم الجامد إلى أسماء الذَّوات المادية، مثل: شجرة، وأسماء المعاني، مثل: قراءة، ومصادر الأسماء المشتقَّة، مثل: قارئ، ومقروء. ولا تعرف العربية الأسماء المركَّبة إلا في كلمات نادرة تُعَبِّر عن الأعلام، مثل: «حَضْرَمَوْت» المركَّبة تركيبًا مَزْجيًا، و«جاد الحقّ» المركَّبة تركيبًا إسناديًا. إلا أن المضاف والمضاف إليه يرتبطان ارتباطًا وثيقًا، يصل أحيانًا إلى حالة شبيهة بالتركيب، وخاصة في الأَعلام، مثل: عبدالله، وصلاح الدِّين.

وتتميَّز العربية عن لغات كثيرة بوجود صيغة للمُثَنَّى فيها. وتنفرد هي والحبشية عن سائر اللغات السَّامية باستعمال جمع التَّكسير، فإلى جانب الجمع السَّالم الذي ينتهي بنهاية تَلْحَق الاسم، كما هي الحال في اللغات الأوروبية، تصوغ هاتان اللغتان جمع التَّكسير بتغيير الاسم داخليًا. وتُصنِّف العربية أسماءها إلى مذكَّر ومؤنَّث، وتترك المذكَّر دون تمييزه بأيِّ علامة، وتميِّز طائفة من الأسماء المؤنَّثة، إمَّا بالتَّاء، مثل: شجرة، وإمَّا بالألف المقصورة، مثل ليلى، وإمَّا بالألف الممدودة، مثل: صحراء، ثم تترك الطائفة الأخرى من الأسماء المؤنَّثة دون علامة، مثل: شَمْس، ونَفْس. انظر: الصرف.

علم النَّحو:

من خصائص درس النحو الإسناد. والإسناد هو نواة الجملة العربية، ويُمثِّل في ذاته جملةً بسيطة: اسميَّة أو فعليَّة. ويتكوَّن الإسناد إما من مبتدأ وخبر، وإما من فعل وفاعل أو نائب فاعل، ثم يمكن تنمية تلك الجملة البسيطة بالفضلات أو المكمِّلات المفردة. ثم تتكوَّن الجملة المركَّبة من جملتين بسيطتين أو أكثر، ويتمُّ هذا بالربط بين الجمل البسيطة بأدوات معيَّنة أو بالضمائر، فتنشأ من ذلك الربط دلالاتٌ كالشَّرط أو الملابسة أو الوصفية أو العطف أو غيرها.

ويقوم الإسناد في الجملة الاسمية بغير رابط ممَّا يُسمَّى في اللغات الأوروبية بأفعال الكينونة، وكذلك تقوم الإضافة دون رابط، ويُراعى أن يكون المضاف خاليًا من أداة التعريف. وحين يَدْخُل الاسم المُعرب في جملة فلا بُدَّ له أن يتَّخذ حالة من ثلاث حالات: إما أن يكون مُعرَّفًا بأل، أو مضافًا، أو مُنَوَّنًا. ولا تجتمع حالتان من تلك الحالات في الاسم الواحد. وتعتمد العربية في تركيب الجملة على قرائن تُعين على تحديد المعنى، وتتمثَّل في العلامة الإعرابية، والبِنْية الصَّرفية، والمطابقة،

والرُّتبة، والرَّبط، والأداة، والنَّغمة. والعربية من اللغات السَّامية القليلة التي احتفظت بنظام الإعراب. ويستطيع مُجيد العربية أن يقرأ نصًّا غير مضبوط، وينطق العلامات الإعرابية نُطقًا صحيحًا، كما يستطيع من خلال ذلك أن يفهم النص فهمًا تامًّا.

والرُّتبة في العربية محفوظة (أي: واجبة)، وغير محفوظة (أي: جائزة)، وعُرفية. فالرُّتبة المحفوظة مثل: وجوب تقديم الفعل على الفاعل، والمضاف على المضاف إليه، والاسم الموصول على صلته، والمتبوع على التابع إلا في حالة العطف بالواو. والرُّتبة غير المحفوظة متروكة لتصرُّف المتكلِّم حسب مقتضيات السِّياق، مثل رتبة الخبر، ورتبة المفعول به، ورتبة الحال، ورتبة المعطوف بالواو مع المعطوف عليه. والرُّتبة العُرفية هي ما جرى عليه عُرْف العرب، ولا يُعَدُّ الخروج عنه خطأ نحويًّا، مثل تقديم الليل على النهار، وتقديم العاقل على غير العاقل، وتقديم الذَّكَر على الأنثى.

وتنقسم الكلمة في العربية إلى اسم وفِعْل وحَرْف، ولكنَّ بعض الباحثين المعاصرين قسَّموها تقسيمات أخرى لم تطبَّق حتى الآن في برامج تعليم العربية.

ومن أهم خصائص العربية ميلها إلى الإيجاز المعبِّر عن المعنى، وتلجأ في سبيل التعبير عن المعاني المختلفة ومناسبتها للمقام إلى وسائل، منها: التقديم والتأخير (وهو الرُّتبة غير المحفوظة)، والفَصْل والوَصْل، والحَذْف، والتَّأكيد، والقَصْر، والمجاز.

الخَط العربي:

يحتلُّ الخطُّ العربيُّ مكانة فريدة بين خطوط اللغات الأخرى من حيث جماله الفنِّي وتنوُّع أشكاله، وهو مجالٌ خصب لإبداع الخطَّاطين، حيث بَرَعُوا في كتابة المصاحف، وتفنَّنوا في كتابة لوحات رائعة الجمال، كما زَيَّنوا بالخطوط جدران المساجد وسقوفها. وقد ظهرت أنواع كثيرة من الخطوط على مرِّ تاريخ العربية، والشَّائع منها الآن: خطوط النَّسخ والرُّقعة والثُّلُث والفارسي والدِّيواني، والكوفي والخطوط المغربية. انظر: الخط العربي.

تطوُّر العربيَّة:

العربية إحدى اللغات السَّامية، وهي تنتمي إلى الفرع الجنوبي من اللغات

السَّامية الغَرْبية، ويشمل هذا الفرع شمالي الجزيرة العربية وجنوبيها والحبشة. وقد نشأت العربية الفصيحة في شمالي الجزيرة، ويرجع أصلها إلى العربية الشمالية القديمة التي كان يتكلَّم بها العدنانيُّون. وهي مختلفة عن العربية الجنوبية القديمة التي نشأت في جنوبي الجزيرة وعُرفَتْ قديمًا باللغة الحِمْيَريَّة وكان يتكلَّم بها القحطانيون.

وتُعَدُّ النقوش القليلة التي عُثِرَ عليها الدليل الوحيد لمعرفة المسار الذي سارت فيه نشأة العربية الفصيحة.

ويمكن القول من خلال تلك النقوش إن أسلاف العربية الفصيحة هي: الثَّمودية واللحيانية والصَّفويَّة، وتشمل معًا فترة تقارب ألف عام؛ إذْ يُؤرَّخ أقدم النقوش الثمودية بالقرن الخامس قبل الميلاد، ويُؤرَّخ أحدثها بالقرن الرابع أو الخامس الميلاديين، وترجع النقوش اللحيانية والصَّفوية إلى زمن يقع في الفترة ذاتها.

أمَّا أقدم نصٍ وُجِدَ مكتوبًا بالعربية الفصيحة فهو نقش النَّمارة الذي يرجع إلى عام ٣٢٨م، ولكنه كان مكتوبًا بالخط النَّبطي. ويُلاحَظ في ذلك النَّص التطوُّر الواضح من الثمودية واللحيانية والصَّفَوية إلى العربية الفصيحة. وأمَّا أقدم نصٍّ مكتوب بالخط العربي فهو نَقْشُ (زَبَد) الذي يرجع إلى سنة ٥١٣م، ثم نَقْشَا(حَرَّان وأم الجِمَال) اللذان يرجعان إلى عام ٥٦٨م. وقد لوحظ أن الصورة الأولى للخَط العربي لا تبعد كثيرًا عن الخط النَّبطي، ولم يتحرَّر الخط العربي من هيئته النَّبطية إلا بعد أن كَتَبَ به الحجازيُّون لمدة قرنين من الزَّمان. وظلَّت الكتابة العربية قبيل الإسلام مقصورة على المواثيق والأحلاف والصُّكوك والرسائل والمعلَّقات الشعرية، وكانت الكتابة آنذاك محصورة في الحجاز.

ويُعدُّ القرن السابق لنزول القرآن الكريم فترة تطوُّر مُهمَّة للعربية الفصيحة، وصلَتْ بها إلى درجة راقية. ويدلُّ على ذلك ما وصل إلينا على ألسنة الرُّواة من الشِّعر والنَّثر الجاهليين.

العربية بعد نزول القرآن الكريم:

كان نزول القرآن الكريم بالعربية الفصحى أهمَّ حَدَث في مراحل تطوُّرها؛ فقد وحَّد لهجاتها المختلفة في لغة فصيحة واحدة قائمة في الأساس على لهجة قريش،

وأضاف إلى معجمها ألفاظًا كثيرة، وأعطى لألفاظٍ أخرى دلالات جديدة. كما ارتقى ببلاغة التراكيب العربية. وكان سببًا في نشأة علوم اللغة العربية كالنحو والصرف والأصوات وفقه اللغة والبلاغة، فضلاً عن العلوم الشرعية، ثمّ إنه حقّق للعربية سعة الانتشار والعالمية.

لقد حَمَلَت العربية الفصيحة القرآن الكريم، واستطاعت من خلال انتشار الإسلام أن تبدأ زَحْفَها جنوبًا لتحلَّ محلَّ العربية الجنوبية القديمة، ثمّ عَبَرَت البحر الأحمر إلى شرقي إفريقيا، واتَّجهت شمالاً فقَضَتْ على الآرامية في فلسطين وسوريا والعراق، ثم زَحَفَتْ غربًا فحلَّت محلَّ القبطية في مصر. وانتشرت في شمال إفريقيا فَخَلَفَتْ لهجات البَرْبَر، وانفتح لها الطريق إلى غرب إفريقيا والسودان، ومن شمال إفريقيا انتقلت إلى أسبانيا وجُزُر البحر المتوسط.

كما كان للعربية أثرٌ عميق في لغات الشعوب الإسلامية؛ فتأثيرها واضح في الفارسية والأردية والتُّركية والبَشْتُو ولغة الملايو واللغات واللهجات الإفريقية. ومن غير الممكن الآن معرفة لغة أيِّ بلد إسلامي وأدبه ومناحي تفكيره معرفة جيّدة دون الإحاطة الجيّدة بالعربية. وحين أخذ الأوروبيون ينهلون من الحضارة الإسلامية في الأندلس دَخَلَتْ ألفاظ عربية كثيرة إلى اللغات الأوروبية، ففي الإنجليزية مثلاً ألفاظ عديدة ترجع إلى أصل عربي، كالجَبْر، والكحول، وتَعْرِيفَة، ومَخْزَن، وعُود، وغير ذلك كثير.

العربية في العصر الأموي:

ظلَّت العربية تُكتَب غير مُعْجَمة (غير منقوطة) حتى منتصف القرن الأول الهجري، كما ظلَّت تُكتَب غير مشكولة بالحركات والسَّكنات. فحين دخل أهل الأمصار في الإسلام واختلط العرب بهم، ظَهَرَ اللَّحْن على الألسنة، وخيف على القرآن الكريم أن يتطرَّق إليه ذلك اللَّحْن. وحينئذ توصَّل أبو الأسود الدُّؤَليُّ إلى طريقة لضَبْط كلمات المصحف، فوَضَع بلَوْن مخالِف من المِداد نُقْطة فوق الحرف للدَّلالة على الفتحة، ونُقطة تحته للدَّلالة على الكسرة، ونُقْطةً عن شِماله للدَّلالة على الضَّمَّة، ونقطتين فوقه أو تحته أو عن شِماله للدَّلالة على التَّنوين، وتَرَكَ الحرف السَّاكن خاليًا من النَّقْط. إلا أن هذا الضبط لم يكن يُستعمل إلا في المصحف. وفي القرن الثاني الهجري وضع الخليل بن أحمد طريقة أخرى، بأن

جعل للفتحة ألفًا صغيرة مُضطجِعة فوق الحرف، وللكسرة ياءً صغيرة تحته، وللضمَّة واوًا صغيرة فوقه، وكان يُكرِّر الحرف الصغير في حالة التنوين. ثم تطوَّرت هذه الطريقة إلى ما هو شائع اليوم.

أما إعجام الحروف (تنقيطها) فتم في زمن عبد الملك بن مروان، وقام به نصر بن عاصم الليثي ويحيى بن يَعْمُر العَدْواني، كما قاما بترتيب الحروف هجائيًّا حسب ما هو شائع اليوم، وتركا الترتيب الأبجدي القديم (أبجد هوَّز).

وخَطَت العربية خطواتها الأولى نحو العالمية في الثلث الأخير من القرن الأول الهجري، وذلك حين أخذت تنتقل مع الإسلام إلى المناطق المحيطة بالجزيرة العربية. وفي تلك الأمصار، أصبحت العربية اللغة الرسمية للدولة، وأصبح استخدامها دليلاً على الرُّقي والمكانة الاجتماعية. وظلَّت لغة البادية حتى القرن الثاني الهجري الحجَّة عند كلِّ اختلاف. وكان من دواعي الفخر للعربي القدرة على التحدُّث بالعربية الفصحى كأحد أبناء البادية. أما سُكان الأمصار الإسلامية، فقد بدأت صلتهم بلغاتهم الأصلية تضعف شيئًا فشيئًا، وأخذ بعضهم يتكلَّم عربية مُوَلَّدة متأثِّرة باللغات الأم. وقد كانت منطقة الشام أُولى المناطق تعرُّبًا.

ويُلاحَظ اختلاف لهجات أهل الأمصار في العربية تبعًا لاختلاف القبائل العربية الوافدة، ومن هنا كان اختلاف لهجات الكوفة والبصرة والشام والعراق ومصر بعضها عن بعض.

وقبيل نهاية العصر الأُموي، بدأت العربية تدخل مجال التأليف العلمي بعد أن كان تراثها مقصورًا على شِعْر وأمثال على ألسنة الرُّواة.

العربية في العصر العباسي:

شهد العصر العباسي الأول مرحلة ازدهار الحضارة الإسلامية في مشرق العالم الإسلامي وفي مغربه وفي الأندلس، وبدأت تلك المرحلة بالترجمة، وخاصة من اليونانية والفارسية، ثم الاستيعاب وتطويع اللغة، ثم دخلت طَوْر التأليف والابتكار. ولم يَعُد معجم لغة البادية قادرًا وحده على التعبير عن معاني تلك الحضارة، فحمل العلماء على عاتقهم مهمَّة تعريب مصطلحات غير عربية، وتوليد صيغ لمصطلحات أخرى، وتحميل صيغ عربية دلالات جديدة لتؤدِّي معاني أرادوا التعبير عنها. وبهذا استطاعت العربية التعبير عن أدقِّ المعاني في علوم تلك الحضارة الشامخة وآدابها.

وفي مطلع ذلك العصر، بدأ التأليف في تعليم العربية، فدخلت العربية مرحلة تعلُّمها بطريق الكتاب، وكان هذا هو الأساس الذي قام عليه صَرْح العلوم اللغوية كالنحو والصرف والأصوات وفقه اللغة والبلاغة والمعاجم.

وعلى الرغم من انقسام العالم الإسلامي إلى دويلات في العصر العباسي الثاني، واتخاذ لغات أخرى للإدارة كالفارسية والتُّركية، فإن اللغة العربية بقيت لغةً للعلوم والآداب، ونَمَت الحركة الثقافية والعلمية في حواضر متعدِّدة، كالقاهرة وحَلَب والقيروان وقرطبة.

العربية في العصر الحديث:

حين ضَعُفَ شأن المسلمين والعرب منذ القرن السادس عشر الميلادي، وتعرَّضت بلادهم للهجمات الاستعمارية، رأى المستعمرون أن أفضل وسيلة لهَدْم تماسُك المسلمين والعرب هي هَدْم وحدة الدِّين واللغة. وقد حاولوا هَدْم وحدة اللغة بإحلال اللهجات العامية محلَّ العربية الفصيحة، وبدأت تلك الدَّعوة في أوائل الثمانينيات من القرن التاسع عشر الميلادي، فأخذ دعاتهم يروِّجون لفكرة كتابة العلوم باللغة التي يتكلَّمها عامة الناس، وطَفِقَ بعضُهم يضع قواعد للهجة أبناء القاهرة، واقترح آخرون كتابة العربية الفصيحة بالحروف اللاتينية. إلا أن كلَّ تلك الدَّعوات أخفقَت إخفاقًا تامًّا.

ولكن كان من آثار تلك الهجمات الاستعمارية ضَعْفُ شأن العربية في بعض البلاد العربية، وخاصة دول الشمال الإفريقي، واتخاذ اللغات الأوروبية وسيلة لدراسة العلوم والفنون الحديثة فيما يُعرف بمدارس اللغات وفي أغلب الجامعات.

وقد بدأت في البلاد العربية حركة نشِطة للتعريب تتمثَّل في اتجاهين:

الأول: تعريب لغة الكتابة والتخاطب في بلاد الشمال الإفريقي.

والثاني: تعريب لغة العلوم والفنون على مستوى البلاد العربية كلِّها.

وقد نجحت في الاتِّجاه الأخير سوريا والعراق، وأحرزت بلاد عربية أخرى بعض النجاح. وتحدو القائمين بالجهد في هذا الاتجاه الثِّقة بأن العربية التي وَسعَت الحضارة الإسلامية في الماضي لن تكون عاجزة عن أن تَسَعَ الحضارة الحديثة.

والعربية الفصيحة اليوم هي لغة الكتابة، وتُستخدم لغةً للحديث في المحافل العلمية والأدبية، وفي الإذاعة والتلفاز، وأحيانًا في المسرحيات والأفلام، ولها سحْرٌ

عجيب إذا صَدَرَتْ عمَّن يجيدها. أمَّا لغة التخاطب العامي فلهجاتٌ عديدة في العالم العربي. لكن اللغة العربية الفصيحة، مع ذلك، مفهومة فهمًا تامًّا في كلِّ أنحاء العالم العربي.

ونوجه كلامنا على النحو خاصة لتعلق هذا الكتاب به فنقول:

تعريف علم النحو:

ونعرج على تعريفه. فنرى أن صاحب كشاف اصطلاحات الفنون قال: علم النحو، ويسمى علم الإعراب أيضاً على ما في شرح اللب، وهو علم يعرف به كيفية التركيب العربي صحة وسقما، وكيفية ما يتعلق بالألفاظ من حيث وقوعها فيه من حيث هو، أو بوقوعها فيه. . والغرض منه الاحتراز عن الخطأ في التأليف والاقتدار على فهمه والإفهام به.

نشأة علم النحو:

والحقيقة أن بوادر اللحن قد ظهرت على قلة وندرة أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رجلاً لحن بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم: أرشدوا أخاكم فقد ضل.

كما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله: أنا من قريش، ونشأت في بني سعد، فأنى لي اللحن.

فإذا كان اللحن في التخاطب بين العرب هو الدافع الأول إلى تدوين اللغة وجمعها، واستنباط قواعد النحو وتصنيفها، فإننا نتعرف من خلال الحديثين السابقين وجود كلمة اللحن وتداولها، وإن لم ينقل إلينا ما الخطأ اللغوي الذي قصد بها آنذاك.

لكن المصادر في تاريخ علم النحو تذكر لنا أن عمر رضي الله عنه مر على قوم يسيئون الرمي فقرعهم فقالوا: إنا قوم متعلمين -والصواب أن يقولوا: متعلمون- فأعرض مغضبا وقال: والله خطؤكم في لسانكم أشدُّ علي من خطئكم في رميكم، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: رحم الله امرءاً أصلح من لسانه.

إلا أن أشهر القصص في تاريخ النحو ما أورده الأصفهاني في الأغاني، إذ دخل أبو الأسود الدؤلي في وقدة الحر بالبصرة على ابنته، فقالت له: يا أبت ما أشدُّ

الحر؟ فرفعت كلمة: أشد؛ فظنها تسأله وتستفهم منه أي زمان الحر أشد؟ فقال لها: شهرا ناجر، فقالت: يا أبت إنما أخبرتك ولم أسألك، والحقيقة أنه كان عليها أن تقول إذا أرادت إظهار التعجب من شدة الحر والإخبار عنه ما أشدَّ الحر.

أسباب تفشي اللحن:

وقد بدأ اللحن يتسرب والفساد يسري إلى لغة كثير من العرب مع اتساع الفتوحات، واختلاط العرب الفاتحين بالشعوب الفارسية والرومية والأحباش، ومحاولة هؤلاء العجم تعلم ما استطاعوا من العربية، وقليل من يفلح منهم في ذلك. فكان ظهور اللحن وفشوه مدعاةً لأهل الحل والعقد، أن يأمروا بضبط اللغة لضبط الألسن، وبتدوين القواعد واستنباطها لحفظ كتاب الله من اللحن والتحريف في اللفظ ثم في المعنى.

وضع قواعد النحو الأولى:

ويحدثنا ابن خلدون كيف وضعت قواعد علم النحو؟ وكيف فكر العرب في المحافظة على اللغة ونطقها، بعد أن فسدت ملكات النطق السليم لديهم فيقول: فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردةً، شِبه الكليات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه بالأشباه، مثل أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع، ثم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعراباً، وتسمية الموجب لذلك التغير عاملاً، وأمثال ذلك، وصارت كلها اصطلاحات خاصة بهم.

أوائل النحويين:

وقد اختلف العلماء فيمن تكلم أولاً بعلم النحو من حيث هوعلم، وفيمن وضع له بعض قواعده.

ولعل أول من أرسل فيه كلاماً أبو الأسود الدؤلي، الذي اخترع الحركات المعروفة بالفتحة والضمة والكسرة عندما اختار كاتباً، وأمره أن يأخذ المصحف وصبغاً يخالف لون المداد، وقال له: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضممتُ فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعتُ شيئاً من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين.

وقيل: إن علياً رضي الله عنه وجه أبا الأسود إلى ذلك وقال له: انحُ نحوَ هذا... فمن هذا أخذ اسم النحو.

يقول الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه (من تاريخ النحو) : أخذ عن أبي الأسود يحيى بن يَعْمر وعنبسة الفيل وميمون الأقرن ومضر بن عاصمٍ وعطاء بن أبي الأسود وأبو نوفل بن أبي عقرب، وعن هؤلاء أخذ علماء البصرة طبقة بعد طبقة، ثم نشأ بعد نحو مائة عام من تلاميذهم من ذهب إلى الكوفة فعلم بها، فكان منه ومن تلاميذه ما يسمى بمدرسة الكوفة.

وقد كان للخليل بن أحمد الفراهيدي فضل كبير في هذا المجال، وهو - لا ننسى - أستاذ شيخ النحو سيبويه، أخذ عنه، وكمل من بعده تفاريع النحو، وأكثر من أدلته وشواهد قواعده، ووضع فيه كتابه المشهور.

ثم وضع أبو علي الفارسي، وأبو القاسم الزجاج كتبا مختصرة في النحو، حَذْوَا حَذْوَ سيبويه.

من مسائل النحو وقضاياه:

وإذا أردنا أن نطلع على جملة واسعة من علم النحو فلنتصفح كتاباً مرجعاً فيه هو مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؛ على سبيل المثال نجد أن مؤلفه ابن هشام الأنصاري قد جعله على قسمين:

أدار القسم الأول على الأدوات في اللغة العربية، فحصرها وبين العامل منها وغير العامل، وأكثر من الشواهد ونسق معانيها المختلفة، وأحكامها تبعا لهذه المعاني

وكان معظم اعتماده في استنباط معاني الحروف وأحكامها على القرآن الكريم، فهو المنبع الصافي من كل شائبة، والمرجع البعيد عن كل دخيل.

أما في القسم الثاني فكان فيه ثمانية أبواب، الأول في تفسير المفردات، وتشمل الحروف والأفعال والأسماء وأحكامها، والثاني: في الجملة وأقسامها، والثالث: في شبه الجملة وأحكامها، والرابع: في ذكر أحكامٍ يكثر دورها، والخامس: في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، والسادس: في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصوابُ خلافها، والسابع: في كيفية الإعراب، والثامن: في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية.

أشهر كتب النحو:

وكتب علم النحو كثيرة جداً متنوعة متعددة، وبعضها - وهو الأكثر - نثر، وبعضها الآخر شعر.

ومن تلك الكتب: (الكتاب) لسيبويه، و(التصريف الملوكي) و(المنصف) وهما لابن جني، و(المفصل) للزمخشري و(الإنصاف في مسائل الخلاف) و(لمع الأدلة) وهما لكمال الدين الأنباري، و(ألفية ابن مالك) وشرحها و(كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)، و(شرح شذور الذهب) لابن هشام.

ولا ننسى هذا الكتاب الذي نقدم له فهو سهل وميسور على طالب العلم، والذي يريد تصحيحاً لنطقه، وسلامة في ألفاظه فإنه سيجد في هذا الكتاب بغيته.

ترجمة المؤلف والتعريف بالكتاب

أولا: المؤلف طاهر بن بابشاذ النحوي:

اسمه ونسبه:

أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ الجوهري النحوي المصري؛ يقال أصله من الديلم، أحد الأئمة في علم النحو، والأعلام في علوم العربية وفصاحة اللسان.

ثناء العلماء عليه:

قال الذهبي: ابن بابشاذ إمام النحاة، أبو الحسن، طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصري، الجوهري، صاحب التصانيف.

وقال في وفيات الأعيان: انتفع الناس بعلمه وتصانيفه.

تلامذته:

ذكر الذهبي في السير: أخذ عنه: أبو القاسم بن الفحام، ومحمد بن بركات السعيدي.

وظيفته في مصر:

إن ديوان الإنشاء لا يخرج منه كتاب حتى يعرض عليه ويتأمله، فإن كان فيه خطأ من جهة النحو أو اللغة أصلحه كاتبه، وإلا استرضاه فسيروه إلى الجهة التي كتب إليها، وكان له على هذه الوظيفة راتب من الخزانة يتناوله في كل شهر، وأقام على ذلك زماناً.

وكان قد عمل بالتجارة فإن المصادر تحكي أنه ورد العراق تاجراً في اللؤلؤ، وأخذ عن علمائها ورجع إلى مصر، واستخدم في ديوان الرسائل متأملاً يتأمل ما يخرج من الديوان من الإنشاء ويصلح ما يراه من الخطأ في الهجاء أو في النحو أو في اللغة؛ وكان له حلقة أشغال بجامع مصر أي بمسجد عمرو بن العاص،.

ما قيل في زهده وورعه:

أفادت المصادر أنه اعتزل ديوان الإنشاء وانقطع وكان السبب في ذلك أنه كان جالساً يأكل، فجاءه سنور فوقف بين يديه، فكان إذا ألقى إليه شيئاً من الطعام لا يأكله ويحمله ويمضي، وكثر ذلك منه، فتبعه يوماً لينظر أين يذهب بما يطعمه، فإذا هو يحمله إلى موضع مظلم في داره وفيه سنورة أخرى عمياء، فيلقيه إليها فتأكله، فعجب من ذلك وقال في نفسه: إن الذي سخر هذا السنور لهذه ليجيئها بقوتها ولم يهمله قادر على أن يغنيني عن هذا العالم؛ فلزم منارة الجامع بمصر.

ما ذكر في خبر موته:

بعد أن تزهد ابن بابشاذ رحمه الله قالت المصادر: وخرج بعض الليالي ليمشي في غرض عرض له، والليل مقمر، وفي عينيه بقية من النوم، فسقط من المنارة إلى سطح الجامع ومات.

مؤلفاته:

١- شرح الجمل للزجاجي.

٢- وكتاب المحسبة في النحو، وشرح المحسبة.

٣- شرح كتاب الأصول لابن الشرج.

٤- تعليق في النحو يقارب خمسة عشر مجلداً سماها تلامذته بعده تعليق الغرفة، وانتقلت هذه التعليقة إلى تلميذه أبي عبد الله محمد بن بركات السعدي النحوي اللغوي المتصدر موضعه، ثم انتقلت منه إلى صاحبه: أبي محمد عبد الله بن بري النحوي المتصدر في مكانه، ثم انتقلت بعده إلى صاحبه أبي الحسين النحوي المنبوز بثلط الفيل، المتصدر في موضعه، وقيل: إن كل واحد من هؤلاء كان يهبها لتلميذه ويعهد إليه بحفظها، ولقد اجتهد جماعة من الطلبة في نسخها، فلم يتمكنوا من ذلك.

وفاته رحمه الله:

لقد مر أنه مات إثر سقوطه من سطح مسجد مصر والمراد به مسجد عمرو بن العاص بمصر، وكانت وفاته عشية اليوم الثالث من رجب سنة تسع وستين

وأربعمائة بمصر، ودفن في القرافة الكبرى، رحمه الله تعالى[1].

ثانياً: كتابه الهادي.

ثبت لدينا أن المقدمة ليست هي لابن آجرّوم كما تحدث بذلك بعض الناس، وإنما المقدمة له ثم شرحها هو بنفسه، فقد ذكر أبو البركات الأنباري: أن ابن بابشاذ صنّف مقدمة في النحو، وسماها «المحتسب»، وذكر في كشف الظنون أنها مشهورة بمقدمة ابن بابشاذ النحوي[2].

وذكر آخر أن اسمها: «المحتسبة» على وزن المقدمة، إلا أن الأول أشهر[3].

وكل من ذكر أن له مقدمة في النحو أسماها «المحتسب» أردف قائلاً: وقد شرحها.

وشرحها هو هذا الذي بين أيدينا، وإن لم يصرح أحد بأن ابن بابشاذ سماها كذلك، إلا أنه يبدو أنها من تسمية تلامذته.

بعض الملحوظات على شرح الهادي:

من خلال النسخ لهذه الكتاب لاحظنا ما يلي:

١ - أن سبب تأليف الكتاب أوضحه في مقدمته فقال: «لما كنت أيها الأخ الكريم أبا القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر بن سعيد أدام الله توفيقك، وإرشادك وجعل من السعادة في الدين والدنيا والعلم هداك.

وأما أنك قد أطلعتني على حالك، وأنك لم تسافر من الإسكندرية مع قرب توجه سفرك إلى مقرك، إلا لتحصل ما أمكن من هذا العلم وإن أقرب ذلك قراءة المقدمة المرسومة بهذا الشأن، وإيثارك تعليق شرحها لتنال من ذلك بلغة إلى حين عودتك بمشيئة الله وعونه، فنشرع في البحث لهذا الشأن بحسب ما يؤديك إليه

(١) انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات (٥ /٢٦٦)، وفيات الأعيان - (٢/٥١٥)، سير أعلام النبلاء (١٨/٤٣٩)، معجم الأدباء (١٢/١٧)، بغية الوعاة (٥/٢٧٢) إنباه الرواة (٢/٩٥)، شذرات الذهب (٣/٣٣٣)، النجوم الزاهرة (٥/١٠٥)، هدية العارفين (١/٤٣٠)، المنتظم (٨/ ٣٠٩)، والكامل (١٠/ ١٠٦).

(٢) انظر: كشف الظنون (٢/١٩٣٥).

(٣) انظر: البلغة (ص: ١١٦).

اجتهادك، والله معينك في ذلك وموفقك».

٢ - أنه ألمح بأن المقدمة مقدمته، وشرحه لها لعون المذكور آنفاً على الخوض في هذا العلم.

٣ - أن تسمية الكتاب بالهادي ربما استلها تلامذته من سبب التأليف المذكور فإن هذا الذي يسافر إلى الإسكندرية يحتاج إلى من يهديه إلى هذا العلم مع سفره، والسفر فيه مشقة فكان شرح بابشاذ إجابة منه على طلبه، فكان الشرح بمثابة الهادي لهذا المسافر.

٤ - وإن كنت قد تحايلت على استدعاء هذه الملحوظة الأخيرة دون رجوع إلى مراجع ولكني أخذت على تلامذته أنهم سموا بعده تعاليقه باسم: «تعليق الغرفة» فيحتمل أنهم سموا هذا الكتاب بحسب سببه الذي من أجله شرع فيه شيخهم.

٥- لاحظنا أن الكتاب يبدو أنه من خط تلميذ لابن بابشاذ النحوي لأنه يقول: «يقول الشيخ» ثم يورد نص المقدمة، ويعقب بالشرح من كلام الشيخ أيضاً.

عموما لقد اجتهدنا قدر الطاقة في إخراج هذا المصنف البديع فعلى صغر حجمه إلا أن فيه علما كثيراً، وبركة عظيمة.

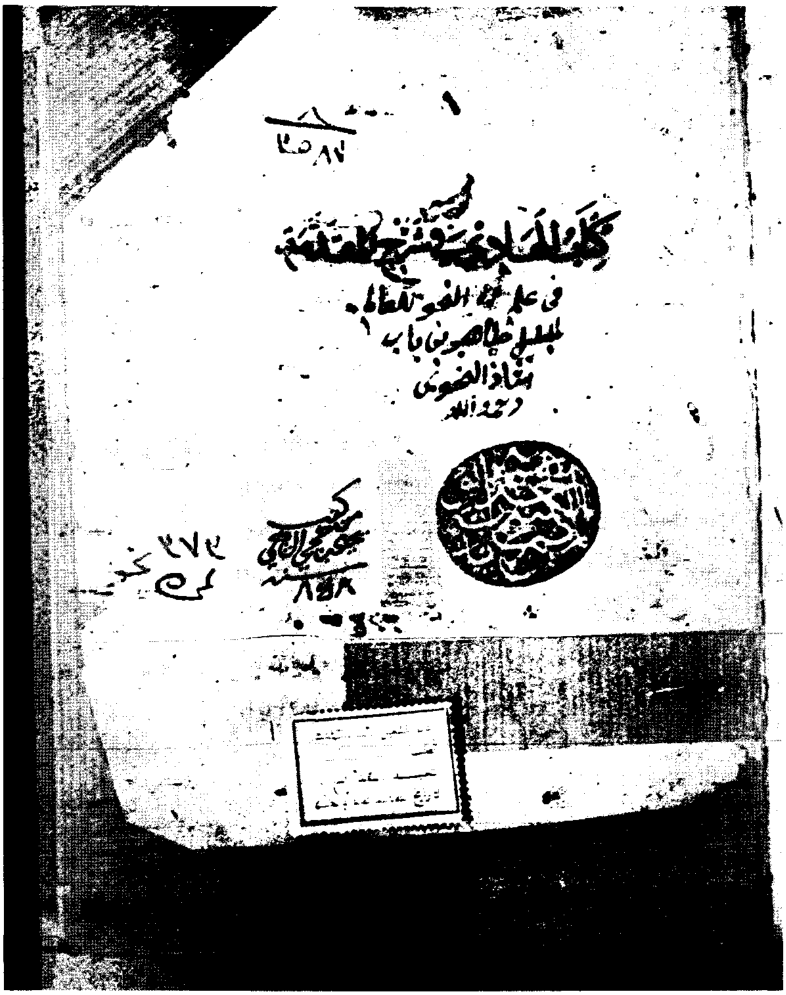
وقد قمنا في هذا المؤلف بنسخ الأصل المخطوط وتصحيحه، والتعليق على ما يحتاج إلى تعليق من وجوه القراءات وإعراب الآي، ولا أنسى أن أشكر الأستاذ: حسام كرم على المجهود المشكور الذي أداه لخروج هذا السفر القيم، والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل.

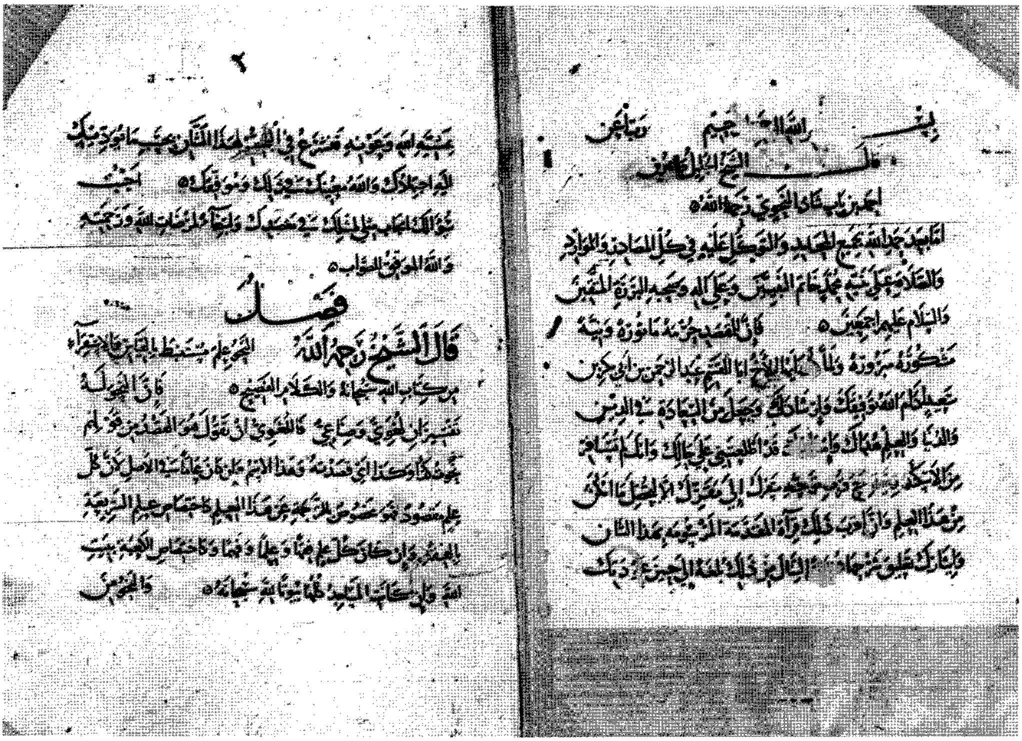
وأدعو المولى -عز وجل- أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه إنه بر رحيم **﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾** [البقرة: ٢٨٦] .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

المحقق

نماذج من صور المخطوط



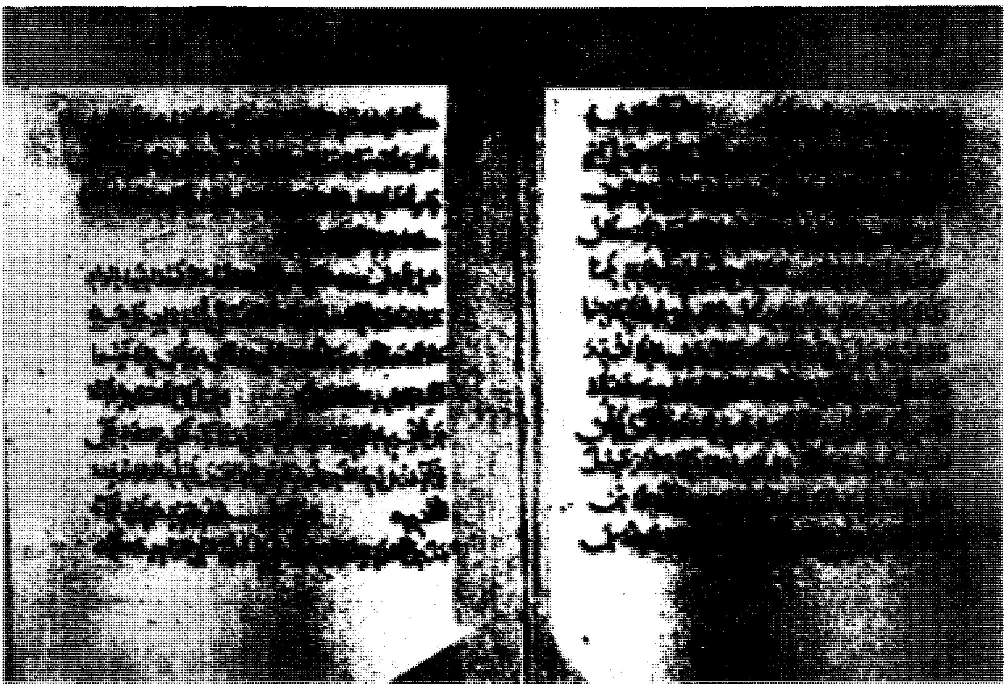


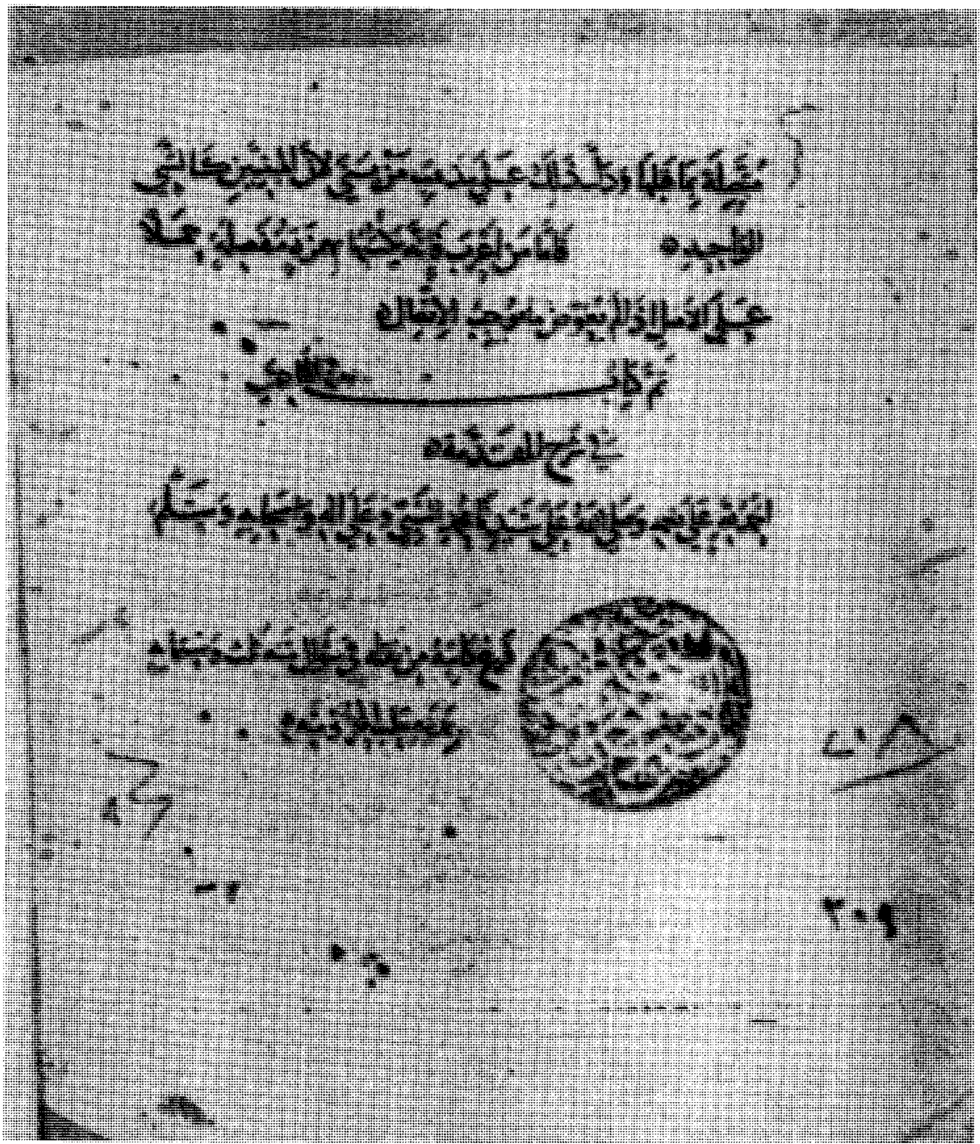
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
قال الشيخ الجليل [illegible]
أحمد بن بابشاذ النحوي رحمه الله
أما بعد حمد الله بجميع المحامد والتوكل عليه في كل الصادرة والواردة
والصلاة على نبيه محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه البررة المتقين
والسلام عليهم أجمعين. فإن المقدمة منه مأثورة ونية
مشكورة مبرورة ولما سألني الأخ أبا القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر بن
[illegible] الله توفيقك وإرشادك وجعل من السعادة في الدين
والدنيا والعلم منهاجك [illegible] قد أطلعني على حالك [illegible]
من الأشكال [illegible] إلى معرفة [illegible]
من هذا العلم [illegible]
[illegible]

[illegible] الله وعونه [illegible] في الطلب لهذا الشأن [illegible]
[illegible] والله معينك [illegible] وموفقك. أجبت
[illegible] في [illegible] رضات الله ورحمته
والله الموفق للصواب.

فصل

قال الشيخ رحمه الله: النحو علم مستنبط بالقياس والاستقراء
من كتاب الله سبحانه والكلام الفصيح. فإن قيل لك
[illegible] لغوي وصناعي، فاللغوي أن تقول هو القصد [illegible]
[illegible] في الأصل لأن كل
علم مقصود [illegible] هذا العلم [illegible] علم الشريعة
[illegible] وإن كان كل علم [illegible]
الله [illegible] كتاب الله [illegible] سبحانه. والجواب




تم الكتاب
بحمد الله ومنه
الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي وعلى آله وصحبه وسلم

[٢/أ] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الجليل طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي رحمه الله:

أما بعد حمد الله بجميع المحامد، والتوكل عليه في كل المصادر والموارد، والصلاة على نبيه محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبة البررة المتقين، والسلام عليهم أجمعين.

فإن للمقصد حرمة مأثورة، ونية مشكورة مبرورة، ولما كنت أيها الأخ الكريم أبا القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر بن سعيد أدام الله توفيقك، وإرشادك وجعل من السعادة في الدين والدنيا والعلم هداك.

وأما أنك قد أطلعتني على حالك، وأنك لم تسافر من الإسكندرية مع قرب توجه سفرك إلى مقرك، إلا لتحصل ما أمكن من هذا العلم وإن أقرب ذلك قراءة المقدمة المرسومة بهذا الشأن، وإيثارك تعليق شرحها لتنال من ذلك بلغة إلى حين عودتك [٢/ب] بمشيئة الله وعونه، فنشرع في البحث لهذا الشأن بحسب ما يؤديك إليه اجتهادك، والله معينك في ذلك وموفقك.

أجبت سؤالكِ إيجاب مثلي لمثلك، في مقصدك وابتغاءً لمرضات الله ورحمته، والله الموفق للصواب.

❖ ❖ ❖

فصل
التعريف بعلم النحو وحده

قال الشيخ رحمه الله:

(النحو علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله - سبحانه - والكلام الفصيح)(١) .

فإن النحو له تفسير لغوي، وصناعي.

[**التفسير اللغوي**] (٢) أن تقول: «هو القصد من قولهم نحوت كذا وكذا»، أي: قصدته؛ وهذا الاسم وإن كان عاماً في الأصل لأن كل علم مقصود فهو مخصوص بالترجمة عن هذا العلم كاختصاص علم الشريعة بالفقه، وإن كان كلّ علم فقهاً وعلماً وفهماً، وكاختصاص الكعبة ببيت الله، وإن كانت المساجد كلها بيوتاً لله سبحانه.

والنحو من [٣/أ] المصادر التي أوقعت مواقع الأسماء، فالمراد بالنحو الشيء المنَحو، كالمراد بنسج اليمن أنه منسوج اليمن؛ وبقوله: ﴿**أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ**﴾(٣) [المائدة: ٩٦] أي: مصيده، فقد خرج بهذه القضية عن حكم المصادر المنصوبة على التأكيد، إذا قلت: «نحوت النحو» فإنما ينتصب انتصاب المفعول به لا انتصاب المصدر المؤكد.

وعلى هذا تقول: «أخي النحو»، فتقيمه مقام ما لم يسم فاعله، وهذه اللفظة

---

(١) النحو علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كلام العرب، والقياس ألا يثنى ولا يجمع لأنه مصدر ولكنه ثني وجمع لما تقل وسمي به ويجمع على (أنحاء ونحو). انظر أصول النحو (١/٤٠)

(٢) ما بين [ ] في الأصل «فاللغوي» وآثرنا توضيح الموضع فأثبتناه.

(٣) والمعنى أنه أباح لهم صيد البحر وأكل صيده بخلاف صيد البر، وقوله تعالى ﴿ وطعامه ﴾ الهاء ضمير البحر وقيل ضمير الصيد، والتقدير وإطعام الصيد أنفسكم. انظر التبيان في إعراب القرآن (١/٤٦٢)

كان القياس يجيز فيها فتح الحاء وتسكينها على حد أنواعها مما فيه حرف من حروف الحلق من نحو: «الشعْر، والشعَر، والنحْر والنحَر»، لكنهم امتنعوا من الحركة في النحو لأجل أن اللام حرف علة فلو حركوا الحاء لأدى ذلك إلى قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتنب تحريكها لذلك.

وأما التفسير الصناعي: فهو قولنا: «**علم مستنبط**» ولا إشكال في كونه علماً من العلوم الجليلة [٣/ب] ، إذ كان العلم ضد الجهل فلذلك سمي: «علماً»، ولا إشكال في كونه مستنبطاً، لأن الاستنباط: الاستخراج من قوله - سبحانه- ﴿**وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُوْلِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ**﴾(١) [النساء: ٨٣] .

وأهل هذه **الصناعة** استخرجوه من كتاب الله تعالى، ومن الكلام الفصيح.

والطريق الذي استخرجوه بها طريقان: «السماع والقياس».

فـ «**السماع**»: بالتتبع والتصفح.

و «**القياس**»: بحمل شيء على شيء لضرب من الشبه، فلذلك قلنا: علم مستنبط بالقياس والاستقراء.

وأما قولنا: «**والغرض به معرفة صواب الكلام من خطئه، وفهم معاني كتاب الله عز وجل وفوائده**»، فإنه لا ينبغي لأحد أن يدخل في علم من العلوم حتى يعرف الغرض الذي لأجله دخل، ليكون على بصيرة فيما دخل فيه.

وهذا الغرض ينقسم إلى قسمين:

[٤/أ] **أحدهما: معرفة الخطأ حتى يجتنب.**

والآخر: فهم المعاني حتى تعتقد.

ولا أجلّ من فهم معاني كتاب الله عز وجل وفوائده، ومن علم السنة والأخبار

---

(١) قال في إعراب القرآن (٤٧٥/١) في هذه الآية ثلاثة أقوال قال أبو عبيد التقدير أذاعوا به إلا قليلا وهذا قول جماعة من النحويين قالوا لأن الأكثر من المستنبطين لا يعلمون وقال أبو إسحاق بل التقدير لعلمه الذين يستنبطونه منهم إلا قليلا لأن هذا الاستنباط الأكثر يعرفه لأنه استعلام بخبر وهذان قولان على المجاز وقول ثالث بغير. التبيان في إعراب القرآن (٣٧٦/١).

ويستنبطونه منهم حال من الذين أو من الضمير في يستنبطونه. انظر: التبيان في إعراب القرآن (٣٧٦/١).

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، والحكم، ودواوين العرب، فإن كلها لا تفهم على التحقيق إلا بمعرفة العربية.

ألا ترى أن القراءة في مثل: قوله تعالى ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣] بجر الرسول[1] يؤدي إلى التبرئ من «الرسول»، لأنه يكون معطوفاً على ﴿الْمُشْرِكِينَ﴾ المجرورين بـ ﴿مِّنَ﴾، ومن متعلقة بـ ﴿بَرِيءٌ﴾ فيؤدي إلى التبرأ من الرسول كالتبرأ من المشركين، ونعوذ بالله من إعراب يؤدي إلى فساد الدين.

وأن القائل إذا قال لزوجته: «أنت طالق إن دخلت الدار» لم تطلق عليه حتى تدخل الدار، ولو فتح «أن» لكانت طالقاً في الحال، لأن الكلام صار علة وفي الأول كان شرطاً.

وأن الرجل إذا أقر [٤/ب] فقال لفلان: «عندي مائة غيرَ درهم» بنصب «غير» كان مقراً بتسعة وتسعين درهماً، لأن «غيراً» هنا إذا انتصب كانت استثناء من المائة، ولو رفع فقال: «له عندي مائة غيرُ درهم» لكان مقراً بالمائة كاملة؛ لأن «غيراً» هاهنا صفة لل «مائة»، وصفتها لا تخرجها عن جملتها، ولا تنقص شيئاً منها، إلى غير ذلك من المسائل التي لا تحصى في أبواب الإقرارات والنكاحات والبيوعات وغيرها.

وأما قولنا: «**والطريق إلى تحصيله بإحكام أصوله وتقديم الأهم من فصوله**»: فإن أول كل مطلوب من شيء أصله، لأن البناء على الأصول، ومنها تتفرع

---

(١) قوله تعالى: ﴿ وَرَسُولُهُ ﴾ يقرأ بالرفع وفي إعرابه ثلاثة أوجه:

أحدها: هو معطوف على الضمير في بريء وما بينهما يجري مجرى التوكيد فلذلك ساغ العطف، وهذا الإعراب قبيح عند كثير من النحويين إلا أن يتأكد، وقد أجاب المجيزون لهذا الإعراب عن جوازه بأن المجرور يقوم مقام التوكيد فعطفه على المضمر في برى ء حسن جيد.

والثاني: هو خبر مبتدأ محذوف أي ورسوله بريء، فحذف لدلالة الأول عليه، والثالث: هو معطوف على موضع الابتداء، وهو عند المحققين غير جائز لأن أن المفتوحة لها موضع غير الابتداء بخلاف المكسورة، لأنها لا تدل على غير التأكيد فلا تغير معنى الابتداء عند دخولها.

ويقرأ بالنصب عطفا على اسم إن، ويقرأ بالجر شاذاً وهو على القسم ولا يكون عطفاً على المشركين لأنه يؤدي إلى الكفر. انظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٦٣٤، ٦٣٥)، وإعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢٠٢)، ومشكل إعراب القرآن (١/ ٣٢٣).

الفروع كما قال بعضهم، وإنما منعهم من الوصول تضييع الأصول فلما أبطلوا تعطلوا.

وأما قولنا: [٥/أ] «**الأهم**» والأهم منها معرفة عشرة أشياء؛ فإن مدار الكلام على هذه العشرة لا ينفك كلام من جملتها أو بعضها، فالحاجة داعية إلى معرفتها، فلذلك أخذ المبتدئ بمعرفتها ولأنها تسهل كل ما يأتي بعدها.

❖ ❖ ❖

الفصل الأول

الاسم

كل فصل من هذه الفصول فهو مشتمل على ثلاثة أشياء:

ما هو نفسه، وما قسمته، وما حكمه.

لأن بمعرفة هذه الأشياء الثلاثة يتحصل الغرض في كل ما يفسر إن شاء الله.

قال الشيخ أيده الله:

أما قولنا: (**الاسم ما أبان عن مسمى شخصاً كان، أو غير شخص**) .

مثل: «رجل، وامرأة، وزيد وهند» ونحوه من المرئيات، و«عالم، ومعلوم» ونحوه من الصفات، و«علم، وقدرة، وفهم» [٧/أ] ونحوه من المعاني.

فإن هذا: الجواب عن السؤال الأول وهو ما الاسم [(١)]؟

ولما كانت الأسماء الظاهرة لا تنفك من أن تكون عبارة عن أشخاص، أو عبارة عن صفات، أو عبارة عن معان، انقسمت إلى هذه الأقسام المذكورة.

فالأشخاص: تعرفها بأنها مرئيات: «كرجل، وامرأة، وزيد، وهند».

ولما كانت الأشخاص لا تنفك من أن تكون مذكرة أو مؤنثة مثل: «بالأمرين»، ولما كان المذكر والمؤنث لا ينفك من أن يكون معرفة أو نكرة مثل: «أيضاً

---

(١) اختلف النحويون في تسمية الاسم اسماً:

فذهب «البصريون» إلى أنه سمى اسما لوجهين:

إحدهما: أنه سمي على مسماه وعلا على ما تحته من معناه فسمي اسما لذلك.

والوجه الثاني: أنه قد سما الاسم على الفعل والحرف أي ارتفع والأصل فيه سمو إلا أنهم حذفوا الواو من آخره وعوضوا الهمزة في أوله فصار اسما ووزنه إفع لأنه قد حذف منه لامه التي هي الواو في سمو.

وذهب «الكوفيون» إلى أنه سمي اسماً لأنه سمة على المسمى يعرف بها، والسمة العلامة والأصل فيه وسم إلا أنهم حذفوا الواو من أوله وعوضوا مكانها الهمزة فصار اسماً ووزنه إعل لأنه قد حذف منه لأمه التي هي الواو في وسم. انظر: أسرار العربية (٢٩/١).

بالمعرفة» كما مثل بالنكرة: «وهو زيد وهند».

والصفات: تعرفها بأنها تكون جارية على الموصوفين، ومثال جريانها قولك: «هذا رجل عالم، ورأيت رجلاً عالماً، ومررت برجلٍ عالمٍ».

وكذلك كل صفة من نحو: «آكل، وشارب» ونحوهما من صفات الحلية، و«مصري، ومغربي» ونحوها من صفات النسبة، كل هذه صفات لأنها جارية على الموصوفين.

والمعاني: تعرفها بأنها مصادر كـ «العلم والقدرة»، مصدر علم علماً، وقدر قدرة، ولا تجري هذه صفات كالتي قبلها، لا تقول: «هذا رجل علم» كما قلت: «هذا رجل عالم»، فإن أردت ذلك ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تأتي بـ «ذي» التي بمعنى: صاحب، فتقول: «هذا رجل ذو علم، ورأيت رجلاً ذا علم، ومررت برجل ذي علم».

والوجه الثاني: أن تقول: «هذا رجل له علم» فيكون «علم» مبتدأ، و«له» خبر مقدم؛ والجملة في موضع الصفة لـ«رجل».

فالكلام جملتان فـ«هذا» مبتدأ، و«رجل» خبره، و«له علم» جملة ثانية في موضع الصفة لـ«رجل» لا تتغير في نصب ولا جر.

فتقول في النصب: «رأيت رجلاً له علم» فموضع الجملة نصب.

وتقول في الجر: «مررت برجل له علم» فموضع الجملة الثانية أيضاً جر، نعت لـ«رجل»، وليس للجملة الأولى [٨/أ] موضع من الإعراب، لأن الجمل التي لها موضع من الإعراب ثلاث:

الجملة التي تكون خبر المبتدأ، والجملة التي تكون صفة، والجملة التي تكون حالاً.

فالتي تكون صفة قد مثلناها، والجملة التي تكون خبراً كقولك: «هذا أبوه منطلق» جملة من مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر لـ «هذا» الذي هو مبتدأ أول، و«أبوه» مبتدأ ثان، و«منطلق» خبر «الأب»، و«الأب» خبر لـ«هذا».

والتي تكون حالاً كقولك: «هذا زيد أبوه منطلق»، فـ«هذا» مبتدأ، و«زيد» خبره، و«أبوه منطلق» جملة من مبتدأ وخبر في موضع نصب على الحال؛ كأنك قلت: «هذا زيد منطلقاً أبوه» أي: أشرت إليه في حال انطلاق أبيه.

فقد بان لك الجمل التي لها موضع من الإعراب من الجمل التي لا موضع لها من الإعراب، وهذا يأتي في موضعه مستوفاً إن شاء الله.

وإنما ذكر هذا القدر لما ذكر الاسم الذي هو معنى، وكيف يصح أن يوصف [٨/ب] به.

فقد بان أنه إن وصف به على طريق الإفراد كأنك قلت: «هذا رجل ذو علم»؛ فإن وصف به على طريق الجملة قلت: «هذا رجل له علم»؛ وإن وصف به على طريق الاتساع والمبالغة على حد قولهم: «هذا رجل عدل، وهذا رجل رضي»؛ فإنك تقول على هذا: «هذا رجل علم»، كأنه لكثرة علمه وفهمه جعلته نفس العلم، كما جعلته عدلاً لما كثر عدله، ورضي كما كثر الرضا عنه.

فقد عرفت الفرق بين المعاني والصفات كما بينت لك، وعرفت الأشخاص بما قدمته فليس يخرج عن ذلك اسم ظاهر معرب.

وأما قولنا: «**وإنما لقب هذا النوع اسماً**» لأنه سما بمسماه فأوضحه، وكشف معناه، فإن هذا طريقة البصريين لأن الاسم عندهم مشتق من السمو، والسمو هو العلو.

فالاسم: هو الذي أبان عن المسمى شخصاً كان أو غير [٩/أ] شخص أو صفة أو معنى فترفعه إلى العقل، وأخرجه إلى الوجود فلولا الاسم لما عرف المسمى.

وقال الكوفيون: إن الاسم إنما سمي اسماً لأنه اشتق من السمة التي هي العلامة،

والصحيح: هو القول الأول أن اشتقاقه من «السمو»، لأن لام السمو واو تكون أخيراً، وفاء السمة واو تكون أولاً، من «وسمت اسم سمة».

فلو كان الاسم مشتقاً من السمة لوجب أن يقال في جمعه: «أوسام».

وفي قولهم: «أسماء» دليل على أن أصله: «أسماو» فقلبت الواو الأخيرة همزة بعد أن قلبت ألفاً.

ودليل آخر: وهو قولهم في تصغير «اسم: سمي»، وأصله: «سميو» قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، ولو كان من السمة لوجب أن تقول فيه: «وسيم أو أسيم» وتقع الواو أولاً، فإن شئت أقررتها وإن شئت همزتها على حد: «وقتت، وأقتت»، وفي [٩/ب] عدم ذلك، وأنه لم يقَل دليل على أنه مشتق من السمو.

وأما قولنا: «**وقسمة الأسماء ثلاثة**» ظاهر، ومضمر، وبينهما [(١)]، فإن هذا جواب القسمة التي تعرف بها الجملة فتنحصر لك الأسماء كلها ولا يشذ عنك شيء منها.

فإن قيل: فما الحاجة إلى قسمتها ثلاثة؟ وإلا جعلت كلها ظاهرة أو مضمرة؟

قيل: لكل واحد من ذلك غرض صحيح.

فالغرض بالأسماء الظاهرة البيان عن ذات المسمى كـ «رجل وزيد».

والغرض بأسماء الإشارة: التنبيه من نحو: «ذا، وذه، وذان، وتان، وأولاء».

والغرض بالأسماء المضمرة الاختصار من نحو: «أنا، وأنت، وهو».

فالغرض بكل واحد من هذه غرض صحيح لا يغني عنه الآخر، فلا يخلو كل اسم ظاهر من جواز الثلاثة فيه.

القسم الأول
الأسماء الظاهرة

[١٠/أ] وأما قولنا: «**أما الظاهر فكل ما دل بظاهره وإعرابه على المعنى المراد به**».

فإن الدلالة دلالتان: دلالة تدل دلالة الذات، ودلالة تدل دلالة الإعراب.

فدلالة الذات هي: التي تدل على ذات الشيء في نفسه.

ودلالة الإعراب هي: التي تدل على عوارضه التي تعرض فيه.

ألا ترى أنك إذا قلت: «ما أحسن زيد» يفهم من «زيد» معنى الشخصية وهي ذاته، لا ما قصدت من المعاني من نفي الإحسان عنه أو إثبات الحسن له أو الاستفهام عن ذلك.

فإذا أردت النفي قلت: «ما أحسن زيد» برفع: «زيد»؛ فإذا أردت إثبات الحسن له على طريق التعجب، قلت: «ما أحسن زيداً» بالنصب، وإذا أردت الاستفهام جررت: «زيداً» ورفعت: «أحسن» فقلت: «ما أحسنُ زيدٍ؟».

فهذه معان ثلاثة لم يفرق لك بين كل واحد [١٠/ب] منها، وبين الآخر إلا الإعراب.

---

(١) وقد تنقسم الأسماء في ذلك على أربعة أقسام: اسم ظاهر سالم، وظاهر معتل، ومضمر مكني، ومبهم مبني. انظر: الأصول في النحو (٢/٣٧١)

فإن لك؛ أن الاسم الظاهر: ما دل بظاهره وإعرابه على المعنى المراد به.

وبان لك شدة الحاجة إلى معرفة الإعراب بمعرفة الذات، فكما يصح أن يجهل معرفة الذات فيما هذا سبيله، كذلك لا يصح أن يجهل معرفة الإعراب لأن البيان مرتبط بهما جميعاً.

[أنواع الأسماء الظاهرة المعربة]

وأما قولنا: «**وجملة الأسماء الظاهرة المعربة عشرة أنواع**» فإنه لما كانت الأسماء على أنواع كثيرة من: «أسماء صحيحة، وأسماء منصرفة، وأسماء غير منصرفة، وأسماء مقصورة، وأسماء غير مقصورة، وأسماء منقوصة، وأسماء غير منقوصة، وأسماء مثناة، وأسماء مجموعة جمع السلامة»، ولكل واحد من ذلك حكم في الإعراب يخالف الآخر، وجب أن يحمل ذلك على ما ذكرنا من قولنا، ثم نفسر [١١/أ] ليقع الحصر، وأن نبدأ بالأقوى، فالأقوى على ما يأتي بيانه؛ فلذلك قلنا: «منها نوع أول يدخله الرفع والنصب، والجر، والتنوين» وذلك كل اسم مفرد صحيح منصرف.

النوع الأول
[ما يدخله الرفع والنصب، والجر، والتنوين]

فقولنا «**مفرد**» احتراز من التثنية والجمع لأن إعراب التثنية والجمع بالحروف لا بالحركات.

وقولنا: «**صحيح**» احتراز من المعتل الذي آخره ياء كـ«القاضي والداعي»، أو ألف كـ«الفتى والمولى»، فإن هذا لا يدخله رفع ولا جر.

وقولنا: «**منصرف**» احتراز مما لا ينصرف لأن ما لا ينصرف لا يدخله تنوين ولا جر.

فكل ما كان على هذا الشرط دخله الرفع، والنصب، والجر، والتنوين، لأنه متمكن أمكن، لم يعرض فيه ما يخرجه عن التمكن فاستوعب الإعراب كله مثل: «هذا فلس وفرس، ورأيت فلساً وفرساً، ومررت بفلس وفرس».

وأما قولنا [١١/ب] مثل: «**فَلْس، وفَرَس، وكَتِف، وعَضُد، وحبْر، وعنَب، وإبِل، وقُفْل، وصُرَّد، وعُنُق**».

فإن هذه الأمثلة العشرة كلها ثلاثية، وهي جامعة لأصول الثلاثي كله، ورتبت

هذا الترتيب لأنه بدء بالأخف، فالأخف منها.

فأخفها «فَعْل» مثل: «فَلْس» بفتح الأول وسكون الثاني، و«فرَس» أخف من «كتِف» لأن المفتوح العين أخف من المكسور العين، و«كتِف» أخف من «عضُد» لأن المكسور العين أخف من المضموم العين.

فهذه أربعة أمثلة: أولها مفتوح، ثم تنتقل إلى المكسور الأول الساكن الثاني وهو «حبْر»، فتجده أخف من «عنَب»، ثم «عِنَب» أخف من «إبِلٍ» لأن الكسرة الواحدة أخف من الكسرتين، ثم تنتقل إلى المضموم الأول، وهو «قُفْل» فتجده أخف من «صُرَد»، ثم «صُرَد» أخف من«عُنق» على هذا الترتيب فكملت عشرة، وعرفت وجه ترتيبها، والعلة في كثرتها.

[١٢/أ] وأما قولنا: «**ومثل: جعفر، وزبَرْجٍ، وبُرْثِن، ودرهم، وقِمطَر، وجُحدب**».

فإن هذه الأمثلة الستة أوزان لجميع أصول الرباعي، ووزن كل واحد غير وزن الآخر، لكنها بجمعها كونها كلها رباعية، كما أن العشرة الأولى مختلفة الأوزان بجمعها كلها كونها ثلاثية.

وأما قولنا ومثل: «**سَفَرجلٍ، وقَرْطَعَبٍ، وجَحْمَرِشٍ، وقُذَعمَلٍ**».

فإن هذه الأمثلة الأربعة أوزان لجميع أوزان الخماسي، وزن كل واحد غير وزن الآخر، يجمعها كلها كونها خماسية.

فقد صارت أمثلة الأصول كلها عشرين مثالاً، عشرة ثلاثية، وستة رباعية، وأربعة خماسية، وليس في شيء منها خلاف إلا وزن «جُحدبٍ» فإن الأخفش يرويه بفتح الدال بوزن «فَعْلَلٍ».

وسيبويه لا [١٢/ب] يثبت هذا الوزن ويرويه «جُحْدُب» بضم الدال بوزن «فُعْلُل» كـ «بُرثُن».

وأما قولنا: «**فكل ما جاء من هذه الأسماء وشبهها**» بعد «نفعني وشبهه» فهو فاعل مرفوع، وكل ما جاء منها بعد «نفعت وشبهه» فهو مفعول منصوب، وكل ما جاء منها بعد «انتفعت بكذا أو من كذا» فهو مجرور.

فإن هذا القصد بهذا التمثيل تعريف التصرف في إعراب هذه المُثُل العشرين وما أشبهها من جميع الأسماء الظاهرة المفردة الصحيحة المنصرفة لتصرف

في ذلك.

ولما كانت الأسماء لا تخلوا من أن تكون مرفوعة أو مجرورة، والرفع إنما يكون للفاعل وما أشبهه، والنصب إنما يكون للمفعول وما أشبهه، والجر إنما يكون بحرف الجر أو ما أشبهه، مُثل لكل واحد من ذلك بمثال لتقيس عليه سائر المُثل.

فـ«نفعني وشبهه» من «ضربني وحدثني [١٣/أ] وشبهه» فعل ومفعول، وليس بعد الفعل والمفعول إلا الفاعل، فلذلك وجب أن يكون مرفوعاً.

و«نفعت وشبهه» من «ضررت، وخاطبت، وحدثت» فعل وفاعل، وليس بعد الفعل والفاعل إلا المفعول، فلذلك وجب أن يكون منصوباً.

و«انتفعت بكذا، أو من كذا وشبهه» من قولك: «لكذا، أو إلى كذا، أو عن كذا، أو على كذا» فجميع ذلك حروف جر، وليس بعد حرف الجر إلا المجرور، فلذلك وجب أن تقول: «نفعني زيدُ، ونفعت زيداً، وانتفعت بزيدٍ»، وكذلك حكم الرباعي، والخماسي في الإعراب.

وأما قولنا: «**وكل ذلك إذا وصل بكلام ثبت فيه تنوينه وحركته**»، وإذا وقف عليه سقط منه تنوينه وحركته غالباً ما خلا النصب: فإنه يبدل من التنوين فيه ألف، فإن الإعراب له حالتان:

حالة وصل، وحالة وقف.

[١٣/ب] فحالة الوصل: تقتضي ثبات الإعراب للبيان.

وحالة الوقف: تقتضي زوال الإعراب للاستراحة.

فلذلك قيل: إذا وصل بكلام ثبت فيه تنوينه وحركته، فثبات حركته دليل على رفعه أو نصبه أو جره، وثبات تنوينه دليل على صرفه، فإذا وقف عليه زالت الحركة ثم تبع الحركة التنوين في الزوال، لأن التنوين تابع للحركة، ولما زال سكن حرف الإعراب، فقلت في الرفع: «نفعني زيد» وفي الجر «انتفعت بزيدٍ».

وإنما قلنا: «غالباً» احتراز من وجوهٍ أخر، يجوز في الوقف على المرفوع وهو: الإشمام والرَوْم والتضعيف، ونقل الحركة والسكون هو الأغلب من هذه الوجوه، فلذلك قلنا: «غالباً» فمن سكن «غالباً» فهو الأصل لأنه سلب الحركة، ومن أشم أو رام أو نقل أو ضاعف فإنما: هو حرص على بيان الحركة التي كانت في الوصل.

[١٤/أ] وأما المنصوب فليس له في الغالب إلا وجه واحد، وهو: أن يبدل من

التنوين ألفاً، وإنما تثبت الحركة في المنصوب لخفتها، وأبدل من التنوين ألف للفرق بين حال الوقف وحال الوصل، ولئلا يلتبس بالنون الأصلية والملحقة، فكل من أسقط الإعراب في الوصل فمخطئ، وكل من أثبته في الوقف مخطئ أيضاً، فلذلك شُرِط الشرط المذكور.

❖ ❖ ❖

النوع الثاني
[ما يدخله الرفع، والنصب، والجر من غير تنوين]

وأما قولنا: «**ومنها نوع ثان يدخله الرفع، والنصب، والجر من غير تنوين**».

وهو جميع ما ذكرناه إذا كان مضافاً إلى غير ضمير متكلم، أو فيه ألف ولام، فإن هذا النوع الثاني من أنواع العشرة، وليس ينقص عن النوع الأول إلا حذف التنوين.

وإنما لم يُجمع بين الألف واللام والتنوين من قبل؛ لأن «الألف واللام» دليل التعريف، و«التنوين» في الأصل دليل التنكير، فلم يُجمع بينهما؛ فلذلك قلنا: «نفعني [١٤/ب] الغلامُ» و«نفعت الغلامَ» و«انتفعت بالغلامِ».

وكذلك «الإضافة» لا يجمع بينها وبين التنوين، لأن «التنوين» دليل الانفصال، و«الإضافة» دليل الاتصال، ولا يكون الشيء متصلاً منفصلاً في حال، فلذلك تقول: «نفعني غلام الرجلِ، وغلامه وغلامكَ»، وإنما قلنا: «إذا كان مضافاً إلى غير ضمير المتكلم» احترازاً من مثل: «غلامي» فلذلك لا يدخله إعراب الحال، لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً، إذا كان حرفاً صحيحاً، تقول: «نفعني غلامي، ونفعت غلامي، وانتفعت بغلامي».

❖ ❖ ❖

النوع الثالث
[الاسم المنصرف الذي اجتمع فيه علتان]

وأما قولنا: «**ومنها نوع ثالث يدخله الرفع والنصب، ولا يدخله الجر ولا التنوين**».

وهو كل اسم غير منصرف مما قد اجتمع فيه علتان فرعيتان من عللٍ تسعٍ، أو ما يقوم مقامهما مثل: «إبراهيم، وزينب، وطلحة، وعمر، وعثمان، وأحمد،

وحضرموت، وأحمر، وحمراء، [١٥/أ] وأُحاد، وسكران، وسكرى، ومساجد».

فإن هذا النوع الثالث وهو ينقص عما تقدمه شيئين: وهما الجر والتنوين؛ وإنما نقص ذلك لأن كل ما لا ينصرف مشتبه بالفعل، والفعل لا يكون فيه جر ولا تنوين، وإنما أشبه الفعل: لأنه قد اجتمع فيه علتان فرعيتان، وإنما وجب أن يكون مشبهاً للفعل باجتماع علتين فرعيتين فيه من قبل، أن الفعل نفسه فرع على الاسم من وجهين:

أحدهما: أنه لا يستقل بنفسه ولا بدّ له من اسم يكون معه، والاسم قد يستقل بنفسه ولا فعل معه، فدل ذلك على أن الفعل فرع على الاسم ومحمول عليه.

والجهة الأخرى: أن الأفعال مشتقة من المصادر التي هي «أسماء» عند الجمهور من أصحابنا، وإذا كانت مشتقة منها كانت فرعاً عليها.

❖ ❖ ❖

[علل ما لا ينصرف]

فقد ثبت أن الأفعال فروع على الأسماء من الوجهين المذكورين، فإذا وجد في الاسم علتان فرعيتان صار العلتين الفرعيتين [١٥/ب] مشبهاً للفعل الذي هو فرع على الاسم، وبيان ذلك أن علل ما لا ينصرف تسع، وتلك التسع هي:

«التعريف، والتأنيث، والتركيب، والعجمة، والصفة، والزنة، والجمع، والعدل، والألف والنون الزائدتان».

وكل واحد من هذه التسع فرع على غيره.

فـ «التعريف» فرع على التنكير، و«التأنيث» فرع على التذكير، و«التركيب» فرع على التوحيد، و«العجمة» فرع على العربية لأنها: مدخلة على كلام العرب، و«الصفة» فرع على الموصوف لأنها بعده، و«الزنة» فرع على الموزون، و«الجمع» فرع على الواحد، و«العدل» فرع على المعدول عنه، و«الألف والنون الزائدتان» فرع على المزيد عليه.

فقد ثبت بهذا البيان أن أصول العلل كلها فروع، فإذا اجتمع في الاسم علتان فقد اجتمع فيه فرعان، فأشبه بذينك الفرعين الفعل، فامتنع منه الجر [١٦/أ] والتنوين كما امتنع من الفعل، وقد مثل: في هذا العقد باثنى عشر اسماً، لأن كل اسم منها دليل على باب قائم بنفسه، لأن باب ما لا ينصرف لا ينفك من اثنتي

عشرة مسألة.

والستة **الأول** منها إحدى علاتها التعريف، وهي: «إبراهيم، وزينب، وطلحة، وعمر، وعثمان، وأحمد، وحضرموت».

فهذه الستة هي تنكرت انصرفت، تقول: «نفعني إبراهيم، وإبراهيم آخر، ونفعت إبراهيم، وإبراهيماً آخر، وانتفعت بإبراهيم، وإبراهيم آخر»، فلما زال التعريف بالتنكير بقيت علة واحدة فانصرف.

وكذلك باقي هذه الستة تجري هذا المجرى.

فأما الستة **الأُخر** التي هي: «أحمر، وحمراء، وأحاد، وسكران، وسكرى، ومساجد» فجميع هذه الستة لا تنصرف وإن كانت نكرة، وإذا لم تنصرف نكرة فأحرى ألا تنصرف معرفة فلذلك تقول: «نفعني أحمر، وأحمر آخر» وكذلك الباقي.

[١٦/ب] فإن دخل على جميع ما لا ينصرف «الألف واللام» والإضافة انجر في موضع الجر مثل: «مررت بأحمدكم، ومساجدِكم، والمساجدِ» لأن الألف واللام والإضافة تعدانه من شبه الفعل، ونقر بأنه من شبه الاسم فيدخل فيه ما يدخل في الاسم وهو الجر.

❖ ❖ ❖

النوع الرابع
[ما يدخله الرفع والجر مع التنوين أو ما قام مقامه]

وأما قولنا: «**ومنها نوع يدخله الرفع، والجر مع التنوين، أو ما قام مقامه**».

وهو كل اسم مؤنث مجموع الألف والتاء مثل: «الزينبات، والمسلمات، والحبليات، والصحراوات».

ولا يدخله لفظ النصب، فإن هذا هو النوع الرابع من الأنواع العشرة وهو يخالف ما قبله من القسم الثالث، لأن لفظ الجر يدخله دون النصب، والذي قبله يدخله لفظ النصب دون الجر، فمنصوب هذا محمول على مجروره، ومجرور ما لا ينصرف محمول على منصوبه، وإنما حمل المنصوب على المجرور في هذا لأن جمع المؤنث السالم فرع على [١٧/أ] جمع المذكر السالم، فكما أنه قد حمل منصوب الجمع المذكر على مجروره في مثل: «مررت بالمسلمين، ورأيت المسلمين» كذلك حمل منصوب المؤنث على مجروره في مثل: «مررت

بالمسلمات، ورأيت المسلمات» فاعرفه.

علامات المؤنث

ولما كان المؤنث لا يخلوا من أربعة أقسام مؤنث بغير علامة كـ«زينب، وسعاد» ومؤنث بعلامة، وهي: «تاء» كـ«مسلمة وصالحة»، ومؤنث بعلامة هي: «ألف مقصورة، كـ«حبلى، وسكرى»»، ومؤنث بعلامة هي ألف ممدودة مثل: «صحراء وطرفاء» مُثل من ذلك بأربع مسائل لتقيس أنت عليها كل ما عمل يجري هذا المجرى إن شاء الله.

فما كان مثل: «زينب، وسعاد، وعقرب» نظرت؛ فإن كان معرفة زدت في جميع ذلك ألفاً ولاماً من أوله ليكون كالعوض من تعريف العلمية الذاهب بالجمعية.

وإن كانت نكرة كـ«عقربات» [١٧/ب] لم يلزمك ذلك إلا أن تريد تعريف من تخبره أو تخاطبه، وما كان من هذا النوع الذي لا علامة فيه للتأنيث ثلاثياً ساكن الأوسط، مثل: «دَعد، ورَعد، وهند وجمل» فإن المفتوح الأول منه يحرك في الجمع، فيقال: «الدَّعدات، والوَعَدات».

وما كان مضموم الأول جاز فيه ثلاثة أوجه:

«الضم على طريق الاتباع»، و«الفتح للتخفيف»، و«الإسكان على الأصل»، فتقول: «الجمُلات، والجمَلات، والجمْلات».

وما كان مكسوراً فكذلك تكسر للاتباع، ويفتح للتخفيف، ويسكن على الأصل، فتقول: «الهنِدات والهنَدات، والهنْدات».

وكل ما كان من هذا النوع الذي علامة تأنيثه تاء، فإن فيه حذفاً في الجمع، فإذا قلت: «مسلمات وصالحات» ونحوه، فإن أصله: «مسلمتات، وصالحتات»، حذفت التاء الأولى لئلا يجمع بين علامتي تأنيث [١٨/أ] وخصصت الأولى بالحذف دون الثالثة، لأن الثانية تدُل على معنيين، وهو: التأنيث والجمع، والأولى: تدُل على معنى واحد، وهو: التأنيث، فكانت أولى بالحذف.

وكل ما جاءك من هذا النوع ثُلاثياً ساكن الأوسط فما كان منه بوزن: «فَعْلةٍ» كـ«ضربةٍ، وأكلةٍ وشربةٍ، وجفنةٍ، وقضيةٍ» فإنك تُحركه بالفتح في الجميع أبداً، إذا كان اسماً كـ«ضرباتٍ، وأكلاتٍ وشرباتٍ، وحفناتٍ» ونحوه.

فإن كان صفةً «مثل: جاريةٍ خَدلةٍ، وحالةٍ سهلةٍ» فإنك لا تُحركه بل تبقيه ساكناً

على حاله، فرقاً بين الأسماء، والصفات فتقول: «جوَار خدلاتٍ، وحالاتَ سهلاتٍ» وإنما لم يُحرّكوا الصفة لثقلها لتضُّمنها ضمير الموصوف فلم يزد ثقلاً بالحركة.

وما كان من هذا النوع مضموم الأول كـ«غُرفة، وظلمةٍ» أو مكسور الأول كـ«كسرةٍ، وحَزْقةٍ، وسدرةٍ» فإنه تجوز فيها ثلاثة أوجه:

«الضم [١٨/ب] ، والفتح، والسكون في المضموم»، و«الكسر، والفتح، والسكون في المكسور» على ما تقدم من العلة فتقول: «ظُلُمات» بالفتح والضم والسكون[١].

وتقول في المكسور: «كسِرات، وكسْرات، وكسرَات» وهذا كله فيما عينه حرف صحيح.

فإن كان العين حرف علة مثل: «جوزةٍ، وبيضةٍ، وطوبةٍ، وتبنةٍ» فإن جميع ذلك يبقى ساكناً لثقل الحركة على حرف العلة كما قال الله - سبحانه-: ﴿ثَلاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ﴾ [النور: ٥٨] [٢]، وقال تعالى ﴿فِي رَوْضَاتِ الجَنَّاتِ﴾ [الشورى: ٢٢] [٣].

وكل ما كان من هذا النوع الثالث الذي علامة تأنيثه الألف المقصورة.

قال الشيخ: أعني: «الحبليات، والسكريات» فإن ألف التأنيث تقلب ياءً وإنما قلبت ياءً ولم تحذف كما حذفت تاء التأنيث من «مسلماتٍ[٤]» من قبل أن هذه علامة لازمة للتأنيث تتنزل منزلة الجزء من الكلمة بدليل قولهم «حُبلى، وحَبالى، وسكرُى، وسكارى»، فلذلك ثبتت.

❖ ❖ ❖

---

(١) في عين اللفظة وهي: «اللام».

(٢) وقوله تعالى ﴿ثَلاثُ عَوْرَاتٍ﴾ يقرأ بالرفع أي هي أوقات ثلاث عورات فحذف المبتدأ والمضاف.
وبالنصب على البدل من الأوقات المذكورة، أو من ثلاث الأولى أو على إضمار أعني.
انظر: التبيان في إعراب القرآن (٩٧٧/٢).

(٣)وفي قوله ﴿فِي رَوْضَاتِ الجَنَّاتِ﴾ قال مجاهد الروضة المكان المونق الحسن وحكى بعض أهل اللغة أنها لا تكون إلا في موضع مرتفع كان أحسن لها وأشد وإذا كانت خشنة ولم تكن رخوة كان. انظر: إعراب القرآن (٧٨/٤).

(٤) أي؛ أن أصلها يجمع على مفردها وهو: «مسلمة» فيكون جمعها: «مسلمتات».

النوع الخامس
[إعراب المنقوص]

حذف الياء في المنقوص يدل عليه دليل، وهو انكسار ما قبلها، إذ الكسرة من الياء، وليس على حذف التنوين دليل، فإذا صرت إلى النصب لم تَحذف لا حركةً ولا تنويناً تقول: «رأيتُ قاضياً» لم تحذف الحركة لخفتها، ولم تحذف الياء لتحركها، فإن كان في هذا المنقوص ألف ولام أو إضافة فليس فيه إلا حذف واحد، وهو الحركة وحدها، لأنه لا تنوين مع الألف واللام ولا مع الإضافة فتثبت الياء ساكنة في الرفع والجر ومفتوحة في النصب مثالها «هذا القاضي، ومررت بالقاضي، ورأيت القاضي».

فإن وقفت على منصوبٍ كان بالسكون لا غير كالحروف الصحاح، إن وقفت على المرفوع والمجرور، ففيه وجهان:

أجودهما: إجراء الوقف مجرى الوصل، فيكون بالياء الساكن مثل: «هذا القاضي»، و«مررت بالقاضي».

والوجه الآخر: حذف الياء فيهما فتقول: «هذا القاض»، و«مررت بالقاضِ»، وإنما حذفت الياء على أصلها على هذا الوجه لأن الألف واللام. [٢٠/ب] مُعاقبة للتنوين فأجريت الياء مع الألف واللام في الحذف مجراها، مع وجود التنوين، والمنصوب ليس في الوقف عليه إلا وجه واحد، وهو بالياء الساكنة مثل: «رأيت القَاضي»، ولا يجوز «رأيت القاضِ» بغير ياء، كما جاز في المرفوع والمجرور، لأن الياء قد قويت بالحركة في حال الوصل، فلم تحذف في حال الوقف، فأما الوقف على النون في المرفوع والمجرور فوجهان أيضاً:

أجودهما: حذف الياء فتقول في الوقف «هذا قاض»، «ومررت بقاضٍ».

والوجه الآخر: «هذا قاضي» و«مررت بقاضي» بإثبات الياء، لأن التنوين لما زال في الوقف عادت الياء، فإذا صرت إلى النصب فوجه واحد في الوقف، وهو: أن تبدل من التنوين ألفاً فتقول «رأيت قاضياً»، وهي سكن ما قبل الياء جرت مجرى الصحيح فدخلها الرفع والنصب والجر، وذلك مثل: «هذا نجيّ، وظبيّ، وسميّ، ونَهِيّ، ومررت بنجيّ، وظبيّ، ومرميّ، ونهيّ، وشبهه» [٢١/أ] لأنه لما سكن ما قبلها خفت فلم تثقل عليهما ضمة ولا كسرة، وكذلك الياء المشددة يدخلها ضم الإعراب

وجره، لأن إحدى الياءين ساكنة لأجل الإدغام، وذلك قولك: «هذا كرسي، وولي»، و«مررت بكرسيٍ، ووليٍ» فاعرفه.

وأما التمثيل «بالقاضي، والمعطي، والمنتمي، والمستدعي» فإنما القصد به أن الطويل من الأسماء المنقوصة والقصير منها هذا حكمه، وأقل ما يكون على ثلاث حروف مثل: «عمٍ، وشجٍ، ويدٍ، ودمٍ» حكمه كله حكم «قاضٍ».

❖ ❖ ❖

النوع السادس
[ما يدخله التنوين وحده، أو ما قام مقامه، ولا يدخله علامات الإعراب]

وأما قولنا: «**ومنها نوع يدخله التنوين وحده، أو ما قام مقامه، ولا يدخله رفع، ولا نصب، ولا جر**»:

وهو كل اسم مقصور آخره ألف مفرده مثل: الـ«عصا، وعصًا، والمعطى، والمنتمى إليه، والمستدعى» فإن هذا هو النوع السادس من الأنواع العشرة، ويسمى مقصوراً، وإنما يسمى مقصوراً لأنه: [٢١/ب] قُصر عن الإعراب كله أي: «حُبس عنه فلم يدخله رفع، ولا نصب، ولا جرٌّ»، وإنما امتنع ذلك من قبل أنّ الألف ساكنة أبداً لا تتحرك بحركة، وتحريكها يؤدي إلى ردها إلى أصلها، وردها إلى أصلها يؤدي إلى ثقل استعمالها، لأن الأصل في «عصاً»: «عصوٌ»، وفي«فتًى»: «فتيٌ»، فلما ثقل هذا وقد تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله قلبته ألفاً بعد أن حذفت حركة الضمة التي كانت على الواو، لأن حرف العلة لا ينقلب إلا بعد إبهانه بالسكون، فلما قلبته ألفاً التقى ساكنان الألف والتنوين، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وخصصتها بذلك دون التنوين لأن على حذفها دليلٌ، وهو الفتحة التي قبلها.

فإذا قلت: «هذه عصاً»، و«مررت بعصاً» ففيه قلب وحذف على ما شرحناه، وهو: أن الحذف حذفان: حذف الحركة للإبهان، وحذف الألف لالتقاء الساكنين، وكذلك النصب والجر.

فإذا قلت: «رأيت عصاً» ففيه قلب [٢٢/أ] وحذفان: حذف الألف المبدلة من الواو، وحذف الحركة وقلب الألف المبدلة من التنوين، هذا كله كلام على الوصل، فإذا وقفت عليه كان كله الألف.

واختلفوا في هذه الألف.

فعند سيبويه: أنه في حال الرفع والجر المبدلة من لام الكلمة، وفي حال النصب المبدلة من التنوين، وقد انحذفت ألف الأصل.

وذهب آخرون: إلى أنها في الأحوال الثلاث مبدلة من التنوين.

والصحيح المذهب الأول، لأن المعتل مقيس على الصحيح.

وقد ثبت أنك في الصحيح لا تحذف شيئاً، ولا يُبدل من تنوينه ألف، وإنما تبدل في حال النصب مثل: قولك: «هذا قلمٌ»، و«مررت بقلمٍ»، و«رأيت قلماً» فقس على ذلك تصب إن شاء الله.

❖ ❖ ❖

النوع السابع
[ما لا يدخله تنوين، ولا إعراب]

[٢٢/ب] وأما قولنا: «**ومنها نوع لا يدخله تنوين، ولا إعراب**»:

وهو مع ذلك اسم معرب حكماً وتقديراً، وهو كل اسم آخره ألف تأنيث مقصورة مثل: «حُبلى، وسَكرى، وذكرى» فإن هذا هو النوع السابع من العشرة.

وإنما حكمنا عليه بأنه معرب مع عدم الإعراب فيه، وعدم التنوين جميعاً من قبل أنه لم يشبه الحرف، فيكون مثل: «الذي، والتي»، ولم يتضمن معنى الحرف فيكون مثل: «أين وكيف»، ولم تقع موقع الفعل المبني، فيكون مثل: «نزال، ودراك» لأن العلل الموجبة للبناء إحدى هذه الثلاثة، ولما عدم ذلك حكمنا على هذه الكَلم بأنها معربة، وإن لم يكن فيها إعراب، والتي للتأنيث لا يدخلها تنوين بحال من الأحوال، وهي من جملة ما لا ينصرف بحال من الأحوال، ولا ألفها منقلبة عن شيء بحذف المقصور الذي قبلها، فمن قال: «هذه دُنياً» فقد أخطأ وكذلك «حبُلى» وما أشبهه، وكذلك قول من يقول «حُبلات، ودُنيات» [٢٣/أ] خطأ أيضاً لأنه جمع بين علامتي تأنيث، وذلك غير جائز فأعرف تصب إن شاء الله.

❖ ❖ ❖

النوع الثامن
[ما رفعه بالواو، ونصبه الألف، وجره بالياء]

وأما قولنا: «**ومنها نوع رفعه بالواو، ونصبه الألف، وجره بالياء**» وهي ستة

أسماء معتلة مضافة إلى ظاهرٍ أو مضمرٍ ليس بمتكلم، مثل: قولك «أخوه، وأبوه، وحمؤها، وفُوه، وهنوه، وذُو مال».

فإن هذا هو النوع الثامن من الأنواع العشرة، وهو أول شيء أُعرب بالحروف، وهي على هذه الحالة لأن جميع ما تقدم من الأقسام السبعة معرب بالحركات لفظاً، أو تقديراً على ما بيناه، وهذه الأسماء الستة معربة بالحروف؛ وإنما أعربت بالحروف وهي على هذه الحالة - أعني: إذا كانت مضافة- لأنها أسماء حذفت لاَمَاتها، وضمنت معنى الإضافة، فجعل إعرابها بالحروف، كالعوض من حذف لاَمَاتِها.

[٢٣/ب] وقيل: جُعل إعرابها بالحروف توطئة لإعراب التثنية والجمع بالحروف، حتى لا يستوحش من الإعراب بالحروف، لأن أصل الإعراب أن يكون بالحركات لا بالحروف.

وقيل: إن إعرابها بالحروف على طريق الشُذُوذ لأنه: لا يقاس على هذه الستة غيرها من مثل: «يدٍ» و«دمٍ» ونحوه من المحذوف اللام.

وأما تسمية هذه الأسماء الستة معتلة، فلأن فيها حرف العلة، وهو الواو في «أخٍ» وأصله: «أخو»، وفي «أبٍ» وأصله «أبو»، وفي «حمٍ» وأصله «حمو»، وفي «هنٍ» وأصله «هنو»، وفي «ذِي مالٍ» وأصله «ذوي»، وفي «فمٍ» وأصله «فوه» فهذا وحده لامه هاء، والهاء مشبهة بحروف العلة فحذفت لحذفها، فلذلك سميت أسماء معتلة أي: اعتلت بحذف لاماتها في حال إفرادها، لأنه: إذا أفردت أعربت بالحركات لا بالحروف فيقال: «هذا أَبٌ، وأَخٌ، وحَمٌ، وفَمٌ، وهَنٌ»، وإذا أضفت أعربت على ما تقدم تمثيله.

[٢٤/أ] وقد اختلف الناس في هذه الحروف على أقوالٍ مذكورة في عدةٍ من الشروح، لكن جملة ما يحتاج إلى معرفته في شرح هذه المقدَّمة حسب ما التمست -وفقك الله-:

إن منهم من يقول: إنها حروف إعراب دالة على الإعراب كـ«الواو» في قولك: «هذا أخوُك» هي حرف الإعراب، وعلامة الرفع، وفي حال الجر من قولك: «مَرَرت بأخيِك» الياء هي حرف الإعراب وعلامة الجر، ومن قولك: «رأيت أَخَاك» الألف هي حرف الإعراب وعلامة النصب، كما تقول في علامة التثنية: «جاءني الزيدان»

أنها حرف إعراب، وتدل على الإعراب وكذلك الجمع السالم.

ومنهم من يقول: إنها معربة من مكانين بالحروف والحركات التي قبل هذه الحروف، وهذا ضعيف لأنها لو كانت معربة من مكانين أو جهتين لاحتاجت إلى مُعربين أو عاملين، وفي عدم القول بذلك دليل على فساده.

[٢٤/ب] **ومنهم من يقول:** إنها أنفسها إعراب، وأن «الواو» كـ«الضمة»، و«الألف» كـ«الفتحة» و«الياء» كـ«الكسرة» وهذا ضعيف أيضاً، لأن من جملة هذه الأسماء «فوك، وذُو مالٍ» فلو كانت هذه الحروف كالحركات لأدى إلى أن يكون في الكلام اسم معرب على حرف واحد، وهو معدوم.

ومنهم من يقول: إنها على ثلاث مراتب، فإذا قلت في الرفع: «هذا أخوُكُ» فأصله: «أخوُكَ» فنقلت الضمة من الواو إلى الخاء، فإذا قلت في النصب: «رأيت أخاكَ» فأصله «رأيت أخوَك» فقلبتها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وإذا قلت: «مررت بأخيك» فأصله «مررت بأخَوِكَ» نُقلت كسرة الواو إلى الخاء، ثم قلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فصارت «بأخيكَ»، وصار فيه نقل وقلب، وفي الذي قبله قلب فقط، وفي الأول نقل فقط.

وكان شيخ شيخنا -رحمه الله- وهو «الرَّبعِيّ» يميل إلى هذا القول ويستحسنه.

ومنهم من يقول: [٢٥/أ] إن هذه الحروف إشباع للحركات التي قبلها، وأن الواو في قولك «هذا أخوكَ» مشبعة عن الضمة، والألف في قولك «رأيتُ أخاكَ» مشبعة عن الفتحة، والياء في «مررت بأخيك» مشبعة عن الكسرة، فهذا يعتقد أن الإعراب بالحركات، وأن هذه الحروف إشباع حدث عن الحركة، وهذا «**ضعيف وهو أضعف الكل**»؛ لأن هذا لا يكون إلا في ضرورة الشعر، ولا داع يدعو إلى هذا ولا دليل عليه.

فهذه أقوال العلماء، والذي يعتمد عليه أولها، وهو مذهب صاحب الكتاب.

فإن قيل: فأين تكون هذه الستة معربة بالحركات، وإن كانت مضافة؟

قيل: إذا صغّرت أو كبّرت، فتصغيرها كقولك «هذا أخيَّه، وأبيَّه، وحُميَّه، وفُويْهه، وهُنيَّة، وذُوي مالٍ» فالضمة بين علامة الرفع.

وإن نصبت قلت: «رأيتُ أخيَّه، وأبيَّه، وحُميَّه، وفُويهه، وهُنيه، وذُوَي مالٍ» فالفتحة علامة النصب، وإذا أجررت قلت «مررت بِأخيّهِ» فالكسرة [٢٥/ب] علامة

الجر: لأن هذه الأسماء لما صغرت عادت إليها لاماتها فأعربت بالحركات، وكذلك إذا كسرت فقلت: «هؤلاء أخواتُهُ، وإخاؤُهُ، ورأيت إخوتَهُ، وأخاهُ، ومررت بإخوتِهِ، وإخائه» معرب كله بالجر كانت سواء أضفته أو أفردته.

فإن قيل: أي شيء من هذه الستة لا يستعمل فقط إلا مضافاً؟

فقل: «ذُو مالٍ» وحدها، لأنها لو أفردت لأدى الأمر إلى استعمال، اسم ظاهر على حرف واحد، فلذلك لم يستعمل إلا مضافاً، ولا يضاف إلا إلى اسم جنس من نحو: «مال، وعقل، وفضل» ونحوه.

ولا يضاف إلى صفة لا يقال «ذُو صالحٍ، ولا ذو طالحٍ»، لأنه: إنما دخل وصله إلى وصف الأسماء بالأجناس، ولا يضاف أيضاً إلى مضمن لا يقال: ذُوه، ولا ذُوك، ونحوه للعلة المذكورة، ومن هاهنا استضعف قول من يقول: «اللهم صل على محمد وذويه» - لإضافته إلى [٢٦/أ] الضمير.

فإن قيل: فأي اسم من هذه الستة إذا أضيف أعرب بالحروف وإذا أفرد غُير وأعرب بالحركة دون أخواته؟

فقل: «فُوك، وفُوه» إذا أفرد أبدل من واوه ميم، فأعربت الميم بالحركات ولم يجمع بين الميم والإضافة إلا في الشعر مثال: «هذا فم، ورأيت فماً، وعجبت من فمٍ» وإنما أبدل في الإفراد ميماً دون غيرها، لأن: الميم مبدلة من الواو، والواو والميم من الشفتين فهما متقاربان.

فإن قيل: فما حكم هذه الأسماء الستة إذا أضيفت إلى ياء النفس؟

قيل: لا يكون لها إعراب في اللفظ لا بحركة ولا بحرف، بل يكون مقدراً، لأن ياء النفس لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً، كقولك: «هذا أَخي، ورأيت أَخي، ومررت بأخي» فياء النفس في موضع جر بالإضافة، وما قبلها مكسور في الصحيح أبداً، وأنت مخير في إسكان هذه الياء، [٢٦/ب] وفي تحريكها بالفتح.

فمن أسكنها فحجته: أنه استغنى بالحركة قبلها عن تحريكها مع طلبه للتخفيف فيها، ومن حركها فحجته: أنها على حرف واحد كـ«الكاف» ففتحها كفتح الكاف، فقال: «أخيَ، أبيَ» كما تقول: «أخُوكَ، أبُوكَ».

فإن قيل: فأي اسم يضاف من هذه الستة إلى «ياء» النفس ولا تكون «ياء» النفس فيه إلا محركة؟

فقل: «الفم» إذا أضيف إلى ياء النفس، ومثاله: «هذا فيَّ، وفتحت فيَّ، ووضعته في فيَ» فالياء مشددة والثانية مفتوحة لا غير.

فإن قيل: فمن أين جاء هذا التشديد، ومن أين وجدت الفتحة؟

فقل: أما التشديد فلأن أصله «فَوَهُ» انحذفت الهاء ثم دخلت الياء فصار «فَوّيُ» فاجتمعت الياء والواو وقد سبق الأول منهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الواو المقلوبة في ياء الإضافة، وفتحت ياء الإضافة، لأنك لا تدغم إلا في متحرك، [٢٧/أ] فلذلك وجب التشديد ووجب التحريك فاعرفه.

فإن قيل: وما الفرق بين قولك «فيّ هذا» وبين قولك: «قد تكلم فلان فيَّ»، وهل هما شيء واحد أم شيئان؟

فالجواب: أنهما شيئان مختلفان، وإن اتفقا في اللفظ، فإذا قلت «هذا فيّ» أشرت إلى «الفم» فهما اسمان، أحدهما مضاف إلى الآخر، وإذا قلت: «قد تكلم فيّ» فليسا باسمين، وإنما هو حرف واسم، فالحرف «في» الذي معناه الوعاء، فاللفظ متفق، والمعنى مختلف.

فإن قيل: فأي شيء من هذه الستة يعرب تارة بالحركة، وتارة بالحرف، وتارة بالتقدير؟

فقل: «الحَم» وذلك أن فيها ثلاث لغاتٍ: الهمز والقصر، وأن تكون كأخواتها.

فمن همزها أعربها بالحركات وقال: «هذا حمْ، وحَمُول»، و«رأيت حماءً، وحماك»، و«مررت بحمٍ، وَحمِيكَ».

ومن قصرها قال: «هذا حميَّ» كـ«فتيَّ» كان الإعراب مقدراً، وقال «هذا حماك، ومررت [٢٧/ب] بحماك، ورأيت حماك».

ومن قال: «هذا حمٌ» كـ«أخٌ» فأعرب بالحروف، وقال «هذا حَمُوك، ورأيت حمَاك، ومررت بحمِيك» فاعرف ذلك.

فإن قيل: فكيف يضاف «الحمُ» في هذه اللغات الثلاث إلى النفس؟

فقل: إذا كان مهموزاً فإضافته كإضافة الأسماء الصحاح كلها، لأن: الهمزة حرف صحيح تقول «هذا حماءٌ»، وكذلك النصب والجر، وإذا كان مقصوراً فإضافته كإضافة المقصور فتقول: «هذا حَماي، ورأيت حَماي، ومررتُ بحماي» مثل: «فَتاي، وعَصَايَ، وبُشرايَ».

وإذا كان كأخواته بقيته على حالته فقلت «هذا حَمي، ورأيت حَمي، ومررت بحَمي» كـ«أبي، وأخي».

والياء في اللغات الثلاث يجوز تحريكها وتشبيكها، إلا في لغة من قصر، ولا تكون إلا محركة لا غير، لأجل سكون الألف، فلو سكنت الياء لجمعت بين ساكنين.

فأما قراءة من قرأ: ﴿مَحيايْ﴾ [الأنعام: ١٦٢] (١) بإسكان الياء [٢٨/أ] فإنه غير مقيس عليها، بل قراءة الجماعة أمضى وأشبه بالقياس، ووجه هذه القراءة اعتقاد الوقف، لأنه: في الوقف يجمع بين ساكنين، فيكون الوقف كالساد مسد الحركة، مع أنه قد استغنى بأحد الشرطين، وهو: المد الذي في الألف، والشرطان المرعيان اللذان يجوز الجمع فيهما بين الساكنين هو: إذا كان الساكن الأول حرف مد، وليس الثاني مدغم كـ«رامةِ، وشابةِ، وتمودّ الثوب، وجيب بكرٍ».

❖ ❖ ❖

النوع التاسع

[ما يرفع بالألف، وينصب، ويجر بالياء المفتوح ما قبلها]

وأما قولنا: «**ومنها نوع رفعهُ الألف، ونصبه، وجره بالياء المفتوح ما قبلها**».

وهو كل اسم مثنى مثل: «الرجلين، والمرأتين» فإن هذا هو النوع التاسع، والعلة في إعراب التثنية بالحروف: أن المثنى أكثر من الواحد، فجعل إعرابه بشيء أكثر من إعراب الواحد، [٢٨/ب] ولا شيء أكثر من الحركة إلا الحرف.

والعلة في اختصاص المرفوع الألف دون الواو، والتي هي علامة الرفع: أنهم لو أعربوا المثنى في الرفع بالواو لالتبس بالجمع، ولو بَقَّوا الفتحة قبل الواو في

---

(١) ولقد قرأ أهل المدينة﴿مَحيايْ﴾ بإسكان الياء في الإدراج وهذا لم يجزه أحد من النحويين إلا يونس لأنه جمع بين ساكنين وإنما أجازه يونس لأن قبله ألفاً، والألف المد التي فيها تقوم مقام الحركة، وأجاز يونس «اضربان زيدا». وإنما منع النحويون هذا لأنه جمع بين ساكنين وليس في الثاني إدغام، ومن قرأ بقراءة أهل المدينة وأراد أن يسلم من اللحن وقف على ﴿مَحيايْ﴾ فيكون غير لاحن عند جميع النحويين، وقرأ ابن أبي إسحاق وعيسى وعاصم الجحدري ومحيي ومماتي بالإدغام وهذا وجه جيد في العربية لما كانت الياء يغير ما قبلها بالكسر ولم يجز في الألف كسر صير تغييرها قلبها إلى الياء كما أنشد أهل اللغة: (سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم). انظر: إعراب القرآن (١١١/٢).

التثنية كما بَقُّوا الضمة قبل الواو في الجمع لالتبس بجمع المقصور، لأن جمع المقصور يكون ما قبل الواو فيه مفتوحاً إذا قلت: «المصطفَونَ، والمجتبَونَ».

فإن قيل: فأي لبس يكون في هذا، ونون التثنية مكسورة، ونون الجمع مفتوحة؟

قيل: النون عارضة تزول في الإضافة فيبقي الإلباس، فلذلك عدل عن إعراب رفع التثنية بالواو إلى الألف فقيل: «جاءني الرجُلان، والمرأتان»، وفي الجر: «مررتُ بالرجُلين، والمرأتين»، وكذلك النصب والمنصوب محمول على المجرور، وإنما حمل على المجرور دون المرفوع [٢٩/أ] لأن: النصب أخو الجر، ولما كان أخاه لأنه يوافقه في كناية الإضمار من نحو: «رأيتك، ومررتُ بك»، و«رأيتُه، ومررتُ به»، وهما جميعاً من حركات الفضلات -أعني: النصب والجرّ والرّفع من حركات العمد- فلذلك حُمل المنصوب على المجرُور.

فإن قيل: كم في الألف من علامةٍ إذا قلت «الرّجُلان»؟

فقل: ثلاث علاماتٍ علامةُ الرفع، وعلامة التثنية، وحرف الإعراب، هذا مذهب «سيبويه» لأن «الجرمي» يقول: «الانقلاب بمنزلة الإعراب».

و «الكوفيون» يقولون: إنها أنفسها إعراب، والصحيح مذهب «سيبويه» أنها حروف إعراب - أعني: الألف في الرفع، والياء في النصب والجر- ولا إعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر، وإنما هي حروف إعراب وعلامة [٢٩/ب] للإعراب.

فإن قيل: النون في التثنية لم دخلت، ولم حُركت، ولم كُسرت؟

فقل: دخولها لعوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد، وتحريكها لالتقاء الساكنين، لأن الأصل في كل ساكنين التقيا أن يتحرك الثاني بالكسر كـ«هؤلاء»، و«آمين»، و«نَزَال»، و«دَرَّاكِ».

فإن قيل: فأي موضع تكون النون فيه عِوضاً من الحركة وحدها، أو من التنوين وحده، أم منهما جميعا؟

فقل: ما لم يكن في واحده إلا حركة، فالنون عوض من تلك الحركة مثل: «يازيد، ويا زيدان» و«جاءني الرّجُلُ، والرّجُلان»، وما لم يكن في واحده إلا تنوين مثل: «عصًا، وفتاً» فالنون عوض من التنوين وحده مثل: «هذا فتا، وفتيان»، و«رأيتُ فتًى، وفَتيين»، و«مررْتُ بفَتا، وفتيين» ونحوه، وما كان في واحده حركة [٣٠/أ] وتنوين جميعاً فالنون عوض منهما جميعاً مثل: «هذا رَّجل، ورَّجُلان، وامرأة،

وامرأتان» فقس على ذلك تصب إن شاء الله.

وإن أشكل عليك شيء إلى أن تنته فقل: «النون» كالعوض من الحركة والتنوين، كما قال سيبويه.

فإن قيل: فالنون في «هذان وهاتان» عوض فلماذا؟

فقل: هذه مسألة خلاف:

منهم من يقول: النون عوض من الألف المحذوفة من الواحد، **لأن** الواحد «ذا وأنت» إذ ثنيت قلت: «ذان»، فذهبت الألف التي كانت في الواحد وبقيت ألف التثنية في الرفع، وياء التثنية في النصب والجر إذا قلت «رأيتُ ذين، ومررت بذين».

ومنهم من لا يجعلها عوضاً من شيء، ولكن تقول: هذه صيغة صيغت للتثنية، وليست بتثنية صناعية، لأن المثنى عندما تنكرت معرفته، وتعرفت نكرته «كزيدٍ، والرجل»، وهذه أسماء الإشارة [٣٠/ب] ولا تتنكر بحال، فلذلك كانت صيغاً للتثنية.

ألا ترى أنها لو كانت تثنية على الحقيقة لوجب أن تفعل في هذا ما فعلت في «فتاً» من قلب ألفه ياءً كما قلبت: «فتيان»؛ فلما لم تقلب بل حذفت دل على أنها ليست تثنية صناعية، وإنما هي صيغة صيغت كما صيغت «اللذان واللتان» في الأسماء الموصولة.

فإن قيل: ولم لا يكون «اللذان» تثنية حقيقية، وفيها الألف واللام وواحدها «الذّي كـ«الشجي، والعمي»»؟

فقل: لو كان مثله لوجب أن تثبت الياء في التثنية، كما تثبت ياء «الشجي، والعمي» فتقول «اللذّان» كما تقول «الشّجيّان، والعَميّان» وفي عدم ذلك دليل على ما قلناه.

فإن قيل: ما حكم التثنية في الإضافة؟

فقل: يحذف نونها أبداً كما يحذف التنوين في الإضافة، لأنها كالعوض من الحركة والتنوين فتقول: «هَذَان [٣١/أ] رجلاك، وامرأتاك»، و«رجلاه، وامرأتاه»، و«رجلا زيد، وامرأتا زيد»، فإن أضفت المثنى إلى ياء النفس كانت ياء النفس مفتوحة أبداً، لاجتماعها مع ألف التثنية، فحركها لالتقاء الساكنين، فتقول «هذان نّجلايَ»، و«رأيت نجلي»، و«مررتُ بنجلي» فأدغمت في النصب والجر لاجتماع

ياءين، ولـم تدغم في الرفع لأن: الألف لا تدغم ولا يدغم فيها فأعرف ذلك، وقس عليه تصب إن شاء الله.

فإن ثنيت مثل: «مصطفىً»، و«مجتبىً» فعامله هذه المعاملة، وإن ثنيت مهموزاً همزته أصلية مثل: «فَتَاءٍ، وحناءٍ» زائدة للتأنيث مثل: «حمراء، وصفراء، وسوداء» فاقلبها أبداً في التثنية واو مرفوعة كانت أو منصوبة، أو مجرورة، وإن ثنيت ما همزته منقلبة عن حرف أصلي «كبناءٍ، ورداءٍ، وشفاءٍ، ووطاءٍ، وغطاءٍ» [٣١/ب] ونحوه، فأنت فيه مخير إن شئت أقررت الهمزة على حالها وشبهتها بالأصلي، وإن شئت قلبتها واواً شبهتها بالزائد، فتقول «غطاءان»، و«غطاوَانِ» وما أشبه ذلك، وإقرارها على لفظها أكثر وأقيس وأجود.

وإن ثنيت ما همزته للإلحاق مثل: «علباءٍ، وزيزاءٍ، وقيقاءٍ» وهو قليل فوجهان أيضاً أجودهما: القلب فاعرف ذلك وقس عليه.

فإن هذه أصول لا يحسن جهلها لأن جهلها يفسد اللغة، ويخلط ما يجوز بما لا يجوز.

النوع العاشر
[ما يرفع بالواو المضموم ما قبلها، وينصب، ويجر بالياء المكسور ما قبلها ما لم يكن في آخره ألف]

وأما قولنا: «**منها نوع رفعه بالواو المضموم ما قبلها ما لم يكن آخره ألف، ونصبه وجره بالياء المكسور ما قبلها ما لم يكن آخره ألف أيضاً**».

وهو كل جمع لمذكر علم يعقل، أو لصفات من يعقل مثل: «الزيْدِين، والمسلمينَ» فإن هذا النوع هو العاشر وهو: «الجمع السالم».

[٣٢/أ] وإنما كان رفعه بالواو لأنه أكثر من التثنية، فجعل إعرابه في الرفع بحرف أقوى وأثقل، وهو الواو المضموم ما قبلها.

وفي الواو ست علامات: «الجمع، والتذكير، والسلامة، والقلة، وعلامة الرفع، وحرف الإعراب». والنون كأنها عوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد على حد ما ذكرنا في التثنية، حركت لالتقاء الساكنين: «الواو والنون»، وخصت بالفتح فرقاً بينها وبين نون التثنية، وتحذف في الإضافة كما تحذف نون التثنية.

تقول: «جاءني الزيدونَ، والمسلمونَ، وزيدوكَ، ومسلموكَ»، وفي النصب والجر بالياء المكسور ما قبلها مثل: «مررت بالزيدينَ، والمسلمينَ، وزيديكَ، ومسلميكَ»، وكذلك إذا أضفته إلى ظاهر أو إلى «هاء، وميم» كقولك: «هؤلاء زيدُو العشيرَّة، ومسلموها، ومسلموهم».

[٣٢/ب] وإنما كسرت ما قبل الياء لأن الكسرة من جنس الياء، كما ضمت ما قبل الواو لأنها من جنس الواو، وهكذا تفعل في المنقوص مثل: «القاضي، والداعي» إذا جمعته مثل: «هؤلاء القاضُون، والداعُون، وداعُوكم، وقاضُوكم» فتأتي بالضمة قبل الواو، وكان أصله «القاضيون» فاستثقلت الضمة على الياء لالتقاء الساكنين، وضم ما قبل الواو لتصبح الواو، ولأن الكسرة لو بقيت لانقلبت الواو ياء على حد «ميعادٍ، وميزانٍ»، فلذلك ضم ما قبلها في الصحيح، وفي المعتل بالياءِ ولو كان معتلاً الألف مثل: «المصطفى، والمجتبى، والمولى» ونحوه من المقصور لم تضم ما قبل الواو، ولبقيته مفتوحاً، لتدل الفتحة على الألف المحذوفة، فتقول: «هؤلاء المصطفوْنَ، ومصطفوْكَ، ومصطفوْ الله»، و«رأيتُ المصطفين، ومصطفيكَ ومصطفي الله».

[٣٣/أ] ويكون ما قبل الواو والياء مفتوحاً أبداً فيما آخره ألف، ولذلك احترز في المقدمة بأن قيل: ما لم يكن آخره ألف.

فإن قيل: إذا أضفنا جميع هذه المسائل إلى ضمير المتكلم كيف يكون إعرابه؟

فالجواب: أنه يكون بالياء مشددةً مفتوحةً مكسور ما قبلها في الأحوال الثلاث، تقول: «هؤلاء مسلميَّ»، وكذلك النصب والجر، وكان أصله «مُسلموني» ذهبت النون للإضافة فاجتمعت الياء والواو فقلبت الواو ياء، وأدغمت في ياء الإضافة وحركت ياء الإضافة، لأنه لا يكون تاء ساكنة بعد ضمة، وكذلك يفعل في الأسماء المنقوصة المجموعة جمع السلامة، إذا أضفتها إلى نفسك مثل قولك: «هؤلاء قاضيَّ»، وأصله «قاضوني» ذهبت النون على الأصل المذكور، وفعلت في الباء بعدما قدمنا ذكره.

وكذلك حكم المقصور إذا أضفته إلى نفسك، إلا أنك تبقي [٣٣/ب] ما بعد الألف المحذوفة مفتوحاً فتقول: «هؤلاء مصطفيَّ» كان أصله «مصطفويّ» ففعلت ما قدمنا ذكره.

وكذلك في النصب والجر يكون بهذا اللفظ وهو مثل: «رأيتُ مصطفيَّ، ومررت بالمصطفيَّ» فاعرف ذلك.

ولما كان هذا الجمع السالم له شرط وهو: أن يكون مذكراً علماً يعقل، أو من صفات من يعقل، ذكر هذا الحد لتقيس عليه.

وإذا قلت: «هؤلاء الزيدون» فهذا قد جمع الصفات الثلاثة: «التذكير، والعلمية، والعقل»، وإذا قلت: «المسلمون» فقد جمع التذكير، وأنه من صفات من يعقل، فلذلك لا يجوز «الدواب رافسون» لأنه من صفات من يعقل، ولو وصفت من يعقل بالرفس لجاز أن تقول: «الزيدون رافسون»، ولا يجوز على هذا أن تخرج عن هذا الأصل، لا يجوز أن تقول في: «حَجرٌ»، «حجرُون» لأنه: وإن كان مذكراً فليس بعلم وليس بمن يعقل فإن سميت [٣٤/أ] «رجلاً» بحجر، أو صخر جاز فيه ذلك، لأنه قد جمع بالتسمية الأوصاف الثلاثة، ولا يجوز أن تقول في: «طلحة، وحمزة، ونحوه»، «طلحُون» لأنه وإن كان علماً يعقل فليس بمذكر اللفظ وجمع هذا الألف والتاء تقول «هؤلاء الطلحاتُ، والحمزاتُ» كما قال الشاعر:

رحـــمَ الله أعْظُمـــاً دَفَـــنُوها   بسِجِـــستَان طَلْحَـــة َ الطَّلَحـــاتِ [١]

وإن سميت رجلاً بمثل: «حُبلى» جاز أن تجمعه جمع «المولى، والمصطفى» لأنه بالتسمية قد صار علماً يعقل، وألف التأنيث قد تنزلت منزلة الجر من الكلمة، وارتفع منها التأنيث بالتسمية، فإن كانت باقية على حالها لم يسم بها: لم يجز جمعها بالواو والنون بل كنت تجمعها الألف والتاء وتقول: «هؤلاء النساءُ الحُبليات» على ما تقدم.

وأما قولنا: «**فهذه جملة الأسماء الظاهرة المعربة كلها تستحق الإعراب**» [٣٤/ب] لأنها تدل على المعاني المختلفة بصيغة واحدة بدليل «ما أحسن زيداً»، و«ما أحسن زيدٌ»، و«ما أحسن زيدٍ» فلولا الإعراب لما عرفت هذه المعاني، ولكانت تختلط فإن هذه الجملة هي ثمرة ما قدمنا ذكره، من حصر جملة الأسماء الظاهرة المعربة العشرة، تستعمل الإعراب في كل منها بحسب ما يقتضيه العامل، ويعطى الإعراب ما يستحقه على قضية ما فسر به كل واحد منها، فإذا استعملت المسائل

---

(١) انظر: همع الهوامع (١٧٩/٣).

من القسم الأول استوعبت الإعراب كله بمثل هذه المسألة أعنى: «ما أحسن زيدٌ» لأن هذه اللفظة تصلح لثلاثة معانٍ نفي الحسن، والتعجب من الحسن، والاستفهام عن الأحسن.

فإذا نفيت قلت: «ما أحسن زيدُ» فـ«ما» هاهنا حرف وليس باسم، وهو حرف نفي بمعنى: أنه لم يحسن في فعله، فهذا ذم و«ما» فيه حرف و«أحسن» فعل ماض مُتَصرف تقول: «أحسن يحُسِن» و«زيد» فاعل، وإذا تعجبت قلت: «ما أحسن زيداً» فـ«ما» هاهنا [٣٥/أ] اسم مبتدأ وليس بحرف وهو اسم مقدر بشيء، وموضعه[1] رفع بالابتداء وخبر الابتداء «أحسن زيداً» أخبرت بجملة من فعل فاعل ومفعول، و«أحسن» فعل ماض غير متصرف هاهنا وفي جميع التعجب، وفاعل «أحسن» مستتر يرجع إلى ما لا يظهر قط لا في تثنية، ولا جمع، ولا تأنيث، و«زيداً» مفعول منصوب بـ«أحسن».

وانتصاب المفعول به لا يجوز أن يتقدم على «أحسن» ولا على «ما» لأن فعل التعجب يجرى مجرى المثل، فلا يتغير كما لا تتغير الأمثال، والتقدير «شيء حسَّن زيداً» فقولك: «حَسَّنَ، وأَحْسَّن» في موضع رفع بكونه خبر المبتدأ، وهذا مدح.

فإذا استفهمت قلت: «ما أحسنَ زيدٍ؟» فـ«ما» هاهنا أيضاً اسم تام إلا أنها مقدرة بأي من حيث كان الكلام استفهام بها، وهي في موضع رفع بالابتداء كما كانت في التعجب، «وأحسَّن» هاهنا اسم مضاف إلى مضاف إلى «زيدٍ» وليس هو هاهنا بفعل، وإنما هو «أفعل» الذي هو بمنزلة «زيد أفضل، [٣٥/ب] ، وأكرم، وأحسن، وأنبل من كذا وكذا».

فالإخبار في هذه المسألة بمفرد، والإخبار في المسألة التي قبلها بجملة، والكلام في الاستفهام وليس بمدح ولا ذم، خلاف المسألتين المتقدمين، وإنما هو: استخبار واستدعاء للخبر.

بمعنى: أي شيء منه حسن، ويقتضي جواباً، والمسألتان المتقدمتان لا يقتضيان جواباً منها غير الأخرى، فإن الإعراب في اللفظ وفي التقدير على ما بينا فاعرف ذلك، وقس عليه جميع المسائل من هذه الأقسام العشرة أعني: باب «غلام زيدٍ،

---

(١) أي: في الإعراب.

والرجل»، وباب «أحمدَ، وزينبَ» وما أشبهه، وباب «الزينبات، والمسلمات» وما أشبهه، وباب «حُبلى، وسُكرى» وما أشبهه، وباب «أخيكَ، وأبيكَ» وما أشبهه، وباب «التأنيث» وما أشبهه، وباب «الجمع السالم». [٣٦/أ] ولولا خوف الإطالة لمثِّل لكل منها، لكن قد فهم الأصل وتيسير الجواب وبالله التوفيق.

❖ ❖ ❖

القسم الثاني
فصل الأسماء المضمرة

وهو القسم الثاني من أقسام الأسماء:

أما قولنا: «**أما الأسماء المضمرة فخمسة أنواع**»:

النوع الأول
[ما يكون مبتدأ ويقع الظاهر بعده مرفوعاً]

منها: نوع أول يكون مبتدأ فيقع الظاهر بعده مرفوعاً بحق الخبر، ما لم يكن فصلاً بين معرفتين في باب «**كان وأخواتها**»، و«**ظننت وأخواتها**»، وذلك كل مضمر منفصل مرفوع الموضع وهو اثنا عشر مضمراً: «**أنا، نحن، أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتُم، أنتُنَّ، هُو، هي، هُما، هُم، هُنَّ**».

تقول: «أنا القائم»، و«نحن القائمون»، و«كنت أنا القائم»، و«كنا نحنُ القائمين» فإن هذا أول فصول الأسماء المضمرة لأنه فرغ من الكلام على [٣٦/ب] الأسماء الظاهرة وجب أن ينتقل إلى الكلام على المضمرة.

وإنما كانت المضمرات مبنيات غير معربات، وكانت على أقسام منفصلات ومتصلات، ومرفوعات الموضع، ومنصوبات الموضع، ومجرورات الموضع، وجب أن تفصل تفصيلاً، يقوم مقام النطق بالإعراب الظاهر، لتقيس على ذلك، وتستعمله في مواضعه من النفي، والتعجب، والاستفهام في مثل المسائل المتقدمة، وفي جميع ما يحتاج له من الجمل، فإن اختصار الإعراب يدخل تحت معرفة هذه المضمرات.

وجملة الأمر أن أصل المضمرات اثنا عشر لفظاً، اثنان للمتكلم وهما: «أنا، ونحن»، وخمسة للمخاطب، وخمسة للغائب على الترتيب الذي قدمنا ذكره، فكلها مضمرات منفصلات مرفوعات الموضع.

فقولنا: «**مضمرات**» لأنها كنايات عن غيرها، وقيل: إنها منفصلات لقيامها بأنفسها، وقيل لها: «مرفوعات الموضع» [٣٧/أ] لأنك لو جعلت مكانها ظاهراً لكان مرفوعاً بحق الابتداء، ويقع الظاهر بعدها مرفوعاً بحق الخبر، ويستمر ذلك ما لم يعرّض بين المبتدأ وخبره «كان وأخواتها»، و«ظننت وأخواتها».

فإن «كان» ترفع الاسم وتنصب الخبر، و«ظننت» تنصب مفعولين، فلذلك جاز النصب فيما مثّل من قولك: «كنت أنا القائمَ»، «التاء» اسم كان، و«القائم» منصوب لأنه خبر «كان»، و«أنا» تأكيد والفصل لا موضع له من الإعراب.

وكذلك: «كنا نحن القائمينَ»، وقوله عز وجل: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾ [القصص: ٥٨] .

ولو رفعت الكل لجاز، وقلت: «كنت أنا القائمُ» فيكون «أنا» مبتدأ، و«القائم» خبره، والجملة في موضع نصب خبراً لـ«كان»، وكذلك: «نحن الوارثون»، «نحن» مبتدأ و«الوارثون» الخبر، والجملة في موضع نصب مقدراً خبراً لـ«كان».

فإذا عزيت المسائل من «كان وأخواتها»، ومن «ظننت وأخواتها» فليس إلا الرفع كقولك: «وأنا القائمُ» و«نحن القائمونَ»، و«أنت القائمُ»، و«أنت القائمةُ»، و«أنتما القائمانِ» [٣٧/ب] و«أنتم القائمونَ»، و«أنتن القائماتُ»، وكذلك الباقي كله مبتدأ وخبر، فالأول هو المبتدأ ولا يبيَّن إعراب رفع ولا غيره، لأنه مبنى من حيث كان مضمراً، والمضمرات كلها مبنيّات فإنما بنيت تشبيهاً بالحروف فعلى هذا فقس كل ما كان في كتاب الله - سبحانه- من قوله: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾ [الحشر: ٢٢] [(١)]، وقوله: ﴿أَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ﴾ [الواقعة: ٦٩] [(٢)]، فاعرفه وقس عليه وبالله التوفيق.

❖ ❖ ❖

---

(١) ﴿هُوَ﴾ مبتدأ ومن العرب من يسكن الواو فمن أسكنها حذفها ههنا لالتقاء الساكنين اسم الله جل وعز خبر الابتداء الذي من نعته ﴿لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾ في الصلة أي الذي لا تصلح الألوهة إلا له لأن كل شيء له هو خالقه فالألوهة له وحده. انظر: إعراب القرآن (٤٠٣/٤).

(٢) الأصل ﴿أَأَنتُمْ﴾ خففت الهمزة الثانية فجيء بها بين بين والدليل على أنها متحركة وهي بين بين أن النون بعدها ساكنة والاختيار عند الخليل وسيبويه أن يؤتى بها بين بين لثقل اجتماع الهمزتين «أم نحن المنزلون» مبتدأ وخبره. انظر: إعراب القرآن (٣٤١/٤).

النوع الثاني
[ما يكون فاعلاً ويقع الظاهر بعده منصوباً]

وأما قولنا: «ومنها نوع ثان يكون فاعلاً» فيقع الظاهر بعده منصُوباً بحق المفعول، وذلك كل مضمرٍ متصل بفعل قد غير له ذلك الفعل غالباً، وهو اثنا عشر أيضاً مثل: «فعلتُ الشيء، فَعَلنا، وفَعِلت، وفَعَلت وَفعَلتُما، وفَعَلتُم، وفَعلتُن، وفَعلَ، وفَعَلتْ، وفَعَلا، وفَعلُوا، وفَعَلن» فإن هذا هو النوع الثاني من أنواع المضمرات فكلها مضمرات، متصلاتُ، مرفوعاتُ الموضع، [٣٨/أ] لأنها ضمائر الفاعلين، والفاعلُ مرفوع، ولأنك لو جعلت مكانها ظاهراً لكان مرفوعاً مثل: «فعل زيد الشيء»، و«فعلت الشيء».

فإن قيل لك: لم سكنت ما قبل السبع الأول والأخير منها، ولم يسكن الأربعة الباقية، فقل: لأنك لو لم تسكن في كل واحد من هذه الثمانية لجمعت بين أربع حركات لوازم، فإذا جمعت ثَقُل، فإذا ثقل وجب التسكين للحرف الذي قبل الضمير.

فإن قيل: ولم وجب لهذا الذي قبل الضمير التسكين دون الأول، والثاني، والرابع؟

قيل: أما الأول فامتنع؛ لأنه لا يبتدأ بساكن، وأما الثاني فامتنع لأن به يعرف وزن الكلمة هل هي بوزن «فَعَلَ» كـ«ضَرَبَ»، أو بوزن «فَعِلَ» كـ«عَلِمَ»، أو وزن «فَعُلَ» كـ«حَسُنَ».

وأما الرابع فامتنع؛ لأنه اسم على حرف واحد فلم يخلَّ به بحذف حركته، ولأنه لو أُسكن لامتنع بتاء التأنيث، فلما بطلت هذه الأقسام الثلاثة لم يبق [٣٨/ب] إلا ما قبل الضمير وهو اللام فسكن، وليس كذلك الأربعة الباقية لأنه ما اجتمع فيها إلا ثلاث حركات فكانت بخلاف الثمانية.

فإن قيل: فما معنى «قد غير لها الاسم» غالباً؟

قيل: احترازاً من هذه الأربع التي ما غير لها الفعل.

فإن قيل: فما حكم الظاهر بعد هذه الأشياء؟

فقل: يكون حكمه أن يكون منصوباً بحق المفعول، لأنه ليس بعد الفعل والفاعل إلا المفعول ما لم يكن تابعاً.

فإن قيل: فما معنى التابع؟

قيل: التابع للمضمرات المرفوعات إن كان تأكيداً لها كان مرفوعاً، وإن كان ظاهراً مثل: «فَعَلنا أنفسنا كذا وكذا»، و«فعلنا كُلنا كذا وكذا» فهذا مرفوع، لأنه تأكيد، والتأكيد تبعٌ للموكّد في إعرابه.

وكذلك لو كان التابع عطفاً لكان هذا حكمه مثل: «فَعلنَا نحن وزيدُ»، فزيد مرفوع لأنه معطُوف على النون والألف، فهذا معنى قولنا: «**ما لم [٣٩/أ] يكن تابِعًا**».

وجميع هذه الأشياء عشر «فعل، وفاعل» أبداً فاعرف الفرق بين «فَعَلْنا، وفَعَلَنا» من قولك «ضَرَّبْنا» و«ضَرَّبَنا»، و«حدثْنا»، و«حدثَنا» إذا سكنت فالضمير فاعل، ويقع الظاهر بعده منصوباً، وإذا فتحت فالضمير مفعُول ويقع الظاهّر بعدهُ منصوباً فقس عليه جميع ما يرد عليك من ذلك.

النوع الثالث
[ما يكون مفعولاً ويقع الظاهر بعده مرفوعاً]

فأما قولنا: «**ومنها نوع يكون مفعولاً فيقع الظاهر بعده مرفوعاً بحق الفاعل**»:

وذلك كل مضمر متصل بفعل لم يغيره الفعل وهو اثنا عشر أيضاً نحو «نَفعَني زيدُ، نَفعَنَا، نَفَعك، نَفَعكَ، نَفِعَكما، نَفَعكم، نَفعكنَّ، نفعه، نفَعهَا، نفَعَهما، نَفعهما، نَفَعَهُم، نفَعُهّن»».

فإن هذه الاثنا عشر من النوع الثالث من أنواع المضمرات، وكلها مضمرات [٣٩/ب] متصلات منصوبات الموضع بحق المفعول، يقع الظاهر بعدها مرفوعاً بحق الفاعل.

وهو ضد ما قبلها لأن الذي قبلها «فعل وفاعل»، وهذه «فعل ومفعول» فموضع هذه المضمرات كلها نصب بحق المفعول.

والمفعول: فضلة لا يلزم كلزوم الفاعل، ولما كان فضلة لا يلزم كلزوم الفاعل لم يعتد باجتماع أربع حركات فيه في قولك: «نفعني»، ولا في قولك: «نفعنا»، ولا في قولك: «نفعك وأخواته».

ولما كانت هذه ضمائر المفعولين وجب أن يقع االظاهر بعدها مرفوعاً بحق الفاعل، لأنه ليس بعد الفعل والفاعل إلا المفعول ما لم يكن تابعاً، فإن التابع

يجري مجرى ما تقدم في الجمل على الموضع، فإذا أكدت قلت: «نفعك نفسك زيد»، و«نفعكم أنفسكم زيد»، و«نفعكن كلكن زيد»، ونفعك وزيداً عمروٌ» فقس عليه.

فإن قيل: فلم جاءت النون في: «نفعني» وليست بضمير؟ فقل: جاءت وقاية للفعل [٤٠/أ] ليسلم من الكسر، فتقع الكسرة عليها لأن ياء المتكلم يكون ما قبلها مكسوراً، فالنون في: «نفعني» حرف، والنون في: «نفعنا» اسم.

❖❖❖

النوع الرابع
[ما يكون اسماً مجروراً]

وأما قولنا: «ومنها اسم يكون مجرور الموضع»:

وذلك كل اسم مضمر متصل باسم، أو بحرف جر مثل: «عملي لي، عملُنا لنا، عملُك لكَ، عملُك لكِ عملُكما لكما، عملُكم لكم، عملُكنَّ لكنَّ، عملُه له، عملُها لها، عملُهُما لهما، عملُهُم لهم، عملُهُن لهن».

فإن هذا والنوع الرابع من أنواع المضمرات، فكلها مضمرات متصلات مجرورات المواضع بحق الإضافة.

فـ«عمله» اسمان مضاف ومضاف إليه، فالمضاف «عمل»، والمضاف إليه «الهاء» وهي في موضع الجر، لأنك لو جعلت مكانها ظاهراً لكان مجرواً؛ مثاله: «عَمل زيد لزيد».

وقولك: «له» حرف واسم، فالحرف هو: «اللام» وأصل هذه اللام أن تكون مكسورة مع [٤٠/ب] الظاهر، مفتوحة مع المضمر ما لم يكن ضمير متكلم مثل: «لكم وله ولي» فلذلك كسرتها من «لي» في قولك: «عملي لي»، وفتحتهما من «لنا واللام» في قولك: «عملَك لكَ، وعملَنا لنا» لا تكون إلا مفتوحة، ولا تكسر إلا مع الظاهر وياء المتكلم.

فإن قيل: فما إعراب: «عملنا لنا»؟ فقل: مبتدأ وخبر، المبتدأ: «عملَنا»، والخبر: «لنا».

فإن قيل: فأي شيء أخبرت أبجملة أم بمفرد؟

فقل: تحتمل الأمرين إن قدرت فعلاً كان جملة، وإن قدرت اسماً كان مفرداً،

فتقدير الفعل: «عملُنا استقر لنا»، وتقدير الاسم: «عملُنا مستقر لنا» لأن كل جار ومجرور وقع خبراً فلا بدّ أن يتعلق بشيء محذوف، فهي قدرته فعلاً كان جملة، وهي قدرته اسماً كان مفرداً.

فإن قيل: فما الأَولى من التقديرين؟

قيل: الأَولى الأخف، والأخف هو الاسم، وكذلك تقدير هذا وأمثاله بـ«مستقر [٤١/أ] وكائن وواجب» وما أشبهه من المفردات فاعرفه، وستراه مبيناً في العوامل إن شاء الله تعالى.

لكن هاهنا اثنتا عشرة مسألة تفسيرها تفسير واحد، وإنما احتاجت حروف الجر إلى تقدير شيء يتعلق به، لأن حروف الجر إنما دخلت للربط ولإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء، ألا ترى أنك إذا قلت: «مررت بزيد» فالباء هي التي علقت معنى المرور بزيد، فإذا قلت: «المرور بزيد» فقد صار الكلام مبتدأً وخبراً بعد إن كان فعلاً وفاعلاً، فانتقل عن ذلك الحكم وصار له حكم آخر تتعلق الباء فيه بمحذوف فقس على ذلك: «عملِت لك، والعملُ لك».

النوع الخامس

وأما قولنا: «**ومنها نوع يكون منصوباً في التقدير منفصلاً**»:

وهوكل ضمير مفعول تقدم عليه فعله أو تأخر بعد استثناء، أو كان مفعولاً [٤١/ب] ثانياً أو ثالثاً، أو كان إغراء لمخاطب فينصب[1] الأسماء الظاهرة مثال ذلك كله: «إياك نعبد، وما نعبد إلا إياك، وأعلَمته إياه، وأعلَمت زيداً عمراً إياه، وإياك الطريق».

وجميع ذلك اثنا عشر على ترتيب كما تقدم، وفي «إياك وأخواتها» خلاف بين العلماء وأصحها أن أيا اسم مضمر والكاف حرف خطاب؛ وقد استوفيت ذلك في شرح الأصول.

فإن هذا النوع هو النوع الخامس من المضمرات وهي اثنا عشر أيضاً:

«إياي، إيانا، إياكَ، إياكِ، إياكما، إياكم، إياكن، إياهُ، إياها، إياهما، إياهم، إياهن» كلها مضمرات منفصلات منصوبات الموضع لحق المفعول، لأنه ضمير موضوع

(١) أي: ضمير المفعول.

للمنصوب خلافاً «لأنَا وأخواتها» اللاتي هن من ضمائر المرفوع وقد تقدم شرحها.

ولما كانت هذه ضمائر المنصوب وجب أن يكون مواضعها غير مواضع [٤٢/أ] «أنا وأخواتها» إذا وقعت أولاً مثل: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] [١] وهو مفعول مقدم في موضع نصب، وكان الأصل: «نعبدك ونستعينك» فلما قدم المفعول لضرب من العناية، وهو الاهتمام بالمعبود جل جلاله لم يكن أن تقدم ما هو، وهو على حرف واحد فجُعل منفصلاً بعد أن كان متصلاً فصار: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

وقياسه في العربية: «نعبُدُك» فعلى هذا فقس: «إياك خاطبت، وإياكم أردت» مفعول مقدم كله.

فإذا أردت أن تأتي به مفعولاً مؤخراً بعد استثناء قلت: «ما ضربت إلا إياه، وما عبدت إلا إياه، وما نعبد إلا إياك».

فهذا وقوعه بعد الاستثناء والتقدير: «ما نعبد إلهاً إلا إياك» فهذا وقوعه بعيد، ولا يجوز أن يقع هاهنا: «أنت» وشبهه، وإذا أوقعته مفعولاً ثانياً، قلت: «عَلَّمته إياه» فالهاء مفعول أول، وإياه: مفعول ثان صار منفصلاً لما جعل في موضع المفعول الثاني [٤٢/ب] إذ لا يجوز: «عَلِمته».

وإذا جعلته مفعولاً ثالثاً فقلت: «أعلمت زيداً عمراً إياه» فزيداً مفعول أول، وعمراً مفعول ثان، وإياه مفعول ثالث، لأنك إذا فصلته مع كونه ثانياً فأحرى أن تفصله إذا كان ثالثاً، وكذلك بقيه هذه المضمرات تجري هذا المجرى من المسائل المذكورة.

---

(١) قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ﴾ الجمهور على كسرة الهمزة وتشديد الياء وقريء شاذاً بفتح الهمزة والأشبه أن يكون لغة مسموعة. انظر: التبيان في إعراب القرآن (٦/١).

وقوله عز وجل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ ايا عند الخليل وغيره اسم مضمر أضيف إلى الكاف وهو شاذ لا يعلم اسم مضمر أضيف غيره وحكى ابن كيسان أن الكاف هي الاسم وايا أتى بها لتعتمد الكاف عليها إذ لا تقوم بنفسها، وقال المبرد ايا اسم مبهم أضيف للتخصيص ولا يعرف اسم مبهم مبني أضيف غيره ومن أصل المبهم إذا. انظر: مشكل إعراب القرآن (٦٩/١).

وإذا قدم المفعول أفاد الاختصاص عند الجمهور نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾. انظر: همع الهوامع (١٠/٢).

وإذا أردت الإغراء لم يكن إلا بـ«إياك وأخواتها» مما فيها كاف الخطاب لأنه لا يغرى بغائب إلا شاذاً، فتقول: «إياك الطريق، وإياك القبيح» فـ«إياك» هاهنا إغراء نائب عن فعل، فنصب «الطريق» كما ينصب ذلك الفعل المقدر «الطريق» لو قلت: «خلِّ الطريق، واجتنب القبيح»، فوقع «إياك» ذلك الموقع فعمل عمله ونصب «الطريق» وشبهه.

فإن قيل: وما الخلاف في «إياك» الذي بين العلماء؟

فالجواب أقوال: شيء منها قول الخليل رحمه الله أن «أيا» اسم مضمر، وأن [٤٣/أ] هذه الكاف في موضع جر بالإضافة إلى «أيا».

واحتج في ذلك برواية رواها الخليل عن العرب أنها تقول: «إذا بلغ الرجلُ ستّين فإيّاه وإيّا الشَّوابِّ» فجر «الشَّوابِّ» بالإضافة دل على أن الكاف إذا وقع موقعها اسم في موضع جر ولم يلتزم أصحاب سيبويه هذه الحكاية لقلتها وشذوذها ولا يقاس عليها.

ومنها قول الكوفيين: إن الكاف اسم مضمر، و«أيَّا» دعامة للكاف ووصلة إليها ولم يبينوا هذه الدعامة ما هي مضمرة أو مظهرة، وقد رُد هذا بأن قيل: إن أكثر الشيء لا يكون دعامة لا قلة، لأن أقل ما في هذه الكلمة الكاف على قوله[1]، وقد أدغمت بأربعة حروف.

ومنها قولهم أيضاً: أنه بكماله اسم مضمر، وهذا أيضاً لأن أكثر هذه المضمرات مركبات من أسماء وحروف، وخاصة المنفصلات مثل: «أنت وأنتما وأنتم» الاسم منه: «الألف والنون والياء» في حروف خطاب ودلائل تثنية وجمع.

[٤٣/ب] ولهذا إذا سميت بشيء منهن حكيته، لأنه مركب من اسم وحرف، وكل شيء سمي به هو حرف واسم، أو حرفين فإنه محكي لا معرب.

وههنا قول رابع: أنها كلها اسم مظهر موضوع للنصب لا غير بمنزلة: «سبحان» الذي هو اسم مظهر موضوع للنصب لا غير، وهذا أضعفها، لأنه لا خلاف في كون «سبحان» معرباً وفي كون «إياك» مبنياً، وهذا يدخله التنوين أعني: «سبحان» إذا احتيج إليه في شعر أو صرف كما قال الشاعر:

(١) أي: قول الخليل.

سُـبحانَه ثـم سُـبْحاناً يَعـودُ لـه وقَبْلَـنا سَـبَّحَ الجُـودِيُّ والجُمُـدُ

ويروى: «ثم سُبْحاناً نَعُودُ به» (١). ولا تنون «إياك» فلو كان مظهراً لجاز تنوينه

ومنها القول المعتمد عليه وهو المذكور في المقدمة: إن «أيّا» اسم مضمر، والكاف حرف خطاب، وهذا القول هو قول الأخفش وسيبويه، وعليه العمدة لأنه قد قام الدليل على [٤٤/أ] كون الكاف حرف خطاب لامتناع أن يكون لها موضع من الإعراب «الرفع والنصب والجر».

فامتناع الرفع لأنها ليست من ضمائر المرفوع، وامتناع النصب لأنه ليس لها ناصب، وامتناع الجر لأن المضمرات لا تضاف لأنها معارف لا يفارقها تعريفها، ولا يجوز إضافتها إلى غيرها فهذا كله طرف مما أشير إلى شرحه في الأصول مقنع هاهنا.

وأما قولنا: «**فهذه جملة المضمرات وهي نيف وستون مضمراً كلها مبنيات، وكلها مفعولات لغيرها، وكلها معارف، وإنما أتى بجميعها للاختصار**».

فإن معنى هذا النيف في خمسة فاحتيج إلى معرفة هذا النيف، وهو يوجد في فعل: «نفعت وأخواته» إذا نقل الفعل الماضي إلى الفعل المضارع لم يكن الفاعل في الواحد مظهراً، بل كان أبداً مستتراً مع المتكلم مثل: «أنفعُ وتنفعُ وينفعُ» وهذا خلاف: «نفعتُ ونفعنَا ونفعتِ» إذ كان [٤٤/ب] الفاعلون مع الماضي مذكورين، ومع الفعل المستقبل مستترين مقدرين، وإنما استتر مع الفعل المستقبل لما فيه من الدلائل.

والهمزة موضوعة للمتكلم فأغنت عن إظهار الفاعل، والنون للجماعة وللواحد المعظم، فأغنت عن إظهار الجميع، والتاء للمخاطب فأغنت عن إظهار الفاعل، والياء للغائب فقد صار كل حرف من حروف المضارعة يدل على المعنى الذي وُضع له فأغنى عن إظهاره، ووجب أن يُعتقد أنه مضمر مستتر.

فإذا قلت: «أنفع زيداً» فتقديره: «أنفع أنا زيداً»، وكذلك: «ننفع زيداً» فتقديره: «ننفع نحن زيداً»، وكذلك: «تنفعُ زيداً» تقديره: «تنفعُ أنت زيداً» فاستغنيت بحروف المضارعة عن إظهاره.

---

(١) وهو من شواهد سيبويه. انظر: خزانة الأدب (٣/٣٥٩)

وإذا صرت إلى الاثنين والجماعة كان الألف والواو كقولك: «تنفعَان، وتنفعُون، وتنفعن، وتنفعين» فالألف ضمير وهي الفاعلة، وعند الأخفش حرف يدل على التأنيث، والفاعل عنده مضمر تقديره: «تنفعين أنتِ».

[٤٥/أ] فهذا تفسير النيف المشار إلى ذكره لئلا يورد عليك مثله، وليس هو مذكور في جملة الستين الممثلة، وكل هذه المضمرات مبنيات كما ذكرنا، وإنما كانت مبنيات لشبهها بالحروف، وإنما أشبهت الحروف بافتقارها إلى غيرها من المظهرات، واختلاف صيغها بالحركات، وكلها معمولات، وإنما كانت معمولات لأنها لا تخلو من أن تكون فاعلات أو مفعولات أو مضافات أو مبتدأت فإذا كن مبتدأت، فالعامل فيها الابتداء مثل: «أنا زيد ونحن الزيدون».

وإذا كانت فاعلات فالعامل فيها أفعالها التي هي مسندة إليها مثل: «نفعت ونفعنا» كما تقول: «نفع زيد، ونفع الزيدون» فكما أن «زيد والزيدون» مرفوعون بـ«نفع» ومعمولون له فكذلك «التاء وأخواتها» في: «نفعتُ» مرفوعة «بنفع» ومعمولة له، وكذلك في حال النصب إذا قلت: «نفعني» الياء معمولة لـ«نفع» لأنها منصوبة في التقدير به، وكذلك [٤٥/ب] الياء في: «عمل لي» معمولة للعمل وللجار، بحكم الإضافة وهي في موضع جر بـ«ذلك».

فظهر لك أنها كلها معمولة معمولات، ولا تكون قط علامات، لأنه ليس في المضمرات فعلية ولا معنى فعل، كذلك كانت كلها معمولات ولم تكن علامات.

فإن قيل: فما تصنع بالمضمرات التي تكون فصلاً في باب: «كان وأخواتها» وفي باب: «المبتدأ وخبره»، وباب: «ظننت وأخواتها» إذا قلت: «كان زيد هو العاقل» بنصب: «العاقل»، «وظننت زيداً هو العاقل» بالنصب أهي هاهنا معمولة كما كانت في قوله إذا رفعت ما بعدها وقلت: «كان زيد هو العاقل، وظننت زيداً هو العاقل».

فالجواب: أن هذا موضع مشكل لا يكاد يحققه إلا مثل الفارسي وأصحابه من المتأخرين ومثل سيبويه -رحمه الله- من المتقدمين وأصحابه فإنهم يقولون: إنه لا موضع لها من الإعراب لا رفع ولا نصب ولا جر، وإذا منعوا [٤٦/أ] من ذلك بطل أن يكون معمولة لعامل من العوامل كلها اللفظيه والمعنوية، لأنها دخلت للفصل لا غير، فهي زائدة كزيادة: «ما ولا» اللذين هما حرفان يدخلان زائدين.

ولذلك شبه سيبوبه -رحمه الله- هذه المضمرات إذا كن فصلاً بهذين الحرفين فألحقها بالحروف، وأطلق عليها بعض المحققين لأجل ذلك على هذه الأسماء أنها حروف لما أجراها سيبويه مجرى: «ما ولا» اللذين هما حرفان زائدان.

وهذا تصريح من صاحب الكتاب -رحمة الله عليه- بالحرفية، فوجب لذلك ألا تكون معمولات إذا كن فصلاً، وما عداها مما ليس بفصل فمعمول بلا إشكال على ما قدمنا.

وكل هذه المضمرات معارف، وإنما كانت كذلك لأنها لم تضمر إلا وقد عرّفت، وكلها إنما أُتي بها للاختصار لأنه لولاها لطال مع المظهر التكرار في كل موضع من أنواع الإخبار والاستخبار وهذا [٤٦/ب] بيّن لا يحتاج إلى الإكثار وبالله التوفيق.

❖ ❖ ❖

القسم الثالث
فصل الأسماء التي لا ظاهرة ولا مضمرة

وهو القسم الثالث من أقسام الأسماء.

أما قولنا: «**الاسم الذي لا ظاهر ولا مضمر**» وهي أسماء الإشارة.

«**وهي خمس: ذا وتا وذان وتان وأُولاءٍ**» فإنه لما فرغ القسمان الأولان شرع في شرح القسم الثالث لأنه بين القسمين الأولين فلم يجز أن يذكرا إلا بعدهما.

والغرض بأسماء الإشارة: التنبيه على ما يأتي بيانه فـ«ذا» إشارة إلى مذكر و«تا» إشارة إلى مؤنث، و«ذان» إشارة إلى مذكرين في حال الرفع، إذا قلت: «نفعني ذان» فإذا كان مفعولا كان بالياء [٤٧/أ] مثل: «نفعت ذين».

و«تان» إشارة إلى مؤنثين في حال الرفع؛ مثل: «نفعتي تان»، وبالياء في حال النصب مثل: «نفعتُ تين وأولاء» إشارة لجماعة المذكر أو المؤنث، مبني على الكسر مستعمل لهما.

وفي المؤنث لغات يقال: «تا، وتي، وذهْ وذهي» فإذا وقفت سكنت الهاء.

وفي «ذان وذين» لغتان تشديد النون وتخفيفها، فتخفيفها هو الأصل وتشديدها كالعوض من المحذوف منها.

و«تان» أيضاً فيها لغتان تشديد النون وتخفيفها على هذا الأصل، وقد قرئ:

«هذان وهاتين» مخففاً ومشدداً.

وفي «أولاء» لغتان القصر والمد، فمن مده كسر همزته، ومن قصره كان بألف ساكنة، وهي في جميع هذه اللغات مبنيات كالمضمرات وعلة بنائها شبهها بالحروف لتضمنها معنى حرفٍ إشارةٍ لا ينطق به.

وأما قولنا: [٤٧/ب] «**فهذه من حيث وصفت ووصف بها وصغرت أشبهت الأسماء الظاهرة**».

فإن مثال وصفك لها قولك: «هذا الرجل قائم»، فـ«هذا» مبتدأ، و«الرجل» صفته، و«قائم» خبر الابتداء، ولا يوصف أبداً إلا الأجناس أو ما ينزل منزلتها.

ومثال الصفة بها قولك: «مررتُ بزيدٍ هذا، ومررتُ بزيد هذا[١]، ورأيت زيداً هذا»، وكذلك المؤنث صفته هذه.

ومثال تصغيرها أن تقول في تصغير «ذا: ذيًّا»، وفي تصغير «تا: تيًّا»، وفي «ذان: ذيَّان»، وفي «تا: تيَّان»، و«أولاء: أولياء» فهذا تصغيرها، وهو تصغير المبهمات، ولما كان التصغير والوصف للشيء والوصف به إنما هو من خواص الأسماء الظاهرة أشبهتها بهذه الأشياء.

وأما قولنا: «ومن حيث بُنيت واختلفت صيغها ولم تفارقها وتعريف الإشارة اشتبهت المضمرات فصارت بينهما».

فإن تفسير ذلك: أن هذه الأسماء التي للإشارة [٤٨/أ] مبنية كلها، كما أن المضمرت مبنية كلها، فإن أسماء الإشارة مختلفة الصيغ، شيء للمذكر، وشيء للمؤنث، وشيء لتثنية المرفوع، وشيء لتثنية المنصوب، كما أن المضمرات مختلفة الصيغ، شيء للمذكر، وشيء للمؤنث، وشيء للمرفوع، وشيء للمنصوب وأنها لم يفارقها تعريف الإشارة، كما أن المضمرات كلها لا يفارقها تعريف الإضمار، وهو عودها على ما قبلها، وأسماء الإشارة تُفسر بما بعد.

ألا تراك تقول: «زيد هو الذي فعل كذا وكذا» فيأتي بيان المضمر قبله، ويقول: «هذا الرجل الذي فعل كذا وكذا» فيأتي بيان اسم الإشارة بعده، فقد صار تعريفها وإيضاحها لا يقارقهما وإن اختلف جملتهما.

(١) التاء في المثالين تاء الفاعل والأول للمذكر والثاني للمؤنث.

فثبت بهذا أن أسماء الإشارة مشبهة للأسماء الظاهرة من الوجوه الثلاثة المتقدمة، ومشبهة للأسماء المضمرة من الوجوه الثلاثة المتقدمة، فصارت بينهما لذلك فاعرفه، فإن في معرفه هذا فوائد كثيرة يُحتاج إليها فيما بعد إن شاء الله.

[٤٨/ب] وأما قولنا: «**وقد يكون مع الإشارة تنبية**»:

مثل: «هاذا وهاتا» وقد يكون معها خطاب مثل: «ذاك وتاك» وقد يكون معها الأمران جميعاً: «هاذاك وهاتاك» فإن جملة الأمران أسماء الإشارة لا تنفك من أربعة أقسام: أما أن تستعمل مفردة ليس معها تنبية ولا خطاب لقولك: «ذا زيد وتا هند» وذا أخصر ما يكون.

وإما أن يكون مع الإشارة تنبيه فقط مثل: «هذا زيد وهذة هند» فـ«ها» حرف تنبيه، و«ذا» اسم إشارة، وكذلك «هاتا» والبقية وكل واحد منهما حرف واسم.

وإما أن يكون مع الإشارة خطاب فقط مثل: «ذاك وتاك» فـ«ذا» إشارة، والكاف خطاب إن كان لمذكر فتحتها، وإن كان للمؤنث كسرتها، تقول: «كيف ذاك الرجل يا رجل، وكيف ذاك الرجل يا امرأة» إذا كنت تسأل المرأة عن رجل.

فإن سألت رجلاً عن [٤٩/أ] امرأة قلت: «كيف تاك أو تلك المرأة يا رجل»، فإن سألت امرأة عن امرأة كسرت الكاف، فقلت: «كيف تلكِ المرأة يا امرأة» وعلى هذا فقس عليه بقية الأمثلة كلها إشارة وخطاب فقط.

وإما أن يكون مع الإشارة تنبيه وخطاب جميعاً، فيكون التنبيه من أوله والخطاب من آخره، مثل: «هاذاك وهاتاك» وهذا أبلغ ما يكون في استعمال هذه الأسماء أن تجتمع فيها الإشارة والتنبيه والخطاب.

فإن قيل لك: فأي شيء منها لا تجتمع فيه هذه الثلاثة؟

فقل: إذا دخلت اللام في: «ذلك» وفي: «تلك» لا يجوز «هذا لك» ولا «هاتا لك» لأن اللام موضوعة للبعد، و«ها» موضوعة للقرب، فلم يجمع بينهما.

فإن قيل لك: فما الفرق بين «ذا وذاك وذلك» في المعنى؟

فقل: «ذا» لأقرب الأقربين إليك، و«ذاك» لمن يليه، و«ذلك» أبعد الثلاثة.

والكلام في السؤال لمذكر عن [٤٩/ب] مؤنث، ولمؤنث عن مذكر، ومذكرين عن مذكرين، ومؤنثين عن مؤنثين، ومذكرين عن مؤنثين، ومؤنث عن مذكرين، ومذكرين عن مؤنث، وجماعة عن واحد، وواحد عن جماعة وغير ذلك

من المسائل التي يطول ذكرها ويخرج منها ست وثلاثون مسألة، ينبغي أن تروض نفسك في الإجابة عنها، فإن هذا الفصل الغرض به معرفة ما هذا سبيله.

وأما قولنا: «**وكلها مبنية وكلها معمولة**» فقد تقدم بيانه.

وأما قولنا: «**وقد تكون هي عاملة في الحال بخلاف المضمر**» مثل: «هذا زيد واقفاً وهذه هند واقفة».

فإن تفسير هذه المسأله وأشابهها أن تقول: «هذا» مبتدأ، «وزيد» خبره «وواقفاً» منتصب على الحال.

[٥٠/أ] والناصب له أحد شيئين أما «ها» لما فيها من معنى التنبيه، وإما«ذا» لما فيها من معنى الإشارة كأنك قلت «أشرت إليه واقفاً» أو «نبهت عليه واقفاً».

وكذلك قولك: «هذه هند واقفة» تفسيرها كتفسير ما قبلها، «هذه» مبتدأ و«هند» خبر المبتدأ و«واقفةً» منتصبة على الحال من «هند»، والعامل في الحال أما «ها» كأنك قلت: «نبهت عليها واقفةً».

فإن قيل: فهل يجوز أن تقدم «واقفاً» و«واقفة» إلى جانب اسم الإشارة؟

فقل: ذلك جائز لأنه بعد العامل المعنوي.

فإن قيل لك: هل يجوز تقديمه على «هذا أو هذه» فقل: لا يجوزأن تقول «واقفاً هذا زيد، ولا واقفةً هذه هند»، لأن العامل إذا كان معنوياً لم تتقدم الحال عليه بخلاف الفعل الصريح، لأنه يجوزأن تقول: «واقفاً» نبهت على زيد، و«واقفا» أشرت إلى زيد، ولايجوز «واقفاً هذا زيد».

[٥٠/ب] فإن قيل لك: فهل يجوزأن نقول «ها واقفاً ذا زيد» فنجعل الحال بين «ها وذا»؟

فقل: إن اعتقدت أن العامل في الحال «ذا» لم يجز، وإن اعتقدت أن العامل «ها» جاز، وكذلك «ها واقفة ذه هند» يجوز على وجهٍ ولا يجوز على وجهٍ آخر.

فإن قيل: فلم جاز الحال مع هذه الأسماء ولم يجز مع المضمرات؟

فقل: لأن الأسماء المضمرات ليس فيها معنى فعل بحال، بل هي خالصة الاسمية، مجردة عن معنى الفعلية فلذلك: لا يجوز «هو زيد واقفاً»، ويجوز «هذا زيد واقفاً» فعلى هذا تقس جميع أسماء الإشارة وجميع أسماء المضمرات.

ولا يجوز «أنتما الزيدان قائمين»، ويجوز «هذان الزيدان قائمين»، ولا

يجوز«أنتم الزيدون قياماً»، ويجوز«هؤلاء الزيدون قائمين وقياماً» فقس على ذلك.

فإن رفعت الكل جاز مع المضمر ومع اسم الإشارة لأنه: ليس هناك [٥١/أ] حال فتقول: «هذا زيد واقف، وهو زيد واقف» «هذا» مبتدأ و«زيد» خبره و«واقف» مرتفع من أربعة أوجه:

أحدها: «أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف» كأنك قلت: «هذا زيد وهذا واقف».

والثاني: «أن يكون مبتدأ»، و«زيد» بدلاً من «هذا» و«واقف» الخبر.

والثالث: أن يكون «هذا» مبتدأ و«زيد» خبره و«واقف» خبر بعد خبر، أَخْبَرت بالاسمية وبالوقوف.

وكذلك إذا قلت: مع المضمر «هو زيد واقف» فتفسيره هذا التفسير المذكور فاعرفه تصب إن شاء الله.

❖ ❖ ❖

فصل: المعارف

وأما قولنا: «**كلها معارف فقد تقدم شرحها وأن تعريفها بالإشارة**».

وقد اختلف الناس هل هي أعرف من الأعلام، أم الأعلام أعرف منها؟

فمذهب جمهور النحويين أن الأعلام مثل: «زيد وعمرو» أعرف [٥١/ب] من أسماء الإشارة، لأن: تعريف العلمية لا يفارقها معدومة كانت أو موجودة، وتعريف الإشارة يفارقها عند العدم.

ومذهب أبي بكر بن السراج أن أسماء الإشارة أعرف من الأعلام، لأنها: تتعرف بشيئين بالعين والقلب[1]، والأعلام تتعرف بالقلب، فـ«ما» تعرف من وجهين أعرف عنده مما تعرف من وجه واحد.

والأولى القول الأول، لأنه: لو اجتمع على الإشارة ما عسى أن تجتمع من التعريفات لكان ذلك، لا يزيد فيها على تعريف العلميه، لأن: العَلَم مجموع صفات، وأسماء الإشارة قد تكون للأعلام صفات، ولا تكون الأعلام للإشارة صفات، فقد صارت أسماء الإشارة تابعة للأعلام، فوجب أن تكون أعرف منها وبالله التوفيق.

وأما قولنا: «**وجمله المعارف خمسة: الأسماء المضمرات والأعلام** [٥٢/أ]

(١) يرجع إلى اللباب وأصول النحو.

وأسماء الإشارة وما عرف الألف واللام وما أضيف إلى واحدٍ منها»

فإنه لما ذكرنا أن أسماء الإشارة معارف جملنا جملة المعارف لتعريفها، وهي الخمسه المذكورة، وقدمت المضمرات لأنها أعرف المعارف، وثنى بالأعلام لأنها: أعرف من أسماء الإشارة عند النحويين إلا أبا بكر(١) وقد ذُكر.

وثلث بأسماء الإشارة، لأنها: أعرف مما فيه الألف واللام، لأن أسماء الإشارة تنعت بما فيه الألف واللام ولا ينعت ما فيه الألف واللام بالإشارة لا تقول: «جآني الرجل هذا» وأنت تريد النعت.

فإن أردت البدل جاز لأنه قد يبدل الأعرف من الأنكر وما هو دونه في التعريف، ولا ينعت بالأعرف ما هو دونه في التعريف.

وربع بما تعريفة بالألف واللام لأنه: أعرف مما أضيف إلى ما فيه الألف واللام فـ«الرجل» أعرف من «غلام الرجل».

لأن: تعريف «الرجل» تعريف الإفراد، وتعريف «الغلام» تعريف الإضافة، والتعريف صار إليه من [٥٢/ب] اسم آخر وليس كذلك «الرجل»، وكذلك ما أضيف إلى المضمر أعرف مما أضيف إلى علم، فـ «غلامك» أعرف من «غلام زيدٍ» وكذلك «غلام زيدٍ» أعرف من «غلام هذا».

وكذلك «غلام هذا» أعرف من «غلام الرجل» فقس على هذا فإن فيه فوائد تظهر في باب النعت وغيره.

وأما قولنا: «**وفي الأسماء أسماء مشكلة مثل: أسماء الاستفهام التسعة، وهي: من وما وكم وكيف وأين وأنى وهي وأيان وأي كلها أسماء**».

لأنها: معمولة ويدخل على أكثرها حروف الجر، ومعانيها تفسر بأجوبتها وكلها مبني سوى «أي؛».

فإن هذه جملة مختصرة في معنى أسماء الاستفهام، وإنما كانت مشكلة لما عرض فيها من البناء وامتناعها من الألف واللام، ومن التنوين، ومن الإضافة. وهذه [٥٣/أ] خواص الأسماء وعلاماتها، فإذا لم توجد في اسم صار مُشكلاً.

ألا تري أنك لا تقول: «المنُ، ولا منٌ، ولا منُك» وكذلك باقي التسعة سوى

---

(١) وهو ابن السراج، وقد تقدم مذهبه.

«أي؛» المعرفة فإن إعرابها مكّنها، والتنوين تارةً يدخلها إذا قلت «أي؛ جاك»، والإضافة تارة تدخلها إذا قلت: «إيهم جاك».

فإن قيل: فما الدليل على كونها أسماء؟

فقل: دخول حروف الجر على أكثرها مثل: «ممن»، و﴿فِيمَ أَنْتَ مِن ذِكْرَاهَا﴾[1] [النازعات: ٤٣] ، و«إلى كم تغيب»، و«انظر إلى كيف تصنع»، حكاها قطرب، و«من أين وإلى هي، ومن أنى ومن أيان»، ودليل آخر: وهو إبدال الاسم الصريح منها.

تقول: «من جاك أزيد أم عمرو» فـ«زيد وعمرو» بدل من «من»، ولا يبدل الاسم إلا من الاسم، وكذلك «ما أكلت أخبزاً أم لحماً» فـ«لحماً» بدل من «ما»، وكذلك «كم مالك أعشرون أم ثلاثون» فـ«عشرون وثلاثون» بدل من «كم».

[٥٣/ب] وكذلك «أين زيد أفي الدار أم في السوقِ» فـ«الدار والسوق» بدل من «أين»، وكذلك «هي الخروج اليوم أم غداً» وكذلك «أي؛ الناس صاحبك أزيد أم عمرو» فـ«زيد وعمرو» بدل من«أي؛» فهذا من أحسن ما استدل به على كون هذه الأسماء أسماء.

ودليل ثالث: وهو أنها تصح أن تكون مفعولة إذا قلت: «من رأيت» فموضع «من» نصب بـ«رأيت» وهو مفعول مقدم، و«ما أخلت» فموضع «ما» نصب، وهو مفعول مقدم أيضاً، وكذلك الباقي على هذه القضية.

فإن أدخلت على هذه الأفعال مضمرات ترجع على هذه الأسماء كانت الأسماء في موضع رفع بالابتداء وكان جوابها مرفوعاً، كقولك: «من رأيته» لأن «من» مبتدأ، وقد اشتغل الفعل عنها بضميرها، فصارت الجملة التي هي «رأيته» في موضع رفع، لكونه خبراً لـ«من» كأنك قلت: «من مرئي» فالجواب بالرفع.

[٥٤/أ] فتقول: «زيد» إذا لم تأت بالهاء كان الجواب منصوباً، لأن: الاسم

---

(١) قوله ﴿فِيمَ أَنْتَ﴾ حذفت ألف ما كما حذفت من عم وشبهه فهو مثله في العلة والحكم وقد تقدم ذكره. انظر: مشكل إعراب القرآن (٢/٨٠٠).

والحذف قسمان مقيس وشاذ فالمقيس حذف ألف ما الاستفهامية المجرورة نحو ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾، ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكرَاهَآ﴾، والشاذ إبقاؤها في قوله «على ما قام يَشْتِمُني لَئِيمٌ». انظر: همع الهوامع (٣/٤٦١).

المقدم مفعول مقدم منصوب فجوابه منصوب، وكذلك الباقي يجري على هذا المجرى، إلا ما كان منها ظرفاً مثل: «هي وأين» فإنها لا يكون جوابها مرفوعاً.

لأن: الظروف لا يُبتدأ بها كالابتداء بـ«من وما وكم».

فإن قيل: كيف تفسر معاني بهذه الأسماء بأجوبتها؟

فقل: لأن «من»سؤال عمن يعقل، و«ما» سؤال عما لا يعقل، و«كيف» سؤال عن حال، و«كم» سؤال عن عدد، و«أين» سؤال عن مكان، و«أنى» سؤال عن جهة، و«هي» سؤال عن زمان، و«أيان مثل: هي» إلا أنها مستعملة في الأمور المعظمة، و«أي؛» سؤال عن بعض من كل فيجب أن يكون جواب كل واحد من هذه التسعة بحسب معناها، فيكون الجواب مفسراً للمعنى ومفسراً للإعراب، لأنها إن كانت مرفوعة الموضع كان جوابها مرفوعاً، [٥٤/ب] فإن كانت منصوبة الموضع كان جوابها منصوباً، وإن كانت مجرورة الموضع كان جوابها مجروراً، كقولك بـ«من مررت» فتقول «زيد» وإن شئت قلت «بزيد» وكل ما وجدت من هذه الأسماء التسعة مبنياً على السكون ففيه سؤال واحد وهو: لِمَ بُني؟

فتقول: لتضمنه معنى الحرف وذلك الحرف هو الف الاستفهام وذلك يكون في «من، وما، وكم، وهي وأنى» لأن هذه الأسماء مبنيات على السكون، وكل ما كان منها مبنياً على حركة ففيه ثلاثة أسئلة: «لِمَ بُني؟» و«لِمَ بُني على حركة؟»، و«لِمَ بُني على حركة دون حركة؟» مثل: «كيف، وأين، وأيان» بُنيت لتضمنها معنى الحرف، وبُنيت على حركة لالتقاء الساكنين، وخُصت بالفتحة دون غيرها طلباً للخفة. فقس عليه كل اسم بُني على حركة واسل فيه عن هذه الأسئلة حتى تعرفها.

فإن قيل: فما الحاجة إلى المجيء بهذه الأسماء التسعة [٥٥/أ] والاستغناء بهمزة الاستفهام عنها.

قيل: أتُي بها لغرض عظيم، وهو الاختصار والخوف من الإطالة والإكثار. ألا تري أنك لو قلت «في من زيد ازيد فلان» لجاز أن يُقال لك لاثم تسل ثانية وثالثة ورابعة فتكون أبداً كذلك، فإذا قلت «من زيد» اقتضى الجواب من أول وهلة وسقطت الإطالة والكلفة وكذلك البقية.

وأما قولنا: **«ومثل الأسماء الموصله التسعه وهي: الذي، والتي، وتثنيتهما وجمعهما، ومن، وما بمعناهما وأي، والألف، واللام بمعناهما، وذو في لغة طيئ،**

وذا إذا كان معها ما، والألى بمعنى الذي، وكل ذلك إذا كان بمعنى الذي كان موصولاً وكلها مبني».

سوى «أي؛ وكلتا» لا تتم إلا بصلةٍ وعائد وجملة صلاتها أربعة أشياء: مبتدأ وخبر، وفعل [٥٥/ب] وفاعل، وشرط وجزاء، وظرف اسم الفاعل مع الألف واللام، وكذلك اسم المفعول. فإن هذه جملة مختصرة في معرفة الأسماء الموصولة، وإنما كانت مُشكلةً لبنائها أيضاً وشبهها بالحروف، والدليل على اسميتها جواز الإخبار عنها، وجواز كونها فاعلة، ومفعولة ودخول حرف الجر عليها، وإنما سميت موصولة لأنها موصولة بما بعدها لأنها لا تستقل بنفسها وهي محتاجة إلى صلاتها كاحتياج الحروف إلى غيرها، وإنما بُنيت لشبهها بالحروف، وشبهها بالحروف من حيث احتاجت إلى صلة، وعائد كما احتاجت الحروف إلى غيرها.

ومثال صلتها بالمبتدأ والخبر: «هذا الذي أبوه منطلق»، ومثاله بالفاعل والفعل «هذا الذي انطلق أبوه»، ومثاله بالشرط والجزاء «هذا الذي إن انطلق انطلق أخوه»، ومثاله بالظرف «هذا الذي عندك وفي دارك»، وهذا الظرف [٥٦/أ] وسائر الظروف إذا وقعت صلات فإنها تتعلق بفعل مقدر أبداً تقديره «هذا الذي استقر عندك» ثم حذفت «استقرأو ثبت» وما أشبه وانبت منابه الظرف المنصوب به بعد أن نقلت الضمير المبني الذي كان في الفعل مستتراً وهو ضمير الفاعل، واعتقدت أنه الأن مستتر في الظرف وصار مرفوعاً بالظرف بعد أن كان مرفوعاً بالفعل - هذا كلام المحققين فاعتمد عليه-.

فإذا جاءتك حال منصوبة بعد هذا الظرف فسُئلت عنها، فقيل لك: من صاحب الحال؟

فقل: ذلك المضمر الذي في الظرف، فإذا قيل لك فما العامل في الحال؟

فقل الظرف نفسه النائب عن ذلك الفعل مثال ذلك: «زيد الذي في الدار ضاحكاً» فـ«زيد» مبتدأ، و«الذي» بصلته خبر المبتدأ في موضع رفع يلحق الخبر، و«ضاحكاً» ذلك مُنتصب على الحال من الضمير الذي في الظرف [٥٦/ب] ، والناصب للحال نفس الظرف النائب عن الفعل، وعلى هذا فقس التي، والتثنية، والجمع، وبيان الموصولات التسعة سوى «الألف واللام» فإنها لا توصل بجملة من هذه الجمل الأربع، وإنما توصل بمفرد، وذلك المفرد هو: «اسم الفاعل، واسم

المفعول» مثال اسم الفاعل: «هذا الضارب» أي؛ «الذي ضرب»، ومثال المفعول «هذا المضروب» أي؛ «هذا الذي ضُرب» فـ«الضارب والمضروب» مفردان لا جملتان وفيهما عائدان مقدران يرجعان إلى الألف واللام.

لأن: «الألف واللام» في معنى الاسم وهو «الذي» فاحتاجتا إلى عائد كما احتاج «الذي» و«الألف واللام» مبنية كبناء جميع الموصولات، وصلة «الألف واللام» معرفة من حيث لم تكن جملة، وتأتي الموصولات مبنيات، وعملها كلها محكيات، فلذلك يستوي مرفوعها ومنصوبها ومجرورها في التقدير، من نحو «جاءني الذي أبوه منطلق»، «ورأيت الذي أبوه منطلق»، «ومررت بالذي [٥٧/أ] أبوه منطلق» فـ«الذي»على صورة واحدة، لأنه: مبني، والجملة على صورة واحدة لأنها محكية وكذا الباقي جارِ المجرى.

فأما«أي؛» إذا كانت موصولة بجملة من هذه الجمل الأربع كانت معرفة، لأنها في نفسها متمكنة بإضافتها، فبقيت على ما تستحق من إعرابها تقول «جاءني أيهم أبوه منطلق» بالرفع، و«رأيت أيهم أبوه منطلق»، و«مررت بأيهم أبوه منطلق» فـ«أيهم» معربة متغيرة والجملة بعدها جملة محكية.

فإن وصلت بمفرد لا جملة مثل: «جاءني أيهم أفضل» كانت عند سيبويه مبنية على الضم لا تتغير في رفع ولا نصب ولا جر، لأنها مُشبهة بـ«قبل وبعد» في حذف مبنيهما وعليه قوله سبحانه عند سيبويه

﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ (١) [مريم: ٦٩]

---

(١) قوله تعالى ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ يقرأ بالنصب شاذا والعامل فيه لننزعن وهي بمعنى الذي ويقرأ بالضم وفيه قولان :أحدهما: أنها ضمة بناء وهو مذهب سيبويه وهي بمعنى الذي وإنما بنيت هاهنا لأن أصلها البناء لأنها بمنزلة الذي، وأي من الموصولات إلا أنها أعربت حملا على كل أو بعض فإذا وصلت بجملة تامة بقيت على الإعراب وإذا حذف العائد عليها بنيت لمخالفتها بقية الموصولات فرجعت إلى حقها من البناء بخروجها عن نظائرها وموضعها نصب بننزع. والقول الثاني: هي ضمة الإعراب وفيه خمسة أقوال:

أحدها: أنها مبتدأ وأشد خبره وهو على الحكاية والتقدير لننزعن من كل شيعة الفريق الذي يقال أيهم فهو على هذا استفهام وهو قول الخليل.

والثاني: كذلك في كونه مبتدأ وخبرا واستفهاما إلا أن موضع الجملة نصب بننزعن وهو فعل معلق عن العمل ومعناه التمييز فهو قريب من معنى العلم الذي يجوز تعليقه كقولك علمت =

تقديره«الذي هو أشد على الرحمن عتياً» فـ«أيهم» بصلتها في موضع المفعول «لننزع»، ولم ينصب لكونه مبنيا عنده (١)، فعلى [٥٧/ب] هذا تقول «من بأيهم أفضل»، وعليه قولهم «ثم سلم على أيهم افضل» فهذه الجملة كافية في معنى الموصولات والصلات.

و «من» من بينهما مختصه بمن يعقل، و«ما» لما لا يعقل، والباقي يصلح لمن يعقل ولما لا يعقل، فتصل كلا منهما بما يقتضيه معناها من ذلك، ومما يحتاج إليه في معرفة أصولها، أنه إذا كان ضميراً مجروراً لم يجز الحذف مثل: «الذي مرت به زيد ونحوه»، فإذا كان ضميراً مرفوعاً لم يجز حذفه مثل: «الذي هو زيد فلان» إلا أن يطول الكلام، فإنه يجوزأن يُحذف وهو مراد مثل: «ما أنا بالذي قائل لك سوءاً» أي؛ «ما أنا بالذي هو قائل لك سوءاً».

لأن: «قائل» خبراً لابتداء المحذوف العائد على «الذي»، وإذا كان ضميراً منصوباً كنت مخيراً إن شئت اثبته، وإن شئت حذفته لقولك «الذي ضربته فلان، والذي ضربت فلان»

لأن: ضمير المنصوب فضله في الكلام فاستثقل اجتماع أربعة أشياء «الموصول، والفعل والفاعل [٥٨/أ] والمفعول» فاختصر فحذف المفعول لأنه فضله وقد جاء الأمران في كتاب الله تعالى وهو قوله تعالى ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ

=

أيهم في الدار وهو قول يونس.

والثالث: أن الجملة مستأنفة وأي استفهام ومن زائدة أي لننزعن كل شيعة وهو قول الأخفش والكسائي وهما يجيزان زيادة من في الواجب.

والرابع: أن أيهم مرفوع بشيعة لأن معناه تشيع والتقدير لننزعن من كل فريق يشيع أيهم وهو على هذا بمعنى الذي وهو قول المبرد.

والخامس أن ننزع علقت عن العمل لأن معنى الكلام معنى الشرط والشرط لا يعمل فيما قبله والتقدير لننزعنهم تشيعوا أو لم يتشيعوا أو إن تشيعوا ومثله لأضربن أيهم غضب أي إن غضبوا أو لم يغضبوا وهو قول يحيى عن الفراء وهو أبعدها عن الصواب. انظر: التبيان في إعراب القرآن (٨٧٩/٢).

(١) أي: عند سيبويه فيما تقدم شرحه.

رَسُولاً﴾ (١) [الفرقان: ٤١] أي؛ بعثه الله.

وقال تعالى: ﴿الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ المَسِّ﴾ (٢) [البقرة: ٢٧٥] فأثبت الهاء.

وقد قُرئ بالأمرين جميعاً في سورة يس ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾(٣) [يس: ٣٥] بإثبات الهاء وحذفها على هذا الأصل المقرر فاعرف ذلك وقس عليه إن شاء الله.

وأما قولنا: «ومثل الظروف المبنيه مثل: إذ، وإذا، وامس، والآن، وقط كلها أسماء».

لأنها مفعول فيها، فإن هذه الحروف أسماء مُشكلَة أيضاً لبنائها من حيث اشُبهت الحروف فـ«إذ وإذا» بُنيا لاحتياجهما إلى غيرهما من الإضافة بعدهما، فـ«إذ» ظرف لما مضى من الزمان يُضاف تارة إلى جملة من فعل وفاعل، وتارة إلى مبتدأ وخبر.

مثال الأول [٥٨/ب] «جئتك إذ قام زيد»، «وجئتك إذ زيد منطلق»، فموضع الجملة منهما جر بالإضافة، إذ الغالب على الظروف الإضافة من نحو «جئتك وقت الهاجرة، ووقت الصبح»، فتلخيص «جئتك إذ قام زيد» أي؛ «وقت قيام زيد»، و«جئتك إذ زيد منطلق» أي؛ «وقت انطلاق زيد» فالجملة بعد «إذ» مودّات على حالهما، لأنها محكية فـ«إذ» في موضع نصب على الظرف، ولا يتبين فيها ذلك لأنها مبنية، والناصب للظرف لا يصح أن يكون الفعل الذي بعدها، لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف بلا خلاف فيه، وكذلك «إذا» وهي ظرف لما يأتي من الزمان،

---

(١) وفي الكلام حذف تقديره يقولون أهذا والمحذوف حال والعائد إلى الذي محذوف أي بعثه و﴿رَسُولاً﴾ يجوز أن يكون بمعنى مرسل وأن يكون مصدرا حذف منه المضاف أي ذا رسول وهو الرسالة. انظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/٩٨٧)

(٢) ﴿مِنَ المَسِّ﴾ يتعلق بيتخبطه أى من جهة الجنون فيكون في موضع نصب. انظر: التبيان في إعراب القرآن(١/٢٢٣)

(٣) ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾في «ما» ثلاثة أوجه أحدها هي بمعنى الذي.

والثاني: نكرة موصوفة وعلى كلا الوجهين هي في موضع جر عطفاً على ثمرة ويجوز أن يكون نصباً على موضع من ثمره والثالث: هي نافية ويقرأ بغير هاء ويحتمل الأوجه الثلاثة إلا أنها نافية بضعف لأن عملت لم يذكر لها مفعول. انظر: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات (٢/٢٠٣)

بخلاف «إذ» وتضاف إلى الجملة بعدها من نحو «جئتك إذا أحمرالبُشر وإذا قدم فلان ونحوه»، وإن وقع اسم مرفوع فليس رفعه عندنا (١) بالابتداء وإنما رفعه بإضمار فعل مثل: ﴿إذا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾(٢) [الانشقاق: ١] «السماءُ» مرتفعة بإضمار فعل التقدير «إذا انشقت السماء انشقت» الفعل الثاني مفسر للأول وإنما امتنع الرفع. [٥٩/أ] بالابتداء عند سيبويه وأصحابه لأن «إذا» فيها معنى الشرط، والشرط يطلب الفعل، فلذلك كان مرفوعاً بتقدير فعل لا بالابتداء، وخلافاً للأخفش فإنه قد جاز رفعه بالابتداء.

والصحيح ما ذكرته للعلة المذكورة فثبت بهذا كله أن الجملة بعد «إذا» سواء كانت فعلا وفاعلا أو مبتدأ وخبرا على الخلاف في موضع جر بالإضافة، و«إذا» في موضع نصب على الظرف، والناصب له جواب «إذا» لا الفعل الواقع بعد «إذا» كالعلة في «إذ».

و«امس» بُني لتضمنه معنى الألف واللام لتعريف العهد، لأن المراد به الامس الذي يلي يومك، وبُني على حركة لالتقاء الساكنين الميم والسين، وخُص بالكسر على أصل التقاء الساكنين لأنها حركة لا لبس فيها بالُمعرب مع عدم الإضافة والالف واللام، و«الآن» مبني لتضمنه معنى ألف ولام غير الموجودة لأن الموجودة [٥٩/ب] زائدة و«الآن» معرفة بتلك المقدرة، تعريف الوقت الذي أنت فيه، لأنها حد ما بين الزمانين الماضي والمستقبل، وقال قوم (٣): بنيت لأنها فعل ماض في الأصل من آن يأن إذا جاز.

---

(١) أي عند المؤلف

(٢) وقوله تعالى ﴿إذا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ جواب «إذا»فيه أقوال:

أحدها: أذنت والواو زائدة

والثاني: هو محذوف تقديره يقال يأيها الإنسان إنك كادح وقيل التقدير بعثتم أو جوزيتم ونحو ذلك مما دلت عليهالسورة

والثالث: أن ﴿إذا﴾ مبتدأ و﴿وَإِذَا الأَرْضُ﴾ خبره والواو زائدة حكي عن الأخفش.

والرابع: أنها لا جواب لها والتقدير اذكر إذا السماء. انظر التبيان في إعراب القرآن (١٢٧٨/٢)

(٣) بعض علماء النحو.

وقال آخرون: أنها خالفت أسماء الإشارة بتعريفها من غير جهه التعريف فبُنيت، والصحيح هو الأول، وبُنيت على حركة لالتقاء الساكنين الألف والنون، وأُعطيت الفتحه طلباً للخفه و«قط» مبنية لقطعها عن الإضافة كقطع «قبل وبعد» وحُركت لالتقاء الساكنين، وضُمت كضم «قبل وبعد» لأن الضمة حركة لا تكون للظروف إعراباً وهو ظرف، وكل هذه الخمسة [1] محكوم عليها بالاسمية لأنها مفعول فيها، وكل مفعول فهو اسم، وإنما سُميت مفعولاً فيها لأنها: ظروف زمان و«الظرف»: هو ما فُعل فيه الفعل زمانا كان أو مكانا.

وأما قولنا [٦٠/أ] «**وَمَثَلُ أفعال الأسماء مِثل**: «صهْ، وصهٍ، **وإيْه**، وايْهٍ، وأو، وأو، **وافُّ**، وافّ، **وافَّ وافاً**» كل هذه لغات فيها وتخفف فيقال «اف» وتُمال فيقال «أُفي» ولا يقال ما عدا ذلك، وكلمة أسماء لأنها في موضع المفعول، ويدخلها تنوين التنكير فإن هذه جملة مختصرة في أسماء الأفعال.

والدليل على كون هذه الأشياء أسماء دخول التنوين للتنكير عليها في مثل: «صه، وصهٍ، وإيه، وإيهٍ» بمنزلة «سيبويه وسيبويهٍ آخر، وعمرويه وعمرويهٍ آخر» فإنها في موضع المفعول لأن «صه» وقعت موقع سكوتاً، والمصادر مفعولات وكل مفعول فهو اسم وكذلك الباقي. **فإن قيل**: فلم أُتي بها أول الكلام **فقل**: للاختصار والايجاز، لأنك تستعملها للواحد والاثنين والجميع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد، فتقول «صه يا زيد صه»، «صه يا زيدان»، «صه يا زيدو**ن**»، «صه يا هندان» «صه يا هندات» [٦٠/ب] «صه» بخلاف «اسكت» في جميع ذلك وكذلك الباقي.

فإن قيل: فما الفرق بين معنى «صهْ وصهٍ»؟ قيل: «صَهْ» اسم للفعل معرفة، و«صهٍ» اسم للفعل نكره، فكأنك قلت في الأول «اسكت السكوت المعروف منك»وفي الثاني «اسكت سكوتاً ما» وكذلك الباقي تفسيرها هذا التفسير.

وكل ما رأيته مبنيا على السكون كـ«صه ومه» فعلى الأصل وما بُني على حركة كاف ولغاتها فلالتقاء الساكنين، ومَن فتح فلطلب الخفة، ومَن ضم فللإتباع، ومَن خفف فقال «أف» فلاستثقال التضعيف، ومن قال «أفي فامال فلان» الألف رابعة، وهي اسم فجاز إمالتُها كـ«حُبلي» وغيرها.

---

(١) المقصود «إذ، إذا، أمس، الآن، قط».

فإن قيل: فما معاني هذه الأسماء المذكورة؟ **قيل**: معنى «صه» اسكت، ومعنى «مه» اكفف، ومعنى «إيه» زدني من الحديث، فإن نونت فقلت «إيهٍ» فمعناه «زدني زيادة ما»، [٦١/أ] ومعنى «اف» في جميع لغاتها «التضجر»وكلها أسماء للعلتين المذكورتين وغيرهما.

وأما قولنا: «**وجملة التنوين خمس**» تنوين «تمكن» مثل: زيدٍ وعمرٍو، وتنوين «تنكير» مثل: سيبويه وسيبويهٍ آخر، وصه وصهٍ، وتنوين «عوض» مثل: يومئذٍ وساعة إذٍ، وتنوين «ترنم» مثل:

* يَا صَاحِ ما هَاجَ الدُّموعَ الذُرفَنْ *

* مِنْ طَلَلٍ كالأتحَمي انهْجَنْ *

* ويا أبَتا عَلَكَ أو عَسَاكَن * (١)

وتنوين «مقابلة» بإذا نون في المذكر مثل: عرفاتٍ ومسلماتٍ فإنه لما ذُكر التنوين في نفس أسماء الأفعال سيق معه جملة ما يأتي عليه التنوين، ولما كان التنوين لا يخلوا في الكلام من هذه الأسماء الخمسة عُددت على ما بُينت، فأكثرها واو معها تنوين [٦١/ب] «التمكن»، لأن التنوين: كما قال سيبويه (٢) دخل الكلام علامة للأمكن عندهم، وللأخف عليهم وهو الواحد النكره كـ«رجل، وفرس، وزيد، وعمرو» لأن الأعلام في أصلها نكرات، وإنما تعرفت بالنقل والوضع على من وُضعت عليه من المسمين، وهذا الذي هو تنوين «التمكن» هو الذي يعتقبُ عليه في النكرات أبداً شيئان «الألف واللام» من أول الاسم أو الإضافة من آخر الاسم، ولا يوجد التنوين مع واحد منهما من نحو «رجل والرجل ورجلك» والمعارف من الأسماء التي لا تنصرف مثل: «أحمد، وإبراهيم». و«جميع الأسماء الستة» إذا نكرتها دخلها التنوين ولحقت بتنوين «التمكن»، لأن الاسم قد زال عنه بزوال إحدى علتيه شبهُ الفعل، فعاد إلى أصل الاسمية وكان تنوينه تنوين «تمكن»، ويلي ذلك «تنوين المبنيات المعارف» إذا نُكرت مثل: «سيبويه وسيبويهٍ وعمرويه

---

(١) ولهذا التنوين حكما غير حكم ما لحق علامة للخفة والتمكن ألا تراه قد لحق الفعل في نحو: تقضن والضمير في نحو عساكن. انظر: سر صناعة الإعراب (٢/٤٩٣).

(٢) انظر: كتاب سيبويه (٤/٢٠٧).

وعمرويهٍ [٦٢/أ] وخالويه وخالويهٍ» كل هذه أسماء وأصوات بُنيت بناء الاسم مع الصوت، وحُركت لالتقاء الساكنين، وكُسرت على أصل التقاء الساكنين، وإذا نُونت فهو «تنوين التنكير» فالاسم مبني على حاله لا معرب كـ«صه، وصهٍ» وقد ذكر.

ويلي ذلك «تنوين العِوَض» في مثل: «يومئذ وساعة إذٍ» وإنما سمي هذا «تنوين عوض»، لأنه عوض من جملة كان الظرف مضافا إليها، الذي هو «إذ» لأنه قد تقدم أن «إذ» تُضاف إلى الجمل فحُذفت تلك الجملة وعُوض عنها التنوين اختصاراً، فلذلك سمي «تنوين عوض» فقوله سبحانه: ﴿**إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا * وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا * وَقَالَ الإِنسَانُ مَا لَهَا ***﴾ ثم قال﴿**يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا**﴾[1] [الزلزلة: ١، ٤] .

والأصل «يوم تزلزل الأرض وتخرج أثقالها ويقول الإنسان ما لها» حذفت هذه الجمل الثلاث، وناب منابها التنوين فاجتمع الساكنان «الذال» من «إذ» و«التنوين» فكسرت الذال لالتقاء الساكنين وهذا من الاختصار العجيب [٦٢/ب] فاعرفه وقس عليه.

ويلي ذلك «تنوين الترنم» وهذا التنوين يُستعمل في الشعر والقوافي لمد الصوت عند الحدَاء [2]، فدخل على الاسم وإن كان فيه الألف واللام كـ«الذُرّفَنْ» وعلى الفعل كقوله «انهجا» وعلى المضمر كقوله «اَوّعَسَاكا» لأنه ليس من التقديم شيئاً وإنما دخل بمعنى «الترنم وتحسين الصوت» فهو مما يختص بشيء دون شيءٍ، ويلي ذلك «تنوين المقابلة» وهو يكون في جمع المؤنث السالم إذا سمي به، من نحو امرأةٍ سميتها «بمُسْلماَتٍ» ففيها التعريف والتأنيث، فكان يجب أن لا ينون

---

(١) قوله تعالى ﴿إذا زُلْزِلَتِ﴾ إذا ظرف زمان مستقبل والعامل فيه زلزلت وجاز ذلك لأنها بمعنى الشرط ما بعدها في تقدير مجزوم بها فكما جاز عمله فيما بعدها وهي في الحكم مضافة الى الجملة بعدها جاز عمل ما بعدها فيها كما يعمل في من وما اللتين للشرط ما بعدهما تعملان هما فيما بعدهما كما أن قوله تعالى ﴿إذا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ﴾ العامل في إذا جوابها وهو قوله تعالى ﴿تُحَدِّثُ﴾ أو ﴿يَصْدُرُ﴾ و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ بدل من إذا وقيل التقدير اذكر إذا زلزلت فعلى هذا يجوز أن يكون ﴿تُحَدِّثُ﴾ عاملا في يومئذ وأن يكون بدلا والزلزال بالكسر المصدر وبالفتح الاسم.

(٢) الحداء هو الذي ينشد للقافلة عند مسيرها.

لاجتماع علتين، ولكن التنوين بإذاِ النون التي تكون في المذكر من نحو قولك «المسلمون» فسُمي التنوين «تنوين مقابلة» فخرج عن الأقسام المتقدمة، يدل على ذلك قوله سبحانه ﴿فإذا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ﴾[1] [البقرة: ١٩٨] فـ«عرفات» معرفة مؤنث قد دخله التنوين مع اجتماع علتين، وليس لذلك علة غيرها.

[٦٣/أ] ذُكر من الحكاية والمقابلة فاعرف ذلك وقس عليه وبالله التوفيق.

وأما قولنا: «**وجملة الأمران خواص الأسماء كلها لا يخلو من أربعة أقسام**» أما في أوله مثل: «حروف الجر» و«حروف النداء» و«لام التعريف»، وإما من آخره مثل: «تنوين التمكن» و«الثنيه والجمع المنقلبين»، «وتاء التأنيث المنقلبة في الوقف ياء» و«ألفي التأنيث المقصورة والممدودة وياء النسب» وإما من جملته مثل: «التصغير والتكبير والإضمار» وإما من معناه مثل: «كونه مخبراً عنه أو فاعلاً أو مفعولاً ومعرفاً ومنكراً ومنعوتاً» فإن هذه جملة مختصرة أيضاً في خواص الأسماء إذ كانت مقادرها وأحوالها لا تخلوا من هذه الأقسام الأربعة، وإنما كانت مختصة بالأفعال دون غيرها، لأن لكل واحد منها لا يصح إلا في الاسم، فـ «حروف الجر» معناها: «**إيصال معاني الأفعال إلى الأسماء**» مثل: «بزيد مررت».

[٦٣/ب] و «على زيد نزلت» فـ«على» أوصلت معنى النزول إلى «زيد ونحوه» و«حروف النداء» معناها: «**التصويت بالمنادى**»، فإذ كان المنادى مفرداً علماً كان مضموماً مثل: «يا زيدُ» وإن كان مضافاً كان منصوباً مثل: «يا عبدَالله» وإن كان نكرة نُظر، فإن كان مقصوداً مفرداً ضُم مثل: «يا رجُلُ» وإن كان غير مقصودٍ نُصب فقيل «يا رجلاً»، و«لام التعريف» معناها: «**تعريف عبدٍ أو تعريف جنس أو تعريف حضور**» وكل ذلك من أوائل الأسماء لأن معناها يقتضي ذلك ومعنى التنوين قد ذُكر، ومعنى الجمع «ضم شيء إلى أكثر منه» كقولك «الزيدون والزيدِينَ»، ومعنى التثنية «ضم شيء إلى مثله» كقولك «الزيدانِ والزيدَينِ» ومعنى تاء التأنيث المبدله هاء في الوقف، والفرق بين المذكر والمؤنث في الأسماء من نحو «قائمةٍ، وقاعدةٍ،

(١) ﴿فإذا أَفَضْتُمْ﴾ ظرف والعامل فيه ﴿فَاذْكُرُوا﴾ ولا تمنع الفاء هنا من عمل ما بعدها فيما قبلها لأنه شرط و﴿عَرَفَاتٍ﴾ جمع سمى به موضع واحد ولولا ذلك لكان نكرة وهو معرفة وقد نصبوا عنه على الحال فقالوا هذه عرفات مباركا فيها لأن المراد بها بقعة بعينها ومثله أبانان اسم جبل أو بقعة. انظر: التبيان في إعراب القرآن (١/١٦٢).

ورجلٍ، وامرأةٍ، وغرفةٍ، وقمحةٍ، وقمحٍ، وفزازنةٍ» ونحوه ليست كذلك في الفعل لأنها تكون تاء في الوصل [٦٤/أ] والوقف مثل: «قامت هند، وهند قامت» ومعنى ألف التأنيث المقصورة والممدودة كمعنى «ما» للتأنيث إلا أن هاتين العلامتين ألزم للمؤنث مثل: «سكرى وغضبى» ونحوه من المقصور و«حمراء وصفراء» ونحوه من الممدود فرقاً بين المذكر والمؤنث من «أحمر وسكران» ومعنى ياء النسب «**الإضافة إلى بلد أو أب أو قبيلة أو غير ذلك**» فما يخرج الاسم إلى معنى الصفه مثل: «كوفي، وبصري ومصري، وحبشي، وقيسي، وطلحي» فجميع هذه العلامات من آخر الاسم، ومعنى التصغير «تحقير كبير أو تقليل كبير أو تقريب بعيد» مثل: «السقف فوقنا، ورحيل وجميل» وهذا تصغير الثلاثي والرباعي مثل: «دُريهم» بوزن «فُعَيعل» و«فُعَيليل» للخماسي مثل: «دُنينير»، والتكسير هو: «جمع الكلمة مختلفة النظام» لأن جمع التكسير هو ما تغير في جماعته نظم واحدة مثل:

[٦٤/ب] «زيود» في تكسير «زيد»، و«ازر» في تكسير «ازار» و«أُسدٍ» في تكسير «أسد» والإضمار هو الكناية عن الأسماء، وقد تقدم ذكره وأمثلته في نيف وستين مثالاً، والغرض بها الاختصار وكل هذه من جملة الاسم، وكونه مخبراً عنه مثل: «قولك زيد قائم» لأنه إنما يخبر عن الأسماء، وكونه فاعلاً مثل: «نفعني زيد» وكونه مفعولاً مثل: «نفعت زيداً» وكونه معرفاً بالألف واللام مثل: «الرجل» وبقية التعريفات الخمسة، وكونه منكراً مثل: «أحدٍ وغريبٍ ورجلٍ وفرسٍ» ونحو ذلك وكونه منعوتاً مثل: «رجلٍ وظريفٍ وكاتبٍ» وشبهه وكل هذه علامة معنوية وقد ظهر لك أن معنى كل واحد منها لا يصح إلا في الاسم، فقد انقضى الفصل الأول من المقدمة وهو فصل الاسم.

❖ ❖ ❖

الفصل الثاني
وهو فصل الفعل

[٦٥/أ] وأما قولنا: **الفعل هو ما دل على حدث وزمان محمل مثل:** «فعل يفعل ويتفعل» فإنما لُقب هذا النوع فعلاً لأنه لفظ يوزن به جميع الأفعال ويعبر عنها به قال الله تعالى ﴿لاَ يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] فإن هذا حد الفعل المنصرف لا يخرج فعل من الأفعال عنه لأن الأفعال إنما دخلت للكلام لتدل على الزمان، فالحدث دلالة الإفادة فهي بخلاف الأسماء التي تدل على الإشارة، و«دلالة الأسماء» دلاله واحده وهو ذات المسمى، و«دلالة الأفعال» دلالتان دلالة الزمان ودلالة الحدث فدلالة الزمان من نفس الصيغة ودلالة الحدث من اللفظ.

وإنما لقب فعلاً ليفرق بينه وبين المصدر.

[٦٥/ب] هو الحدث وهو: «اسم الفعل» لأن المصدر يأتي على أوزان كثيرة مقيس وغير مقيس والأفعال تأتي على أوزان محصورة مقيسه، وقد جملت في فصل الفعل وكلها بجمعيها لفظ فعل لأن الفعل الثلاثي هو أصل للرباعي وما زاده، ولذلك قلت لك أنه لفظ يوزن به جم الأفعال، ويعبر به عنهما كما قال تعالى ﴿لاَ يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] أي؛ وهم يسئلون عما يفعلون فقد دخل تحت يفعل ويفعلون كل فعل يدل على حدث من سائر الأحداث كلها على اختلاف أنواعها.

❖❖❖

فصل

وأما قولنا: **وقسمة الأفعال ثلاث «فعل ماضي وفعل مستقبل ولا ماضي ولا مستقبل».**

فإن الدليل على كونها ثلاثة السماع والقياس فالسماع قوله تعالى:

[٦٦/أ] ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا﴾ [مريم: ٦٤] وما بين ذلك، والقياس أنّا وجدنا في الكلام حرفاً للنفي المستقبل مثل: «لا، ولن» وحرفاً لنفي الماضي مثل: «لما، ولم» وحرفاً لنفي الحال مثل: «ما» فدل على أن الأفعال ثلاثة كما أن

الحروف الدالة على ذلك ثلاثة وهذا يرُدُ قول من يقول أن الأفعال قسمان «ماض ومستقبل» لاعتقاده أن فعل الحال لا يثبت، وليس عدم ثباته مما يوجب دفعه بالجملة لأنه هو الأصل الذي نشأ عنه الماضي، وينفي عنه المستقبل فكيف يكون الأصل مطرحاً.

وأما قولنا: **أما الماضي فهو ما كان مبنياً على الفتح:**

وجملته عشرون مثالاً مثل: «كتب وعلم وظرف» ومثل: «قرطس، واعلم، وعلّم، وناظر» ومثل: «تعلم، وتقرطس، وتناظر» ومثل: «انطلق، واقتدر واحمر، واحمارّ [٦٦/ب] واستخرج، واعدودن، واجلود، واسجنكك، واحرنبى».

والعشرون «هو ما لم يسم فاعله في جميع ذلك» تَضُم أولهُ وتكسر ما قبل آخره سوى المضاعف لامه والمعتل العين.

فإن به جملة مختصرة في أوزان الأفعال والذي مُثل منها كلها ماضٍ لأن الماضي ما كان مبنيا **على الفتح** وكلها مبنيه على **الفتح** من غير عارض عرض لها، وإنما بُنيت في الأصل لاستحقاقها البناء، لأن الأفعال تدل على المعاني المختلفة لصيغٍ مختلفة، فأغنى اختلاف صيغها عن إعرابها، وبُنيت على حركة لبنائها الفعل المستقبل من حيث كانت تقع خبراً وصفة وصلة وحالاً وشرطاً وجزاءً، كما تقع الأفعال المستقبله مثل: «زيدٌ كتب، وهذا الذي كتب، وهذا زيدٌ كتب، وهذا رجلٌ كتب»، ومثل: «إن كتب كتبتُ»، كما تقول: «زيدٌ يكتب، وهذا رجلٌ يكتب، وهذا الذي يكتب، وزيدٌ يكتب، وإن تكتب أكتب» وأُعطي الفتحه في جميع [٦٧/أ] هذه الأوزان كلها للخفة وجميع هذه الأمور [أن] [(١)] لا تخلوا من أن تكون ثلاثية، أو رباعية بزيادة، أو بغير زيادة، أو خماسية بزيادة، أو سداسية بزيادة، ولا زيادة على ذلك لأنه ليس لهم فعل سُباعي، فالثلاثي هو الأصل وله ثلاث أوزان ولذلك بُدئ بها وهي: كتب بوزن فعل وعلم بوزن فعل، وظرف بوزن فعل.

والرباعي هي الثانية ولذلك ثُني بها والأصل منها مثل: «قرطس» حروفه كلها اصول كـ «دحرج» و«سرهف» بوزن فعلل، و«اعلم، وعلّم وناظر» رباعية كلها بزيادة، و«اعلم» بوزن افعل، و«علّم» بوزن فعّل إحدى العينين زائدة، و«ناظر» بوزن فاعل الألف زائدة، والخماسي بزيادة واحدة «تقرطس» بوزن تفعلل، و«تعلّم» تفعّل، و«تناظر» بزيادتين بوزن تفاعل، وهذه خماسية بزيادة، أو زيادتين ليس أحدهما ألف

---

(١) هكذا بالأصل، ولو حذفت لكان المعنى أليق.

وصل فـ «انطلق» بوزن انفعل، و«اقتدر» [٦٧/ب] بوزن افتعل و«احمرّ» بوزن افعلّ و«احمارّ» سداسي بثلاث زوايد بوزن افعالّ و«استخرج» سداسي بوزن استفعل بثلاث زوايد، والباقي سداسية بزوايدها و«اغدودن» افعوعل و«اجلوّد» بوزن افعوّل و«اسجنكك» بوزن افعنلل ملحق باحرنجم، و«احرنبى» افعنلى ملحق به. والعشرون هو جميع هذه الأفعال إذا بُنيت لما لم يُسم فاعله ضم أولها وكُسر ما قبل آخرها مثل: «كُتب، وقُرطس به، وتُقرطس به، وانطُلق به، واستُخرج»، وكذلك الباقي ومعنى قولنا: **(سوى المضاعف لامه والمعتل العين)** :

أن المضاعف لا يُكسر ما قبل آخره في هذه الأمثلة المجردة من الضمير المتصل بها مثل: قد «شُدّ زيد» أصله «شدد»، ولكن الكسرة ذهبت لأجل الإدغام، وكذلك «قد احمر به» أصله «اُحمرّر به» فزالت الكسرة للإدغام، والمعتل العين لا تظهر فيه الكسرة أيضاً «بَيع المتاع» أصله «بُيعَ المتاع»، [٦٨/أ] فنقلت الكسرة من العين إلى الفاء للثقل بعد حذف الضمة من الفاء فهذا معنى قولنا: **(سوى المضاعف لامه والمعتل للعين)** .

قال الشيخ رحمه الله: وأما قولنا: **(جميع ذلك آخره مفتوح لا يجوز تسكينه في حال الوصل إلا مع ضمير المتكلم والمخاطب ونون جماعة النساء، ولا يجوز ضمها إلا مع واو الجميع سوى المعتل الألف، ولا يجوز كسره في حال إلا إذا اتصلت به تاء التأنيث ولقيها ساكن)** .

فإن تلك التاء تُكسر ولا يجوز أن يدخله نون بحال من نحو «ضربونه»، فإن هذه جملة مختصرة في أحكام أواخر الفعل الماضي وآخره أبداً مفتوح للعلة التي ذكرناها وهي الخفة وإنما يكون مفتوحاً إذا كان صحيحاً فإن كان معتلاً بالألف كان ساكناً مثل: «دعا، وغزى، ورمى» وجميع هذه الأفعال لا تتحرك لأن الألفاً لا يتحرك لأنه لو تحركت لعادت إلى أصلها ولو [٦٨/ب] عادت إلى أصلها لثقلت فلذلك قلبت ألفاً وبقيت ساكنة وما عدا ذلك من الصحيح والمعتل بالياء فلا يكون إلا مفتوحاً مثل: «عمى، وشجى، وكتب، وعلم» للعلة المذكورة، فإن اتصل بجميع ذلك «ضمير المتكلم وأخواته، وضمير المخاطب وأخواته، ونون جمع النساء» لم يكن إلا مُسكّن الآخر صحيحاً كان أو معتلاً مثال الصحيح: «كتبت، وعلمت» ومثال المعتل «دعوت، وسعيت، وقلت»، وقد مضت العلة في وجوب السكون فيما تقدم لما سكت ذكرها هناك، وهي لئلا يجمع بين أربع حركات لوازم إذ كان الفعل لازماً وحركته لازمه فَخَفف بتسكين ما قبله. فإن لم يكن شيء من هذه الضمائر كان مفتوحاً ولا يجوز

ضمه إلا مع واو الجمع مثل: «كتبوا، وعلموا» لأن الواو تُطالِب بأن يكون ما قبلها من جنسها، فلذلك انضم فإذا زالت الواو وعُدت إلى الواحد عادت لفتحه.

[٦٩/أ] قال الشيخ رحمه الله: (**ومعنى تولى سوى المعتل الألف**) .

أن المعتل بالألف لا يُضم ما قبل الواو فيه، بل يكون ما قبلها مفتوحاً مثل: «دعوا، ورموا» فبقيت الفتحة لتدل على الألف المحذوفة فوزنه في اللفظ «فعو» وهو في الأصل فعلوا «دعوو»، ولكنه أصل لا يستعمل للثقل ولا يجوز كسر الفعل الماضي بحال، فإن دخلت عليه ياء المتكلم التي من شأنها أن يكون ما قبلها مكسورًا الحقت نون الوقاية ليسلم الفعل من الكسر فرقاً بينها وبين الاسم «كتبتي، وعلهى» وكذلك الباقي.

وإن اتصل بالفعل الماضي ياء التأنيث بعدها همزة وصل فإنك تكسرها لالتقاء الساكنين فقلت «كتبت المرأة» فهذه كسرة عارضة لا يَعتد بها القارئ في إشمام ولا روم في مثل: ﴿**قَالَتِ امْرَأَةُ العَزِيزِ**﴾ [يوسف: ٥١] ، ﴿**وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ**﴾[1] [الرعد: ٣٢] لا على من كسر ولا على من ضم لأن الحركتين عارضتان. [٦٩/ب] والكسرة لالتقاء الساكنين والضمة للإتباع في ﴿**وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ**﴾ [الرعد: ٣٢] اتبعت ضمة التاء من ﴿**اسْتُهْزِئَ**﴾.

وعلى هذا قل: «ادعوا»، وقل «انظروا»، ولا يجوز أن يدخل نون بحالٍ من نحو «ضربونه» لأن النون إنما هي للأفعال المستقبلة المعربة عوضاً من الضمة التي كانت في الواحد، والماضي لا معرب ولا مرفوع، فدخول النون فيه من اقبح اللحن واسقطه، كما أن كسر الفعل الماضي من قولِهم «مَن كَلَمِك وخاطِبك يا هندُ؟» من أقبح اللحن أيضاً لأن الفعل الماضي مبني على الفتح، وكما أن ضم الفعل الماضي من قول العامة من «ضربهو» كلمة من أقبح اللحن للعلة المذكورة.

وكما أن التسكين في الوصل من اللحن أيضاً في مثل: «من ضرب زيداً» لأن الفعل الماضي مبني على الفتح لا يجوز تسكينه في الوصل وإنما يسكن إذا عرض ما ذكرنا أو عوض الوقف وما عداه فلحن، فاعرف ذلك فإنه أصل عظيم والعامة [٧٠/أ] تتهافت في اللحن فيه، وفقك الله للصواب.

وأما قولنا: «**والفعل المستقبل والحال هما سواء في اللفظ**».

---

(١) أما قوله تعالى: ﴿وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ﴾ يقرأ بكسر الدال على أصل التقاء الساكنين وبضمها على أنه أتبع حركتها حركة التاء لضعف الحاجز بينهما. انظر: التبيان في إعراب القرآن (٤٨٢/١).

وهو: ما كان أولهما همزة متكلم، أو نون جماعة، أو واحدِ مُعَظّم، أو تاء مخاطب، أو مؤنث، أو هاء غائبة مثل: «أنا أفعل» «نحن نفعل» «أنت تفعل» «هو يفعل» وهذه حروف المضارعة، وحروف المضارعة من كل فعل ثلاثي، أو خماسي بالزيادة، أو سداسي بالزيادة مفتوح أبداً، ومن كل رُباعي مضموم أبداً إلا إذا بني ذلك لما لم يُسم فاعله وكله يُضم، وحرف الإعراب منه مفتوح أبداً ما لم يكن معه ناصب، ولا جازم، ولا نون تأكيد، ولا نون جماعة نساءٍ، وسيأتي ذكر ذلك. فإن هذه جملة مختصرة في معرفة إعراب الفعل المستقبل وأحكامه من أوله إلى آخره ولا إشكال في كونها على [٧٠/ب] لفظ واحد، لأن الأصل هو فعل الحال فصلح اللفظ وإذا قلت «هو يكتب» وبحسبه أن يكون في الحال، وأن يكون في ثاني الحال، والحقيقة هي الحال لأنها الكائنة أولاً، وهي تدل بمجردها على حقيقتها ولا تدل على الاستقبال إلا بقرينة من السين، أو سوف وهذان الفعلان لا يخلوان من أن تكون في أولهما أحد الأربعة الأشياء المذكورة «الهمزة، والنون، والتاء والياء» على ما فُصل، وبهذه الحروف صار هذا الفعل مضارعاً للاسم لأنه المعنيين وسيأتي بيانه، ولما كانت حروف المضارعة تكون مفتوحة في موضع، ومضمومة في موضع، والخطأ فيها كثير ذُكر الأصل في ذلك، فكل فعل ثلاثي مثل: «كتب، وعلم، وظرف» ونحوه فحرف المضارعة من مستقبله مفتوح همزةً كان أو تاءً أو نوناً أو ياءً مثل: «اَكتُب، نكتُب، تَكتُب، يَكتبُ» وكذلك الحكم في كل خماسي مثل: تَقَرطَش، [٧١/أ] ويتناظر ونحوه وكذلك من كل ما زاد على الخمسة مثل: «يستخرج» ولا يُضم حرف المضارعة إلا في الرباعي كيف ما اختلفت أوزانه من نحو «يُقرطس، ويُعلم، ويُناظر» لا يختلف الباب في شيء من ذلك بوجه إلا أن يُبنى الجميع لما لم يُسم فاعله فإنه يكون حرف المضارعة ضمة ما لم يُسم فاعله مثل: «يُكتب، ويُستخرج» ونحوه، وحرف الإعراب من الفعل المضارع أبداً مرفوع ارتفاعاً مطرداً إلا أن يكون معه ناصب فينصب لا غير، أو جازم فيجزم لا غير مثال ذلك «هو يكتب» و«لم يكتب» فتسكين المرفوع إذا لم يكن معه ما يُوجب معه السكون لحنٌ مثل: «هو يضربهُ، ويكلمه» وكذلك كسره لا يجوز بحال كما تفعله العامة من قولهم: «هو يضربِك يا هندُ ويُخاطِبك»، وكذلك لا يجوز حذف النون التي هي علامة الرفع إذا لم يكن ناصب، [٧١/ب] لا يجوز «هم يضربوه، ويأخذوه» ولا «هم يضربوا» ولا «هم يأكلوا، ويشربوا» كله لحن لأنه لا عامل معك يسقط لأجله النون فإذا جاء العامل جاز مثل: «لن يضربوه، ولم يضربوه» هو مع «لن» منصوب ومع «لم» مجزوم.

والفعل«المستقبل» معرب أبداً بما ذكرناه من الرفع، والنصب، والجزم إلا أن يكون معه نون تأكيدا أو نون جماعة نساء، فإنه يكون مبنياً مع نون التأكيد على الفتح للمذكر مثل: «هل تذهبَنّ يا زيدُ»، وعلى الكسر مع المؤنث مثل «هل تذهبِنّ يا هندُ»، وعلى الضم مع جماعة المذكرين مثل: «هل نضربُن يا رجالُ»، وعلى السكون مع نون جماعة النساء «هل تضربْنَانِ يا نساءُ»، وكذلك هو مبني مع هذه النون وإن لم تدخل نون التأكيد مثل: «هن يَضرِبْن، ولن يَضرِبنَ، ولم يضْربنَ»، أو لا ترى العامل كيف اختلف على هذا، ولم [٧٢/أ] يتغير لأنه مبني وعلى هذا قوله سبحانه ﴿**إِلاَّ أَن يَعْفُونَ أو يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ**﴾(١) [البقرة: ٢٣٧] فالنون في «يعفون» نون جماعة النساء وهي فاعلة فلذلك لم يحذف وإن كان معها «إن الناصبة»، ولو عدمت النون لنصبت كما نصبت في قوله ﴿**أو يَعْفُوَ الَّذِيْ بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ**﴾.

وأما قولنا: «**والافعال كلها تنصرف على خمسة اوجه إلا خمسة افعال لا تنصرف والتصرف يكون بالماضي والحاضر والمستقبل والامر**».

والتي مثل: «حضر، يحضر، سيحضر، احضر، لا يحضر» إلا أنه يحدث في الأمر ألف وصل، أو قطع إذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً في الغالب فتأتي بالهمزة توصلاً إلى النطق بالساكن، وهي من كل فعل رباعي تثبت في اللفظ وفي الخط، وتكون مفتوحة أبداً ومن كل فعل «ثلاثي، أو خماسي، أو سداسي» وصل تسقط إذا وصلت من اللفظ دون الخط.

[٧٢/ب] وتكون مكسورة إذا كان ما قبل الآخر مفتوحاً أو مكسوراً مثل: «اضرب، اعلم»، وتكون مضمومة إذا كان ما قبل الآخر ضماً لازماً مثل: «اخرج، اقتل» وفعل الأمر الصحيح اللام مبني آخره على الوقف أبداً مثل: «احُضُر» ما لم يكن معه نون شديدة أو خفيفة، فإنه يكون مفتوحاً مع المذكر مثل: «احضُرْنَ يا زيدُ»

---

(١) وقوله ﴿إِلاَّ أَن يَعْفُونَ﴾: أن والفعل في موضع نصب والتقدير فعليكم نصف ما فرضتم إلا في حال العفو وقد سبق مثله في قوله ﴿إِلاَّ أَن يَخَافَا﴾ بأبسط من هذا والنون في ﴿يَعْفُونَ﴾ ضمير جماعة النساء والواو قبلها لام الكلمة لأن الفعل هنا مبني فهو مثل «يخرجن، ويقعدن» فأما قولك الرجال يعفون فهو مثل النساء يعفون في اللفظ وهو مخالف له في التقدير فالرجال يعفون أصله يعفوون مثل يخرجون فحذفت الواو التي هي لام الفعل وبقيت واو الضمير والنون علامة الرفع وفي قولك النساء يعفون لم يحذف منه شيء على ما بينا. انظر: التبيان في إعراب القرآن (١/١٩٠).

ومكسوراً مع المؤنث مثل: «احضُرنَ يا هندُ» ومضموماً مع جماعة الرجال مثل: «احضرنَّ يا رجالُ» ومفتوحاً مع فعل الاثنين لهما مثل: «احْضرانَ يا زيدانِ وياهندانِ»، ومسكناً مع جماعة النساء ويدخل بين النونات ألف الفصل مثل: «احضرتان يا نساء»، وكل موضع دخلت فيه النون الشديدة تدخل فيه الخفيفة إلا مع فعل الاثنين، وفعل جماعة النساء فإن الخفيفة لا يدخلهما وكل حكم لزم الشديدة فإنه يلزم الخفيفة إلا في حال الوقف إذا كان ما قبلها مفتوحاً وإذا لقيها ساكن فإنها تحذف وهذا أصل [٧٣/أ] مستمر في كل فعل أمرٍ أو نهيٍ أو استفهام أو قَسمٍ.

فإن هذه جملة مختصرة في أحكام أواخر الفعل المضارع وما تصرف منه لا يُستغنى عن معرفتها لكثرة دورها واختلاف اللفظ فيها ووقوع اللبس والغلط فيها وقد انشرح بعضها في غضون ما تقدم وبقيت مواضع مفرقة يحتاج إلى علمها.

فالعلة في تصريف الأفعال في خمسة أوجه إراده الدلالة على المعاني المقصودة لأن الأفعال أمثله أتي بها للدلالة على الأزمنة المختلفة، ولولا ذلك لأغنت المصادر عنها لأن المصادر تدل على الحدث، ولكن ارادة الدلالة على الزمان الماضي، ومن الزمان الحاضر، ومن الزمان المستقبل، ومن الأمر والنهي أوجب تصريف الأفعال هذا التصريف، وكل واحد من هذه الخمسة فإنه مع الضمير للغائب لا يخلوا من خمسة مسائل «كيف يستعمل مع المذكر، ومع المؤنث، ومع الاثنين منهما، [٧٣/ب] ومع جماعة المذكر، ومع جماعة المؤنث» مثل: «حضر، وحضرت، وحضرا، وحضروا، وحضرن، ويحضر، وتحضر، ويحضران، ويحضرون، ويحضرن، واحضروا، واحضري، واحضرا، واحضروا، واحضرن، ولا تحضر، ولا تحضري، ولا تحضرا، ولا تحضروا، ولا تحضرن» لا يخلوا فعل من جميع الأفعال المتصرفة من استعماله على هذه الوجوه المختلفة، وقد تقدم في أول المقدمة في فصل المضمرات من حد «نفعت وأخواتها» و«نفعني وأخواتها» ما فيه مع هذا بيان كافٍ، وجميع هذا كله إنما يكون في الفعل المتصرف، وكل الأفعال متصرفة إلا ما أُخرج عن بابه وألزم طريقة واحدة، فإنه منع التصرف وذلك فعل التعجب ومثاله: «ما أحسن زيداً»، ونعم، وبئس ومثالها: «نعم الرجل زيد، وبئس الرجل زيد» وعسى ومثالها: «عسى زيدُ أن يفعل» وليس ومثالها: «ليس زيد فاعلاً» فإن هذه لا يُستعمل لها مضارع، ولا أمر، ولا نهي. [٧٤/أ] ولا شيء مما ذكر في التصرف في الفعلية والعلة في ذلك إنما جُعلت لنفس المعاني ودالة عليها فسُلبت التصرف إيذاناً بالمعاني المختصة بهذا، وستراها في فصولها من هذه المقدمة إن شاء الله.

والعلة في حدوث ألف الوصل، أو القطع في الأمر في جميع ما ذكرنا أن ما بعد حرف المضارعة ساكن وإذا كان ساكناً، وقد حُذف حرف المضارعة وجب أن يدخل شيء يوصل إلى النطق بالساكن، لأنه لا يمكن أن يُبتدأ بساكن فاجُتلبت له الهمزة الساكنة لأن الحركة لا يُقدم عليها إلا بدليل ولما أجتُلبت ساكنه حُركت لالتقاء الساكنين ولما حركت لالتقاء الساكنين كُسرت تارةً، وضُمت أخرى، وكُسرت إذا كان الثالث مكسوراً، أو مفتوحاً، لأن الفتح أخو الكسر، ويُضم إذا كان الثالث مضموماً ضماً لازماً للإتباع وإنما قلنا ضماً لازماً احترازاً من الضم العارض فإنه لا يُراعى بل يُكسر مثل قولك في الأمر من [٧٤/ب] المشي «امشُوا» ومن الجري «اجروا» فقد كُسرت فالثالث مضموم لأن الضم عارضة على الشين وأصلها «امِشيُوا» بكسر الشين، وإنما حُذفت ضمة الياء للاستثقال فبقيت الياء ساكنة والتقاء ساكنان الواو والياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وضُم ما قبل الواو لتصح الواو وهي عارضة وليست بأصل في العين، ومن هاهنا لم يختلفوا في كسر النون في قوله ﴿أَنِ امْشُوا﴾[1] [ص: ٦] كما اختلفوا في ﴿أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾[2] [النساء: ٦٦]

بكسر النون وضمها لكونها عارضة فى﴿أَنِ امْشُوا﴾ [ص: ٦] وغير عارضة فى ﴿اقْتُلُوا﴾ [النساء: ٦٦] .

ومعنى قولنا: «**في غالب الأمر احترازاً من ثلاثة أفعال**».

وهي: «يأكل، ويأخذ، ويأمر» إذا أمرت منها فإن هذه كان قياسها أن يوتى بألف الوصل فيها كما أُوتي به في غيرها وإن يُقال «أوكل أومر أوخذ» ولكن ترك ذلك لاجتماع همزتين في الأصل فحذفت الهمزة التي كانت ياءً ساكنةً ولما حذفت لم يحتج [٧٥/أ] إلى ألف الوصل لأن الذي بعد الهمزة المحذوفة متحرك فأتي به من غير همزة وصلٍ معه فقيل: «خُذ، كل، مر» قال الله سبحانه وتعالي ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُم

---

(١) قوله تعالى ﴿أَنِ امْشُوا﴾ أي امشوا لأن المعنى انطلقوا في القول وقيل هو الانطلاق حقيقة والتقدير وانطلقوا قائلين. انظر: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات. (٢/ ٢٠٩).

(٢) قوله تعالى ﴿أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ فيه وجهان أحدهما هي أن المصدرية والأمر صلتها وموضعهما نصب بكتبنا، والثاني أن «إن» بمعنى أي المفسرة للقول وكتبنا قريب من معنى أمرنا أو قلنا. انظر:: التبيان في إعراب القرآن (١/ص٣٧).

بِقُوَّةٍ﴾(1) [البقرة: ٦٣] ، وقال: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾(2) [التوبة: ١٠٣] ، وقال: ﴿كُلُوا مِمَّا فِي الأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٦٨] (3) .

وأما «مر» فإن الذي جاء في التنزيل: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلاةِ﴾ [طه: ١٣٢] (4) فإن واو العطف أغنت عن همزة الوصل، ولم يحذف ألفاً، ولو جاء على حد: «خُذْ، وكُلْ» لجاز.

[الأحوال التي تسقط فيها همزة الوصل]

فإن قيل: فأين تسقط همزة الوصل أبداً ولا يكون لها حكم في الثبات؟

قيل: تسقط أبداً ولا يكون لها حكم في الثبات قيل تسقط أبداً في الوصل لأن الوصل يغني عنها ويوصل إلى الساكن الذي لأجله جيئ بها، فلذلك إذا تقدمتها همزة استفهام انحذفت مضمومة كانت أو مكسورة في اسم كانت أو فعل، مثال

---

(١) ﴿بِقُوَّةٍ﴾ في موضع نصب على الحال المقدرة والتقدير خذوا الذى اتيناكموه عازمين على الجد في العمل به وصاحب الحال الواو في خذوا ويجوز أن يكون حالا من الضمير المحذوف والتقدير خذوا ما اتيناكموه وفيه الشدة والتشدد في الوصية بالعمل به. انظر: التبيان في إعراب القرآن. (٧١/١).

(٢) قوله تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ يجوز أن تكون من متعلقة بخذ وأن تكون حالا من ﴿صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ في موضع نصب صفة لصدقة ويجوز أن يكون مستأنفاً والتاء للخطاب أي تطهرهم أنت. انظر: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات (٢١/٢).

(٣) قوله تعالى ﴿كُلُوا مِمَّا فِي الأَرْضِ﴾ الأصل في كل أأكل فالهمزة الأولى همزة وصل والثانية فاء الكلمة إلا أنهم حذفوا الفاء فاستغنوا عن همزة الوصل لتحرك ما بعدها والحذف هنا ليس بقياس ولم يأت إلا في كل وخذ ومر. انظر: التبيان في إعراب القرآن (١٣٨/١).

(٤) وهذا يقع في باب ما حذف على خلاف القياس واعلم أن هذا الباب يقتصر فيه على المسموع ولا يقاس إذ لا علة تقتضي الحذف فيطرد وهذا الحذف يكون في الحروف والحركات فالحروف عشرة أولها الهمزة وقد حذفت فاء وعينا ولاما فالفاء قد حذفت في مواضع الأول قولهم من أكل وأخذ وأمر كل وخذ ومر والأصل أأكل فالهمزة الأولى وصل والثانية فاء الكلمة إلا أنهم حذفوا الثانية تخفيفا لثقل الجمع بين الهمزتين وكان القياس قلب الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وقد جاء أومر من غير حذف على الأصل فأما مع واو العطف فلم يأت إلا على الأصل كقوله تعالى﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلاةِ﴾وأما أختاها فبالحذف على كل حال فأما أجر يأجر وأسس يؤسس فلا يحذف فيه وفي أمثاله البتة بل تقول أؤجره وأوسس لأن السماع لم يرد إلا في الامثلة الثلاثة ولا علة تجوز ذلك. أصول النحو (٣٦٢/٢ -٣٦٣).

الاسم: «ابنك أحب إليك أم أخوك، اسمك زيد أم عمرو».

ولا يجوز المد في هذا لأن همزة الاستفهام قد أزال فتحها اللبس [٧٥/ب] بين الاستفهام وبين الخبر، وإذا كانت خبراً كانت همز الوصل مكسورة في حال الابتداء، وهو قولك: «اسمك فلان» فإن كانت همزة الوصل مفتوحة، وهي التي تكون مع الألف واللام من نحو: «الرجل والغلام» فإن هذه إذا دخلت معها همزة الاستفهام مَدَدْتَ ولم تحذفها، فقلت: «الرجل عندك» لأنك لو حذفتها لالتبس الخبر بالاستخبار، قال الله تعالى: ﴿آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾(1) [يونس: ٥٩] ، ﴿آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾ [الأنعام: ١٤٣] (2) فقس عليه.

وقال الشيخ رحمة الله: ومعنى قولنا: (**وكل حكم لزم الشديدة فإنه يلزم الخفيفة إلا**(3) **في حال الوقف إذا كان ما قبلها مفتوحاً، وإذا القيها ساكن فإنها تحذف**) .

لأن الحكم في الشديدة والخفيفة حكم واحد، وهو أن الفعل المضارع معهما مبني على ما ذكر من الفتح مع المذكر، والكسر مع المؤنث، والضم مع جماعة الرجال لا يختلف حكمها في شيء من ذاك.

[٧٦/أ] وإنما يختلفان في أشياء أخر غير ذلك منها: أن التأكيد بالشديدة آكد من التأكيد بالخفيفة، والتأكيد بالنون الشديدة بمنزلة التأكيد باسمين من قولك: «قدم القوم كلهم أجمعون» والتأكيد بالخفية بمنزلة التأكيد باسم واحد من قولك: «قام القوم كلهم».

ومنها: أن نون التأكيد الخفيفة لا تقع في تثنية ولا مع نون جماعة النساء، لئلا

---

(١) ويؤكد هذا القول عندك أيضاً أنهم قد أثبتوا هذه الهمزة بحيث تحذف همزات الوصل البتة وذلك نحو قول الله عز وجل الله ﴿آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾، و﴿آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾ ونحو قولهم في القسم أفأ لله ولاها الله ذا ولم نر همزة الوصل ثبتت في نحو هذا فهذا كله يؤكد أن همزة أل ليست بهمزة وصل وأنها مع اللام كقد وهل ونحوهما انتهى كلامه. انظر: خزانة الأدب (٧/ ١٨٥).

(٢) كما أن قوله﴿آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾ نصب بحرم وأم الأنثيين عطف على الذكرين وما عطف أيضا عليه في قوله أم ما اشتملت عليه قرأ أبو جعفر على طاعم يطعمه بتشديد الطاء وكسر العين وتخفيفها، وأصله يطتعمه على وزن يفتعله ثم أبدل من التاء طاء وأدغم فيها الطاء الأولى. انظر: مشكل إعراب القرآن (١/ ٢٧٥)

(٣) يريد الألف الثقيلة والخفيفة.

تجمع بين ساكنين، لأن ألف التثنية ساكنة والنون ساكنة، وكذلك نون جماعة النساء ساكنة، ولا يجوز كسرها لالتقاء الساكنين، لأن نون التأكيد الخفيفة لا تحرك بحال، خلافاً للتنوين الذي في الأسماء.

وهذا أحد الفروق التي بين النون الخفيفة المؤكدة وبين التنوين في الأسماء.

فأما قراءة ابن عامر ﴿وَلاَ يَتَّبِعَانِّ﴾ [يونس: ٨٩] بتخفيف النون وكسرها(١)، فليست النون نون تأكيد [ولا ﴿لاَ﴾ حرف نفي، وإنما النون نون إعراب وعلامة رفع، و﴿لاَ﴾ حرف نفي] (٢) والجملة [٧٦/ب] في موضع نصب وانتصابها على الحال، لأن الواو التي قلبها واو حال، فكأنه قيل: واستقيما وانتما غير متبعين سبيل الذين لا يعلمون أي: استقيما في هذه الحال، فموضع هذه الجملة نصب، وإن شئت قدرتها: فاستقيما غير متبعين، فهذا التقدير تقدير المفردات، والتقدير الأول تقدير الجمل، لأن واو الحال مقدرة بالجمل، وتلك الجمل في موضع نصب على الحال تقول: «جاء فلان وما له عقل» أي: غير عاقل، أو «جاء لا عاقلاً».

ومنها: أن نون التأكيد الخفيفة لا تثبت في الوقف كما لا يثبت التنوين في الأسماء في الوقف، وإنما يثبت في الوصل، كما يثبت التنوين في الوصل فتقول: «اضربن يا زيد، واضربن يا هند واضربن يا رجال» فإذا وقفت ذهبت النون من جميع ذلك، فقلت للمذكر: «اضربا» بالألف فالألف بدل من النون الخفيفة مثل:

---

(١) تلك القراءة تفرد بها ابن عامر وبقية القراء على خلافها. التبيان في إعراب القرآن (٢/٦٨٥).
كما أن قوله تعالى ﴿وَلاَ تَتَّبِعَانِّ﴾ يقرأ بتشديد النون والنون للتوكيد والفعل مبني معها والنون التي تدخل للرفع لا وجه لها هاهنا لأن الفعل هنا غير معرب ويقرأ بتخفيف النون وكسرها وفيه وجهان:
أحدهما: أنه نهي أيضا وحذف النون الأولى من الثقيلة تخفيفا ولم تحذف الثانية لأنه لو حذفها لحذف نونا محركة واحتاج إلى تحريك الساكنة وحذف الساكنة أقل تغيرا.
والوجه الثاني: أن الفعل معرب مرفوع وفيه وجهان:
أحدهما: هو خبر في معنى النهي كما ذكرنا في قوله ﴿لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ﴾
والثاني: هو في موضع الحال والتقدير فاستقيما غير متبعين. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٦٦٧).

(٢) ما بين [ ] هكذا بالأصل، والصواب: «و﴿لاَ﴾ حرف نهي» ولعله مراد المصنف، لأنه هو الصحيح، فقد ذكر الخليل الآية وأعقبها بقوله: إنه نهي والنون الثقيلة لا تسقط في أمر ولا نهي. انظر: الجمل في النحو (صـ: ٢١٢)، وكذلك الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٦٦٧).

التنوين في النصب إذا قلت: «اضرب زيداً» مع المؤنث «اضربي».

[٧٧/أ] تذهب النون وتعود الياء التي كانت للمؤنث لأنها إنما انحذفت لالتقاء الساكنين، وفي الجماعة «اضربوا» تعود الواو لأن حذفها إنما كان لالتقاء الساكنين فإن كان الفعل مرفوعاً عادت النون التي كانت للإعراب وهذا من عجائب الأشياء - إعراب يزول وصلاً ويثبت وقفاً- وذلك قولك: «هل تضربن يا هند» فإذا وقفت قلت: «هل تضربن» فهذه النون التي كانت في الوقف؛ هي النون التي كانت في الأصل علامةٌ للرفع، وإنما زالت لأجل نون التأكيد، فلما زالت نون التأكيد في الوقف وعلت الياء عادت نون الإعراب وسكنتها، لأنك تقول: لا تقف على متحرك، وكذلك تفعل مع جماعة المذكر تقول: «هل يضربن يا رجال» فإذا وقفت قلت: «هل تضربون» فعادت الواو والنون لما ذكرنا.

ومنها: أن نون التأكيد الخفيفة إذا لقيهما ساكن من كلمة بعدها حذفت بخلاف التنوين، لأن التنوين يحرك الالتقاء الساكنين [٧٧/ب] مثل: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ**﴾[1] [الإخلاص: ١، ٢] ، وهذه تحذف تقول: «اضرب الرجل» كان أصله: «اضربن رجلاً» فلما دخلت اللام في «الرجل» التقى ساكنان فحذفتها لالتقاء الساكنين بخلاف التنوين، لأن التنوين أمكن وأقوى في الأسماء فثبت وحرك، والنون الخفيفة دون ذلك، فلذلك حذفت ولم تحرك، ولما حذفت بقيت الحركات التي قبلها على ما هي عليه لتدل على المحذوف.

وإما اختصاص هاتين النونين بفعل الأمر والنهي والاستفهام والقسم، فلأن الأصل في دخولهما أن يكونا على فعل غير واجب، ولا يجوز إدخالهما في كلام خبري؛ لا يجوز: «زيد يقومن، ولا زيد يقومن» وأكثر استعمالها فيما ذكرناه من هذه المواضع، فلذلك لم يجز أن يتعداها.

---

(١) قوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ينقسم الى قوله تعالى ﴿هُوَ﴾ فيه وجهان:
أحدهما: ﴿هُوَ﴾ ضمير الشأن، و﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾ مبتدأ وخبر في موضع خبر ﴿هُوَ﴾.
والثاني: هو مبتدأ بمعنى المسئول عنه لأنهم قالوا أربك من نحاس أم من ذهب فعلى هذا يجوز أن يكون ﴿اللَّهُ﴾ خبر المبتدأ و﴿أَحَدٌ﴾ بدل أو خبر مبتدأ محذوف ويجوز أن يكون ﴿اللَّهُ﴾ بدلا و﴿أَحَدٌ﴾ الخبر وهمزة ﴿أَحَدٌ﴾ بدل من واو لأنه بمعنى الواحد وإبدال الواو المفتوحة همزة قليل جاء منه امرأة أناة أي وناة لأنه من الونى وقيل الهمزة أصل كالهمزة في أحد المستعمل للعموم ومن حذف التنوين من أحد فلالتقاء الساكنين. انظر: التبيان في إعراب القرآن (١٣٠٩/٢).

وأما قولنا: «**وجملة خواص الأفعال لا تخلو أيضاً من أربعة أقسام: إما أن تكون [٧٨/أ] من أوله مثل: «قد» و«السين» و«سوف» وإما من آخره مثل: اتصال الضمير به على حد «فَعَلا» و«فَعلوا» و«فَعَلن» وإما من جملته مثل: كونه «أمراً، أو نهياً، أو متصرفاً» وإما من معناه مثل: كونه خبراً فلا يخبر عنه**».

فإن الغرض بهذا التفصيل حصر خواص الأفعال، كالغرض في حصر خواص الأسماء فأجملت ها هنا خواص الأفعال، كما أُجمل فيما تقدم خواص الأسماء من الجهات الأربع.

فالأولية مثل: «قد» ومعناها مع الماضي «التوقيع والتقريب» مثل: «قد قام» ومع المستقبل القليل مثل: «قد يقوم»، و«السين» و«سوف» معناها التنفيس في الزمان إلا أن زمان «سوف» انقص في الإتباع من «السين» كقولك «سيقوم» و«سوف يقوم» ويلحق بالخواص الأولية الجوازم كلها مثل: «لم، ولما، ولام الأمر، ولا في النهي، وإن في المجازاة» ويلحق بها أيضاً «لو» لأنها مختصة بالأفعال.

والأخرية مثل: اتصال الضمير به على حد «فَعَلا، وفَعلوا، وفَعَلن»، [٧٨/ب] مثل: «ضربا، وضربوا، وضربن، ويضربان، وضربون، ويضربن» ولهذا حكمنا على «ليس» بالفعلية لأنك تقول «ليسا وليسوا، ولسن» وكذلك حكمنا على «عسى» بالفعلية كقولك «عسينا، وعسوا، وعسين».

ويلحق بذلك تاء التأنيث التي تكون تاءً في الوصل، والوقف مثل: «ضربت هند، وهند ضربت».

وكذلك حكمنا على «نعم وبئس» بالفعلية تقول «نعمت المرأة هند، وبئست المرأة» ويلحق به بناؤه على الفتح من غير عارض عرض له. وكذلك حكمنا على فعل التعجب مثل: «ما أحسن زيداً» بالفعلية وبغير ذلك من دخول نون الوقاية من مثل: «اليقيني، وما أضعني» وهذه النون لا تكون إلا في الأفعال خاصة، وما يشبه بالأفعال فلذلك كانت من خواص الأفعال التي من جملته من الأمر، والنهي والتصرف ظاهر بجمعة التصرف بالماضي، والحاضر، والمستقبل، والامر، والنهي مثل: «فعل، يفعل وسيفعل، [٧٩/أ] وافعل، ولا تفعل» فهذا تصرف في جملة الكلمة، وتلعب بها عن جميع جهاتها، ولا يكون ذلك إلا في الأفعال دون غيرها. فأما أسماء الفاعل من نحو «الآكل، والشارب»، والمفعول من نحو «المأكول، والمشروب»، وأسماء الحدث مثل: «الأكل، والشرب»، وأسماء الأفعال مثل: «أكال، وشراب، ونزال، وتراك» وأسماء الزمان والمكان مثل: «المأكل، والمشرب»

لمكان الأكل والشرب وزمانهما. فإن جميع ذلك على اختلاف أنواعه أسماء لصحة علامة الاسمية فيها فكأن الأفعال كلها خمسة والأسماء المشتقة منها خمسة والأفعال التي لا تتصرف مع ما حمل عليها خمسة فالحظ ذلك فإنك محيط - بمشية الله - معه بجميع الأفعال حتى لا يشكل عليك منها شيء، ولا من الأسماء، ويكون ما عدا ذلك حروفاً على ما يأتي تعداده في فصل الحروف والتي من معناه مثل: «كونه خبرا ولا يخبر عنه، فالأفعال الخبرية هي التي تحتمل الصدق، [٧٩/ب] والكذب من نحو «فلان سافر وما سافر، وفلان فعل كيت وكيت، وما فعل كيت وكيت»». فأما الأوامر والنواهي من نحو «افعل، ولا تفعل» فليست بإخبار لأنها ليست محتملة صدقاً ولا كذباً. وكذلك الاستخبار من نحو «أقام فلان، أم لم يقم» فاعرف ذلك.

❖ ❖ ❖

الفصل الثالث

فصل الحروف

أما قولنا: «**الحرف ما أبان عن معنى في غيره، ولم يكن أحد جزئي الجملة خلاف الاسم، والفعل**».

نحو: «من، وإلى، وشبهه» فإن القصد بهذه الزيادة الاحتراز من «الذي، والتي» وسابق الأسماء الموصلات فإنها أسماء لا تفيد إلا بصلاتها كالحروف التي لا تفيد معنى إلا في غيرها لكنها تكون تارةً مبتدأً وتارةً خبرُ مبتدإٍ، وتارةً فاعلةً وليس لشيء من الحروف مثل ذلك مثال الفاعل «جاني الذي عندك» ومثال المبتدأ «الذي عندك جاني» [٨٠/أ] ومثال الخبر «هذا الذي عندك».

وأما قولنا: «وإنما لُقب هذا النوع حزفاً لأنه أُخذ من حزف الشيء وهو طرفه من حيث كان معناه في غيره فصار كأنه ظرف له» فإن هذا الكلام بُين في تفسير الاشتقاق كتفسير اشتقاق الاسم، ولم يسمى اسماً واشتقاق الفعل ولم يسمى فعلاً.

وأما قولنا: وقسّمته ثلاثة حروف عاملة، وحروف غير عاملة، وحروف تعمل على صفة ولاتعمل على أخرى فإن هذه قسمة الحروف التي يستند معه إلى حصرها كما يُستنتد في معرفة قسمي الأسماء، والافعال إلى حصرها.

وأما قولنا: «إن **الحروف** العاملة ثلاثة وثلاثون حرفاً فإنه نظر إلى أقسام جميع [٨٠/ب] الحروف العاملة ولما كان عملها لا ينفك من أقسام أربعة «نصب الأسماء، وجر الأسماء، ونصب الأفعال، وجزم الأفعال» حصر ذلك بالعدة، فإن الحروف العوامل مُشكلة جداً وبدأ بالأول فالأول منها على الترتيب فلذلك قلنا منها: ستة تنصب الاسم وترفع الخبر ما لم يكن معها «ما» وذلك «إن، وأن، وكان، ولكن، وليت، ولعل» مثل: «**إن** فلاناً فاعلُ، وإنما فلان فاعل»، وكلها تعمل عملاً واحداً وكلها إذا دخل عليها ضمير الشأن والقصة رفع الاسمان بعدها «إنه زيد قائم» وكل ما جاز أن يكون صلة «للذي وأخواتها» جاز أن يكون خبراً لها، وكلُها لا يجوز أن يتقدم أخبارها على أسمائها إلا إذا كان ظرفا، أو جاراً ومجروراً وكلها لا تدخل اللام في خبرها إلا في «إن» وكلها لا يعطف على موضعها بالرفع إلا في

«إن، ولكن» فإن جميع هذه الأحكام الثمانية المجملة لا غنى لك عن معرفتها لكثرة دورها، [٨١/أ] وانتشارها فالعلة أولا في إعمال هذه الحروف أنها مُشبهه للأفعال من جهة لفظها، ومعناها فلفظها بناؤها على الفتح، واتصال الضمير بها أنها شابهت الأفعال لاتصال نون الوقاية بها نحو قولهم «إنني» معناها التأكيد والتشبيه، والاستدراك، والتمني، والترجي، فأُعطيت هذا القدر من الشبهه حكماً من العمل وهو نصب الاسم، ورفع الخبر فلذلك قلت «أن فلاناً فاعلُ بنصب الأول، ورفع الثاني، فإن دخلت «ما» كفّت «إن» عن العمل لأنها ليست بمستحقةٍ للعمل إلا بحكم الشبه، فإذا دخل عليها مانع نقلها إلى حال الابتداء فصارت هذه الحروف حينئذ حروف ابتداء وارتفع ما بعدها بالابتداء، والخبر فقلت: «إنما فلان فاعل» و﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[1] [النساء: ١٧١] والعلة في كونها كلها تعمل عملاً واحداً إنها كالأفعال التي يعمل كل جنس منها عملاً واحداً فاقتضى معناه أن يتعدى إلى واحدٍ تعدى إليه وما اقتضى معناه أن يتعدى إلى اثنين تعدى إليهما على [٨١/ب] ما تراه فيما بعد، ولذلك لم يختلف جنس العمل وجعل المنصوب مقدماً على المرفوع لأنها شبهت من الأفعال بما تقدم مفعوله على فاعله.

فالعلة في أنها إذا دخل عليها ضمير الشأن والقصه أن تقع الاسمان بعدها في مثل: «أنه زيد قائم» إن ضمير الشأن والقصه، لا يفسر أبداً إلا بجملة والجملة محكيه مؤداه على ما هي عليه فصارت في الظاهر كأنها لم تعمل شيئاً، وهي في التقدير عاملة لأنك إذا قلت: «أنه زيد قائم» فالهاء في موضع نصب وليست براجعة على مذكور وإنما هي مفسره فيما بعدها، وذلك الذي بعدها الجملة المذكورة تالية لها ولا يحتاج من هذه الجملة إلى عائد لكونه «أنها» إذ الهاء هي قولك: «زيد قائم» والعلة في كون أخبارها مقسمة بقسمة الصلة إن الصلة لا توصل إلا بجملة خبرية محتملة للصدق، والكذب، والجمل الخبريه لا تنفك من أربعة أقسام «مبتدأ وخبر» [٨٢/أ] ومثاله: «أن زيداً أبوه منطلق»، وفعل وفاعل ومثاله: «أن زيداً انطلق أبوه»، وجملة من شرط وجزاء ومثاله: «أن زيداً إن لم ينطلق أبوه انطلق اخوه»، وظرف ومثاله «أن زيداً عندك» وهذا الظرف مقدر تارةً بالجملة، ومقدر تارةً بالمفرد والأجود إذا وقع الظرف تارةً جزاءً أوصفة أو حالاً إن يقدر بالمفرد لأنه أخص من

---

(١) ﴿إِنَّمَا اللَّهُ﴾ مبتدأ و﴿إِلَهٌ﴾ خبره و﴿وَاحِدٌ﴾ توكيد. انظر: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات(١/٢٠٤).

الجملة، وإذا وقع صلة فلا يقدر إلا بالجملة لأن «الذي وأخواتها» لا يوصل إلا بالجملة فاعرف ذلك.

والعلة في امتناع تقديم أخبارها على أسمائها في جميع المذكور سوى الظرف، والجار والمجرور هو أن هذه الحروف إنما عملت بحكم الشبه فلم يبلغ من قوتها أن يكون حكمها حكم «كان وأخواتها» التي هي أفعال لما تصرفت في نفسها تصرفت في أخبارها بالتقديم لها على أسمائها، وعليها في أنفسها وليس كذلك «إن وأخواتها» لأنه لا يجوز [٨٢/ب] أن يتقدم شيء بحالٍ عليها في نفسها، فأما على أسمائها فلا يجوز إلا في الظرف، والجار والمجرور مثال الظرف: «إن عندك زيداً» ومثال الجار والمجرور: «إن في الدار زيداً»، و﴿إِنَّ فِيهَا قَوْماً جَبَّارِينَ﴾(١) [المائدة: ٢٢] وإنما جاز هذا في الظروف خاصة والجار، والمجرور لا تساهم في الظروف وما نزل منزلتها إلا تراهم قد فصَلوا بها بين المضاف، والمضاف إليه في مثل: قولهم: لله در اليَوم من لامَهَا (٢)

فـ«من لامها» في موضع جر بالإضافة إلى «دن»، وقد فصل بينهما بـ«اليوم» فهذه الحروف أولي بأن يفصل بينها وبين أسمائها بالظروف، إلا أن هذه الظروف وإن تعلقت بالاستقرار المحذوف فإن ذلك المحذوف لا يُقدر إلا أخيراً فإذا قلت: «إن عندك زيداً» فتقديره «أن عندك زيداً» يستقر، لأن تقديره أولاً قبل الظروف، أو بعد الظروف [٨٣/أ] بينه وبين الاسم يوَدّيك إلى تقديم خبر إن على اسمها بغير الظرف، وهذا غير جائز فلذلك قدر أخيراً وكذلك يُقدّرُ في مثل: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْماً جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢] أي؛ أن فيها قوماً جبارين مقيمون، لأن ﴿جَبَّارِينَ﴾ من نعت القوم وهو من تمام الاسم وليس بحال لأن الحال لا يحسُن من النكرة والعلة في امتناع اللام من الدخول في إخبار هذه الحروف سوى إن المكسورة من «ليت،

---

(١) من المعلوم أن نصب إن من أقوى المنصوبات وهذا يبدو واضحا في الأية. انظر: خزانة الأدب (١٠/٣٣٧)..

(٢) قول الشاعر (لله درّ اليوم من لامها) لأنه قد ولي المضاف إليه وإذا وليه غيره في اللفظ فقد وقع الفصل به بينهما كما وقع الفصل بينهما في اللفظ في قوله لله درّ اليوم وإذا كان كذلك فقد ساواه في القبح للفصل الواقع بينهما وزاد عليه فيه أنّ المضاف هنا محذوف ولله درّ اليوم مذكور فلا يخلو الأمر من أن يكون أراد المضاف إليه فحذفه لدلالة الثاني عليه أو أراد إضافته إلى المذكور في اللفظ وفصل بينهما بالمعطوف وكيف كانت القصّة فالفصل حاصلٌ بين المضاف والمضاف إليه خزانة الأدب (٣٧/٤).

ولعل، وكان، ولكن» قد غُيرن بمعنى: «الابتداء، واللام» هي في الأصل لام ابتداء فلم يجز دخولها مع هذه الحروف المغيرة المعنى لا يجوز «ليت زيداً لقائم» ولا «لعله لقائم» ولا «كأنه لقائم» لذلك وإنما يجوز هذا مع «إن» وحدها وجوازه مع «إن» في ثلاثة مواضع في الخبر في مثل: «إن زيداً لقائم»، ومع الاسم إذا تأخر بعد الخبر مثل: «إن في الدار لزيداً» ومع الفضله إذا كانت قبل الخبر مثل: «إن زيداً لَطعَامَك آكل»، والذي لا يجوز ثلاثة أيضاً لا يجوز الجمع بين «إن واللام»، [٨٣/ب] لا تقول «إن لزيداً قائم» ولا «إن لفي الدار زيداً» ولا «إن زيداً آكل لطَعَامَك» لأنك في هذه الآخرة قد أدخلتها على فضلةٍ بعد الخبر وفي الأولتين جمعت بين حرفين موكدين والعلة في إنه لا يعطف على موضعها بالرفع إلا في إن المكسورة بلا خلاف وأن المفتوحة الهمزة بخلاف إن، وما عدا «إن وأن» فقد غير معنى الابتداء فقد بطل حُكم الجمل على موضع الابتداء ولاخلاف في الجمل على موضع إن المكسورة لأنها لمجرد التأكيد من غير تعلق عامل يعمل فيها بغير معناها، وإما أن المفتوحة ففيها قولان- أحدهما مذهب المحققين كالفارسي وأمثاله-: أنه لا يجوز العطف على موضع أن المفتوحة لأن المفتوحة لا تكون مفتوحة إلا بعامل وذلك العامل لا يخلو من أن يكون رافعاً، أو ناصباً، أو جاراً. فالرافع مثل: «أعجبني أنك منطلق» أي؛ «أعجبني انطلاقك»، والناصب «كرهت أنك منطلق» أي؛ كرهت انطلاقك، والجار مثل: «عجبت [٨٤/أ] من أنك منطلق» أي؛ عجبت من انطلاقك، أفلا تراها في هذه الأحوال الثلاثة قد ارتفع عنها معنى الابتداء، إذ الابتداء لا يكون فاعلاً، ولا مفعولاً، ولامجروراً بعامل يتعلق بفعل يدخله في جملته، ويخرجه عن حد الابتداء وحكمه فلأجل ذلك اتفق الكل على أنه لا يجوز الابتداء بأن المفتوحة لأنها لا بدّ لها من عامل لفظي، ولايعمل فيها الابتداء بحال فإذا امتنع أن يُبتدأ بها لهذه العلة ولما تقدم ذكرهُ فقد ظهر أنه قد ارتفع عنها معنى الابتداء وإذا ارتفع لم يبق لها موضع ابتداء فعلى أي شيء يحمل العطف قبل دخولها، ومن جوَّز الجمل على موضعها تعلق بنفس ظاهرها وأجراها مجرى أن في كونها حرفين مؤكدين لفظيين، وليس اتفاق اللفظ مما يوجب اتفاق المعنى، لأن في كلامهم أشياء كثيرة متفقة اللفظ مختلفة المعنى في الأسماء، والأفعال، والحروف، والحركات مع أنه أيضاً ما اتفقا من كل وجه يعني إن [٨٤/ب] محركة همزتها بالكسر وأن محركة همزتها بالفتح، وأن «إن» المكسورة عاملة و«أن» المفتوحة عاملة ومعموله جميعاً وأن «إن» المكسورة مقدرة تقدير الجملة، وأن «أن» المفتوحة مقدرة تقدير المفرد

ولأن المواضع التي تقع فيها «إن» ليست المواضع التي تقع فيها «أن» حتى أنه إذا اتفق أن يقعا في مسئلة واحدة كان المعنى مختلفاً مثل: «خرجت فإذا أنه عبد، وإذا إنه عبد» وإذا ثبت بهذه الوجوه كلها معرفة المخالفة فأي موضع يبقى لها من الابتداء حتى يحمل عليها لأن أحكامها في جميع وجوهها أحكام المفرد، والمفرد لا مدخل له في المبتدأ. وأحكام المكسورة أحكام الجملة تسقطها فتبقى جملة تامة وهذا أوضح من أن يُزاد عليه ما لا يحتاج إليه. فأما إيرادهم الأيه في قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [1] [التوبة: ٣] فإنه إذا أُحسن فكأن من جوزه فإنما هو محمولٌ على الرواية بكسر إن وهي تروى عن [٨٥/أ] الجنس وليس هناك داع يدعو إلى الحمل على موضع أن. لأن في الكلام في الآية سد وجه عنه وهو العطف على المضمر في «بَرِيءٌ» لأنه قد سد طول الكلام بالجار والمجرور، ومسك التأكيد في قوله ﴿مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، وطول الكلام يسد كثيراً مسد التأكيد مثل: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] [2] فلا إشكال في عطف الأباء على المضمر المرفوع من ﴿أَشْرَكْنَا﴾، ولا تأكيد هناك ولا فصل ولا شيء أكثر من طول الكلام بقوله: ولا مع أن الطول بعد الواو إنما المُراعى أن يكون الطول قبل حرف العطف مثل: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [3] [يونس: ٧١] على من رفع الشركاء

---

(١) قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ﴾ المشهور بفتح الهمزة وفيه وجهان:
أحدهما: هو خبر الأذان أي الإعلام من الله براءته من المشركين.
والثاني: هو صفة أي وأذان كائن بالبراءةوقيل التقدير وإعلام من الله بالبراءة فالباء متعلقة بنفس المصدر. انظر: التبيان في إعراب القرآن (٦٣٤/٢). ﴿وَرَسُولُهُ﴾ يقرأ بالرفع وفيه ثلاثة أوجه كما تقدم ذكره.

(٢) قوله تعالى ﴿وَلاَ آبَاؤُنَا﴾ عطف على الضمير في أشركنا وأغنت زيادة لا عن تأكيد الضمير وقيل ذلك لا يغني لأن المؤكد يجب أن يكون قبل حرف العطف ولا بعد حرف العطف. انظر: التبيان في إعراب القرآن (٥٤٦/١).

(٣) قرأ عاصم الجحدري ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾ من جمع يجمع ﴿وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ نصب وقرأ الحسن وابن أبي إسحاق وعيسى ويعقوب ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ بقطع الألف ورفع الشركاء القراءة الأولى من أجمع على الشيء يجمع إذا عزم عليه وفي نصب الشركاء على هذه القراءة ثلاثة أقوال قال الفراء أجمع الشيء أي عده وقال الكسائي والفراء هو بمعنى وادعوا شركاءكم فهو منصوب عندهما على إضمار هذا الفعل وقال محمد بن يزيد هو معطوف على المعنى إعراب القرآن (٢٦١/٢، ٢٦٢).

لأنه يرفعه بالعطف على الواو ﴿فَأَجْمِعُوا﴾ وقد سد ﴿أَمْرَكُمْ﴾ المنصوب مسد التأكيد المحمول به، فأما أن يكون الرسول مرفوع بالابتداء والخبر محذوف فمنهج مسلوك ونظيره كثير في القرآن وإنما امتنع أن يكون محمولاً على موضع «أن» لأن «أن» في الآية لا يبتدأ بها بإجماع، وكونها خبر مبتدإٍ لا يخلوا من [٨٥/ب] أن يكون مبتدأ، أو خبر مبتدإٍ، أو مفعوله فكونها مبتدأ لا يجوز لأن المفتوحة لا يُبتدأ بها وكونها خبر مبتدأ لا يخلو من أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أو خبر آذان فكونها خبر الآذان ممتنع لأن آذان نكرة وأن المفتوحة باسمها وخبرها مقدرة تقدير المعرفة، والتلخيص «آذان براءُ الله ورسوله من المشركين» وكونه خبر مبتدأ محذوف دعوى يحتاج إلى إقامة برهان، وتكلف تقدير محذوف فلم يُعتد به فلم يبق إلا أن يكون مفعولاً للآذان على تقدير جار كأنه قال آذان بأن الله، وإذا كان معمولاً للجار فالجار والمجرور في موضع نصب ببريء، فإذا كان في موضع نصب ببريء، فقد صار في موضع المفرد الذي هو معمول به، وإذا صار في موضع المفرد الذي هو معمول به، بطل حكم الابتداء، وإذا بطُل حكم الابتداء بطل أن يكون الرسول محمولاً على ذلك، وهذا واضح وإنما وضع الكلام في هذه المسئلة حسب ما سألت. [٨٦/أ] أيها الأخ أدام الله توفيقك وحكيت من جريانها بحيث جرت، ووقوع التنازع فيها على الصفة التي انتهت، ولكلٍّ اجتهاده. والله يوفق للإصابة والإنابة والسلامة، ويجزل الخير لمن يؤتى في مثله حسن النيابة، وبالله التوفيق.

وأما قولنا: ومنها: تسعة أحرف تنصب الفعل المستقبل.

وهي: «أن» المصدرية إذا كان قبلها فعل طمع وإشفاق، و«لن» على كل حال ومعناه نفي المستقبل، و«إذا» ومعناها الجواب والجزاء إذا لم يعتمد ما قبلها، ولم يكن معها حرف عطف، ولم يكن الفعل فعل حال، و«كي» على كل حال ومعناها العرض، و«حتى» إذا كانت بمعنى «كي، أو إلى أن»، و«الفاء» إذا كانت جواباً للاستفهام، أو أمرٍ، أو نهيٍ، أو عرضٍ، أو تمنٍّ، أو تخصيصٍ، أو دعاءٍ، و«الواو» إذا كانت جواباً بمعنى الجمع و«أو» إذا كانت بمعنى «إلا أن»، و«اللام» في الوجب [٨٦/ب] وغيره.

فكل هذه إذا كانت على هذه الصفة المخصوصة نصب الفعل المستقبل من نحو «أريد أن تفعل، ولتفعل» فإن هذا فصل مختصر مستوفى الاختصار مجمل للمعاني في الحروف الناصبة للفعل المستقبل والأصل منها «أن» لأنها الدائرة الكثيرة الاستعمال ظاهرة أو مقدرة، وهذه التسعة على ثلاثة أقسام منها أربعة لا

تُنصب إلا بوجودها ظاهرة، وهي «إن» إذا لم يخلفها خلف و«لن، وإذا، وكي» تنصب ظاهرة.

وخمسة تنصب مقدرة وهي ما بعد: «حتى، والفاء، والواو، وأو، واللام» في النفي فإن هذه الخمسة لا تنصب بنفسها وإنما تنصب بإضمار إن مقدرة بعدها، لأن كل حرف من هذه الحروف الخمسة سوى «اللام» تدخل على الأسماء وعلى الأفعال، فليس عملها في الأسماء بأولى من عملها في الأفعال، ولا عملها في الأفعال بأولى من عملها في الأسماء، فلذلك كان حكم النصب لغيرها، وهو أن المقدرة بعدها فإذا قلت «سرت حتى [٨٧/أ] تسير» فتقديره «سرت حتى أن تسير» فتسير منصوب بأن، وأن وتسير في موضع جر بحتى، و«حتى» وما بعدها في موضع نصب بسرت، هذا هو التحقيق وكذلك الحكم فيما بعد الفاء، والواو، وأو أعني تقدير أن، ومثال الفاء: «أتقوم فأقوم» أي؛ «فإن أقوم فأقوم منصوب بأن، وأن وأقوم في تأويل الاسم وذلك الاسم محمول على تأويل مصدر الفعل المتقدم تلخيص الكلام ليكون: «قيام منك، وقيام مني» فالفاء وإن كانت جواباً فأصلها للعطف فليس هذا المعنى كمعنى الرفع إذا قلت: «أتقوم فأقوم» لأن الأول استفهام محض، والثاني خبر محض ومثال «الواو»: «لا تقم وأقوم» أي؛ وإن أقوم أي؛ لا يجتمع قيام منك، وقيام مني، وعلى هذا قولهم «لا تأكل السمك وتشربَ اللبن» فنصب الباء لأن النهي يتناول الجمع بينهما أي؛ لا يكون اكل السمك وشرب اللبن معاً، ولو جَزم فقال «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» لكان النهي يتناولهما [٨٧/ب] جميعاً مفردين، ومجتمعين فمتى تناول أحدهما فقد عصى الناهي، وليس كذلك وفي المسألة الأولى متى تناول أحدهما دون الآخر لم يكن عاصياً، ولو رفع فقال «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» وجعلت الواو واو حال أي؛ و«أنت تشرب اللبن» لكانت الجملة في موضع النصب على الحال أي؛ «لاتأكل السمك شارباً اللبن» أي؛ لا تأكله على هذه الحال بمنزلة من يمضغ المطعوم وهو يشرب الماء وهذا خلاف المعنيين المتقدمين فاعرف ذلك فإنه يكشف المعاني، ويؤكد في نفسك عظيم قدر هذا العلم وشدة الحاجة إلى معرفته على التحقيق لما تحته من المعاني المدفونه. ومثال «أو» لألزمنك، أو ستقضيني حقي أي؛ أو أن تقضيني حقي» أي؛ ليكونن لزوم، أو قضاء حق فيرتفع اللزوم.

ووجه آخر أن يكون معنى الكلام معنى «إلى أن» فيكون غاية أي «لألزمنك إلى أن تقضي حقي»، [٨٨/أ] ومثال اللام: «ما لزمتك أتلزمني، وما أردتك لتريدني»

أي؛ لأن تريدني بالنصب أيضاً بإضمار أن ولا يجوز إظهارها ولا استعمالها كما لا يجوز مع الأربعة التي قبلها، لأن الحرف قد ناب في اللفظ عنها، واستغنى بذكره عن ذكرها، فإن كانت اللام في الموجب جاز أن تاتي بها وأن لا تأتي بها فقول: «جئتك لتجيني، وأردتك لتريدني» وإن شئت «لأن تريدني أي أردتك لإرادتك» فهي لام الجر ولام العلة.

وأما معاني هذه الحروف فقد أشرت إليها فمعنى أن الحقيقية معنى المصدر، وهي تصرف الكلام إلى جهتين وتنقله نقلين، تنقله إلى الاستقبال وتنقله إلى تأويل الاسم، فإذا قلت: «أطمع أن يغفر لي ربي» فتقديره أطمع في الغفران المرجو، ولن تخلوا الأفعال الواقعة قبل أن من ثلاثة أقسام:

(أ) إن كانت أفعال طمع وإشفاق كانت الناصبة للفعل.

(ب) وإن كانت أفعال علم ويقين كانت المخففة من الثقيلة فلم تنصب [٨٨/ب] الفعل المستقبل وإن صلح فيها الأمران جاز فيها الوجهان.

مثال **الأول**: «أطمع أن يغفر لي، وأرجوا أن يهب لي، وأخاف أن يفوتني، وأشفق أن يتغير علي».

ومثال **الثاني**: «أعلم أن سيقوم، وأتحقق أن سيفلح، وأرى أن لا يخيب» كل هذه مخففة من الثقيلة التي تنصب الاسم وترفع الخبر.

ومثال **الثالث**: «أفعال الحسبان والظن» لأن في الحسبان والظن ضرباً من العلم وضرباً من الشك، فيجوز أن تقع بعدها الناصبة والمخففة من المشددة، وعلى ذلك يحمل قوله -سبحانه- ﴿**وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ**﴾[1] [المائدة: ٧١] على القرآءتين جميعاً، فمن نصب جعلها الناصبة للفعل وكتبها متصلة ومن رفع جعلها المخففة وكتبها منفصلة، لأن التقدير «وحسبوا أنه لا يكون فتنة» حذف الاسم وخفف أن ودخلت «لا» عوضاً عما لحق أن فاجتمعت نونان فأدغمت فيها لفظاً، وفصلت في

(١) قال تعالى ﴿وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ قوله تعالى «أن لا تكون» يقرأ بالنصب على أن «إن» الناصبة للفعل﴿وَحَسِبُوا﴾ بمعنى الشك ويقرأ بالرفع على أن «إن» المخففة من الثقيلة وخبرها محذوف وجاز ذلك لما فصلت ﴿لاَّ﴾ بينها وبين الفعل ﴿وَحَسِبُوا﴾ على هذا بمعنى علموا وقد جاء الوجهان فيها ولا يجوز أن تكون المخففة من الثقيلة مع أفعال الشك والطمع و«لا» الناصبة للفعل مع علمت وما كان في معناها وكان هنا هي التامة. انظر: التبيان في إعراب القرآن (١/٤٥٢).

الخط تقديراً والناصبة ليست مخففة [٨٩/أ] من التشديد بل أصلها أن، والمخففة من المشددة التي تدفع الفعل بعدها أصلها أن على ما بينا، ولـ«أن» المخففة قسمان أخران:

أحدهما: «أن تكون بمعنى أي» وهي التي بمعنى التفسير كقوله سبحانه ﴿وَانطَلَقَ المَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾(١) [ص: ٦] بمعنى: «أي امشوا» فهذه لا تعمل شيئاً، ومثله «أمرتك أن قم» أي قم.

والقسم الأخر أن تكون زائدة مثل: ﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ البَشِيرُ﴾ (٢) [يوسف: ٩٦] أي؛ ولما جاء البشير وهذه أيضاً لا تعمل شيئاً فهذه أربعة أقسام.

فأما «لن» فقسم واحد وفيه قولان: أحدهما أنها مفردة والأخر قول الخليل أنها مركبة أصلها «لا أن» فحذفت الألف والهمزة تخفيفاً فبقيت «لن».

والصحيح قول سيبويه: أنها مفردة لجواز تقديم معمول فعلها عليها مثل: «زيداً لن أضرب» فلو كان أصلها «لا أن» لم يجز التقديم لأن «أن» لا يتقدم عليها ما كان في صلتها ومعناها في القولين نفي المستقبل.

[٨٩/ب] وأما «إذا» ففيها أيضاً قولان: أحدهما لسيبويه أنها مفردة كـ «لن»، والأخر للخليل أنها مركبة أصلها «إذ أن» ألقيت حركة الهمزة على الذال فحذفت فصارت إذن ومعناها في القولين «الجواب والجزاء»، ولا تعمل في القولين إلا بالشرائط المذكورة وهي ثلاث لا يعتمد ما قبلها على ما بعدها، مثال الاعتماد قولك «زيد إذا يقوم» ترفعها هاهنا لأن ما بعد إذن خبر للمبتدأ فقد اعتمد عليه.

---

(١) قوله تعالى ﴿أَنِ امْشُوا﴾ أي امشوا لأن المعنى انطلقوا في القول وقيل هو الانطلاق حقيقة والتقدير وانطلقوا قائلين. امشوا إعراب القرآن (٣/٢٠٩).
كما ذكر أبو إسحاق في «أن» ثلاثة أوجه تكون في موضع نصب على معنى بأن وتكون في موضع رفع بمعنى ألقي إلي أن والوجه الثالث أن تكون بمعنى أي مثل ﴿وَانطَلَقَ المَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾ المعنى أي امشوا وقالوا أن امشوا. انظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/١٠٩٧)

(٢) لا تعمل أن الزائدة عند الجمهور لأنها لا تختص بدليل دخولها على الفعل الماضي في قوله ﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ البَشِيرُ﴾ ولا يعمل إلا المختص وجوز الأخفش إعمالها حملا لها على المصدرية وقياسا على الباء الزائدة حيث تعمل الجر وفرق بأن الباء الزائدة تختص بالاسم ولا يجوز تقديم معمول معمول أن الناصبة عليها لأنها حرف مصدري ومعمولها صلة لها ومعمولة من تمام الصلة فكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها هذا مذهب البصريين وجوز الفراء تقديمه. انظر: همع الهوامع (٢/٣٦٢).

وكذلك «إني إذا، وإن الزيدين إذن يقومان» ومثال فعل الحال الذي لا تعمل فيه مثاله «إذاً إن يحدثك إنسان بحديث» فتقول له في الحال «إذاً أظنك صادقاً، وإذاً أُكذبك» لأن فعل الحال يشبه الأسماء فلا تعمل فيها النواصب، ولا الجوازم شيئاً ومثال العطف ومثاله أن تقول: «زيد يقوم وإذا يقعد» فهذا لك فيه وجهان النصب لوقوع إذن قبله في أول [٩٠/أ] جملة والرفع بالعطف على الفعل الأول وإلغاء إذن فاعرف ذلك وقس عليه.

وإما «كي»: فقسم واحد ومعناها الغرض عاملة على كل حال مثل: «قمت كي تقوما يا زيدان، وكي تقوموا يا زيدون».

و «حتى» لها معنيان: أحدهما كمعنى «كي» وهو إذا كان ما بعدها مسبباً عما قبلها مثل: «قمت حتى تقوم أي؛ كي تقوم، وصمت حتى يغفر الله لي أي؛ كي يغفر الله لي»، وإذا لم يكن ما بعدها مسبباً عما قبلها كانت بمعنى؛ إلى أن مثل: «سرت حتى تطلع الشمس» بمعنى؛ إلى أن تطلع الشمس وليس بمعنى «كي» هاهنا لأن الشمس تطلع سواء سار سائر أو لم يسر فهذا معنيان للنصب أبداً وللرفع معنيان؛ أحدهما أن يكون الفعل في تأويل الماضي، أو في تأويل فعل الحال.

فمثال الذي بمعنى الماضي قولك: «سرت حتى أدخلها» بالرفع أي؛ سرت فدخلتها وليست «حتى» هاهنا عامه، [٩٠/ب] وإنما هي حرف من حروف الابتداء، وكذلك إذا أردت الحال كأنك «قلت سرت حتى أنا الأن أدخلها» وعلى هذا التقدير تقرأ ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾[1] [البقرة: ٢١٤] رفعاً ونصباً وألفاً إنما تنصب إذا كانت جواباً لأحد الأشياء الثمانية: الاستفهام ومثاله «أتقوم فأقوم»، والأمر ومثاله «قم فأقوم»، والنهي ومثاله «لا تقم فاقوم»، والجحد ومثاله «ما قمت فأقوم»، والعرض ومثاله «ألا تقوم فأقوم»، والتخصيص ومثاله «هلا قمت فأقوم»، والتمني مثاله «ليتك تقوم فأقوم»، والدعاء ومثاله «رزقك الله العافية فتصبح» فقس على ذلك إن شاء الله. والواو واو واللام في الإيجاب والنفي وقد ذكرت أمثلتها والصفة المخصوصة قد شرحتها.

---

(١) ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ يقرأ بالنصب والتقدير إلى أن يقول الرسول فهو غاية والفعل هنا مستقبل حكيت به حالهم والمعنى على المضي والتقدير إلى أن قال الرسول ويقرأ بالرفع على أن يكون التقدير وزلزلوا فقال الرسول فالزلزلة سبب القول وكلا الفعلين ماض فلم تعمل فيه حتى. التبيان في إعراب القرآن (١/١٧٢).

وأما قولنا

[٩١/أ] **ومنها ثمانية عشر حرفاً تجر الاسم، وتوصل معنى الفعل إليه وهي:** «من، وإلى، وفي، واللام في أحد أقسامها، والتاء، ورب، وواوها، وفاؤها عند بعضهم، وعن، وعلى في أحد أقسامها وكاف التشبيه، ومذ، ومنذ بمعنى الزمان الحاضر، وحتى بمعنى إلى، وواو القسم، وتاؤه، وحاشى في الاستثناء، وخلا، وعدا في أحد الوجهين» كلها تدخل على المعرفه والنكرة، سوى «رب»، وكلها تكون آخر الكلام وأوله إلا «رُب» وكلها تدخل على الظاهر وعلي المضمر إلا «رب، وكاف التشبيه، ومذ، ومنذ، وحتى في أحد أقسامها، وواوالقسم، وتاؤه، وواو رب، وفاؤها، وكل ما وقع منها خبر المبتدأ أو صفة الموصوف، أو صلة لموصول، أو حالاً لذي حال فإنه يتعلق أبداً بمحذوف، وما عدا ذلك فإن الحرف يتعلق بموجود وما هو في حكم الموجود، فإن الأصل في حروف الخبر إنما هو لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء مثل: «خرجت من [٩١/ب] الدار، وجئت إلى السوق» فِمن أوصلت معنى الخروج إلى الاسم وإلى أوصلت معنى المجيء إلى السوق.

ولـ «مِن» أربعة معانٍ ابتداء الغاية مع المكان مثل: «خرجت من الدار»، والتشخيص مثل: «أكلت من الرغيف» أي بعضه، والمتبين في الصفات مثل: - قوله تعالى - ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾[1] [الحج: ٣٠] أي؛ فاجتنبوا الرجس الذي هو وثن، وزايده مع النكرة في غير موجب مثل: «ما جأنى من أحد»، ومثل: - قوله تعالى - ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾[2] [المؤمنون: ٢٣]،

---

(١) ﴿مِنَ﴾ عند النحويين لبيان الجنس إلا أن الأخفش زعم أنها للتبعيض أي فاجتنبوا الرجس الذي هو من الأوثان أي عبادتها وهو قول غريب حسن انظر: إعراب القرآن (٩٦/٣).

(٢) ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ هذه قراءة أبي عمرو وشيبة ونافع وعاصم وحمزة وقرأ يحيى بن وثاب والأعمش والكسائي وأبو جعفر غيره بالخفض وهو اختيار أبي عبيد قال أبو عمرو ولا أعرف الجر ولا النصب وقال عيسى بن عمر النصب والجر جائزان قال أبو جعفر والرفع من جهتين إحداهما أن يكون غير في موضع إلا فتقول ما لكم إله إلا الله وما لكم إله غير الله فعلى هذا الوجه لا يجوز الخفض لا يجوز «ما جاءني من أحد إلا زيد» لأن من لا يكون إلا في الواجب قال سيبويه لأن على وعن لا يفعل بهما ذلك أي لا يزاد أن البتة ثم قال ولا من في الواجب والوجه الآخر في الرفع أن يكون نعتا على الموضع أي ما لكم إله غيره والخفض على اللفظ ويجوز النصب على الاستثناء وليس بكثير غير أن الكسائي والفراء أجازا. انظر: إعراب القرآن (١٣٤/٢).

ومعنى «إلى» إنتهاء الغاية، ومعنى «في» الوعاء، ومعنى «اللام» المِلك والاستحقاق، ومعنى «الباء» الإلصاق، ومعنى «رب، وواوها، وفاؤها» التقليل مثل:

* فحور قد لهوت بهن عين [(١)] *

أي؛ رب جور في مثل:

وبلـــدٍ عامـــيةٍ أعمـــاؤُه كـــأَنَّ لَـــونَ أَرْضِـــه ســـمآؤُه [(٢)]

[٩٢/أ] ونحوه ومعنى «عن» المجاوزة، ومعنى «على» الاستعلاء، وأقسامها ثلاث: «الاسمية» إذا دخلت عليها «من» مثل: «جئت من عليه»، و«الفعلية» إذا تصرفت مثل: ﴿وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١] ، و«الحرفية» وهي توصل معنى الفعل إلى الاسم مثل: «جلست على الارض، وعلوت على الدابة»، ونحوه ومعنى «الكاف» التشبيه، ومعنى «من، ومنذ» ابتداء الغاية في الزمان فمتى جرا فهما للزمان الحاضر مثل: «رأيته منذ الليلة، ومنذ الساعة» أي؛ في هذا الرفع وإذا ارتفع ما بعدهما كان معناهما الزمان الماضي وكانا اسمين مثل: «ما رأيته مذ يومان ومذ ليلتان» ومعنى «حتى» الجارة كمعنى «إلى» وهو الغاية، لأن لـ «حتى» أربعة أقسام جارة للأسماء وهي: هذه ومثالها ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[(٣)] [القدر: ٥] ، وناصبة للفعل وقد مضى تفسيرها على معنيين وحرف من حروف الابتداء وهي التي يقع بعدها المبتدأ والخبر، [٩٢/ب] والفعل مرفوعاً مثل: «قام القوم حتى زيد قائم» ونحوه، وعاطفة وهي: التي يكون ما بعدها على حد إعراب ما قبلها مثل: «قدم الحاج حتى المشاة، ورأيت الحاج حتى المشاة ومررت بالحاج حتى المشاة»، ومعنى واو القسم كمعنى باء القسم، وتاء القسم من قولك «تالله

---

(١) من بحر الوافر انظر: أصول النحو (٣٦٦/١).

(٢) ولقد أنابوا «الواو» مناب «رب» أي إنك لو حذفت حرف العطف لتجاوزت قبح الإجحاف إلى كلفة الإشكال. انظر: سر صناعة الإعراب (٦٣٦/٢).

(٣) قوله تعالى﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ له وجهان:
أحدهما: هي بمعنى مسلمة أي تسلم الملائكة على المؤمنين أو يسلم بعضهم على بعض.
والثاني: هي بمعنى سلامة أو تسليم فعلى الأول هي مبتدأ وسلام خبر مقدم. و﴿حَتَّى﴾ متعلقة بسلام أي الملائكة مسلمة إلى مطلع الفجر ويجوز أن يرتفع هي بسلام على قول الأخفش وعلى القول الثاني ليلة القدر ذات تسليم أي ذات سلامة إلى طلوع الفجر وفيه التقديران الأولان ويجوز أن يتعلق حتى بتنزل و﴿مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾ بكسر اللام وفتحها لغتان وقيل الفتح أقيس. انظر: التبيان في إعراب القرآن (١٢٩٦/٢).

لأفعلن، ووالله لأفعلن، وبالله لأفعلن»، إلا أن الباء تختص باسم الله وحده، والواو لكل مظهر، والباء لكل مضمر ومظهر، ومعنى «حاشى، وعدا، وخلا» كمعنى «إلا» في الاستثناء إلا أن «حاشى» عند سيبويه جارة، وعند الأخفش، والمبرد ناصبة لاعتقاده فيها الفعلية، فقول أبو العباس: «كذب الناس حاشى زيدا» ويقول سيبويه: «حاشى زيدٍ» لأنها عنده حرف.

و «خلا وعدا» فيهما وجهان الخبر والنصب، إن اعتقدت الفعلية نصبت وقلت: «قدم القوم خلا أخاك وعدا أباك»، وإن اعتقدت الحرفية جررت وقلت: «خلا أخيك وعدا أبيك». [٩٣/أ] فإن دخلت ما نصبت على كل حال لأنها مع ما فعل لا غير فتقول: «قام القوم ما خلا زيداً» وكل هذه الحروف تدخل على المعرفة والنكرة سوى رب لأن رب معناها: «التقليل» والتقليل يتصور في النكرات الشائعات ما لا يتصور في غيرها فلذلك «تقول رب طعامٍ أكلته» ولا يجوز «رب الطعام» ونحوه، وكلها تكون آخر الكلام وأوله إلا رب لأن رب معناها: التقليل، وتقليل الشيء يقارب نفيه والنفي له صدر الكلام، فلذلك تقول «رب طعامٍ أكلته» ولا يجوز «نفعني رب طعامٍ أكلته» لأن رب لها صدر الكلام، والباقي يجوز فيه التقديم والتأخير مثل: «خرجت من الدار، ومن الدارخرجت وجئت إلى الدار، وإلى الدار جئت» لأنه مفعول لأن الجار والمجرور مفعول، والمفعول يجوز تقديمه ويجوز تأخيره إذا كان فعله متصرفا لا مانع يمنع من تقديمه، وكلها تدخل على الظاهر والمضمر إلا الستة المذكورة، [٩٣/ب] وهي رب لأن رب لا تدخل إلا على النكرة، ولا يصح أن يقع بعدها المضمر لأنه معرفة لا يجوز «رُبك، ولا رُبي ولا رُبَّه وأنت تعني مذكوراً جرى ذكره.

فأما قولهم: «رُبَّهُ رجلاً» فهذا ضمير مجهول فُسر بنكرة بعده لا يقاس عليه المضمرات التي تقدمت ظواهرها وإنما يقاس على هذا أمثاله من نحو قولك «رُبَّهُ رجلاً» و«رُبَّه امرأةً» والكاف استغني عن وقوع المضمر بعدها بمثلٍ فتقول: «أنت مثله، ومثلي، وهو مثلك» ولا يجوز شيء من ذلك مع «الكاف» وكذلك «مذ، ومنذ» لا يجوز منذه ولا مذه استغني عن ذلك بالأمد إذا قلت «لمدة يومان»، كذلك «حتى» استغني عنها بإلى فلا يجوز «حتاه، ولا حتاك، ولا حتآي»، و«واو القسم» بدل من تاء القسم فاقتصر بها على الظاهر دون المضمر وإذا اقتصر في الواو فأحرى أن يقتصر في تاء القسم، وواو ذو، وفاء «رُب جارية» مجرى رُب لا يجوز استعمالها مع [٩٤/أ] المضمر، وكل ما وقع من حروف الجر خبراً لمبتدأٍ أو صفة

لموصوف، أو صلة لموصول، أو حال الذي حال فإنه يتعلق أبداً بمجذوف، مثال الخبر: «زيد من الكرام» تقديره زيد كائن أو مستقر من الكرام، ومثال الصفة «هذا رجل من الكرام»، ومثال الصلة: «هذا الذي من الكرام»، ومثال الحال «هذا زيد من الكرام» أي؛ كائن من الكرام، أو مستقر من الكرام حذفت هذا العامل وأقمت الجار والمجرور مقامه ونقلت الضمير الذي كان مضمراً في العامل إلى هذا المعمول، وما عدا هذه المواضع الأربع فإن حرف الجر متعلق بموجود أو هو ما في حكم الموجود فالموجود مثل: «مررت بزيد» والذي هو في حكم الموجود ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (١) تقديره بدأت بسم الله أو ابدأ بسم الله الرحمن الرحيم فهذا في حكم الموجود في الكلام؛لأنه ترك ذكره لأنه مستقر في الإفهام، ومتى قدرته ابتدائي باسم الله الرحمن الرحيم كان في القسم الأول الذي عامله محذوف، [٩٤/ب] لأن الابتداء المُصدرّ الُمقدّر مبتدأ و﴿بِسْمِ﴾ جار ومجرور في موضع الخبر للمبتدأ، وهو يتعلق بمحذوفٍ آخر لتقديره ابتدائي كائن باسم الله والابتداء كائن بـ«اسم الله الرحمن الرحيم» فبسم الله الرحمن الرحيم على هذا في موضع رفع وعلى تقدير الأول في موضع نصب، والجملة في هذا التقدير مركبة من مبتدأً وخبر، وفي التقدير الأول مركبة من «فعل وفاعل» فاعرف ذلك وقس عليه فإنه من أدق ما

---

(١) الباء في ﴿بِسْمِ﴾ متعلقة بمحذوف فعند البصريين المحذوف مبتدأ والجار والمجرور خبره والتقدير ابتدائي بسم الله اي كائن باسم الله فالباء متعلقة بالكون والاستقرار وقال الكوفيون المحذوف فعل تقديره ابتدأت أو أبدأ فالجار والمجرور في موضع نصب بالمحذوف وحذفت الألف من الخط لكثرة الاستعمال فلو قلت لا سم الله بركة أو باسم ربك اثبت الألف في الخط وقيل حذفوا الألف لأنهم حملوه على سم وهي لغة في اسم ولغاته خمس سم بكسر السين وضمها واسم بكسر الهمزه وضمها وسمى مثل ضحى والأصل في اسم سمو فالمحذوف منه لامه يدل على ذلك قولهم في جمعه أسماء وأسامي وفي تصغيره سمي وبنوا منه فعيلا فقالوا فلان سميك اي اسمه كاسمك والفعل منه سميت وأسميت فقد رأيت كيف رجع المحذوف إلى آخره وقال الكوفيون أصله وسم لأنه من الوسم وهو العلامة وهذا صحيح في المعنى فاسد اشتقاقا

فإن قيل كيف أضيف الاسم إلى الله والله هو الاسم قيل في ذلك ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الاسم هنا بمعنى التسمية والتسمية غير الاسم لأن الاسم هو اللازم للمسمى والتسمية هو التلفظ بالاسم والثاني ان في الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله والثالث ان اسم زيادة. انظر: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات (١/١).

يحتاج إلى معرفته للعربية، وهو أكشف شيءٍ للمعاني.

قال الشيخ رحمة الله وأما قولنا: **(ومنها خمسة تجزم الفعل المستقبل)** .

وهي: «لم، ولما، ولام الأمر، ولا في النهي، وإن في المجاراه مع ما حمل عليها من الأسماء والظروف والذي حمل عليها من الأسماء: «من، وما وأي، ومهما»، ومن الظروف «أين، وانَا، ومتى، وحيثما، وإذ ما في الشعر، وكيفما»، [٩٥/أ] عند الكوفيين كل هذه تجزم فعلين مستقلين، والاستفهام، والأمر، والنهي، والعرض، والتمني، والتخصص والدعاء يجزم فعلا واحداً إذا لم يكن معه فاء.

❖ ❖ ❖

الفصل الرابع

وإن كان معه الفاء كان منصوباً مع المعاني السبعة ومرفوعاً مع الشرط في ضرورة الشعر فإن هذا هو الفصل الرابع من الحروف العوامل وهي الجوازم، وإنما جزمت «لما» اختصت بالدخول على الأفعال ومن شأن الحروف إذا اختص ولم يتنزل منزلة الجزء من الكلمة أن يعمل فلم يجزم فعلاً واحداً ومعناها نفي الماضي مثل: «لم يقم فلان» لفظه لفظ المستقبل، ومعناه معنى الماضي، ألا ترى إلى حسن أمس معه مثل: «لم يقم أمس» ولم يجوز «لم يقض غدا».

ومعنى «لما» كمعنى: «لم» في النفي إلا أنها نفي فعل معه قد، و«لم» نفي فعل ليس معه قد؛يقول القائل: «قد قام زيد» فتقول «لما يقم»، فإن قال «قام»، قلت «لم يقم»، ولـ «لما» ثلاثة معان **أحدهما** ذكرناه وهوكونها بمعنى: «مع في نفي الماضي المقدر بقد».

[٩٥/ب] **الثاني**: أن تكون اسماً وهو إذا كان ظرفاً يقع بعدها الفعل الماضي ويعمل فيها جوابها، ومثالها: «لما جئتني جئتك» أي؛ حين جئتني جئتك فهي ظرف منصوب للماضي بجئتك الأخير لا بالأول لأن الأول مضاف والمضاف لا يعمل في المضاف إليه.

والثالث أنها تكون بمعنى: «إلا» تقول العرب «أقسمت عليك لما فعلت» بمعنى إلا فعلت وهي هاهنا حرف، وقد يكتفى بها في الجواب أعني الجازمة، تقول العرب «فعلت ذلك ولما» أي؛ فعلت ولما تفعل فيحذفون المجزوم وهو مزاد على طريق الإتباع فاعرف ذلك.

ومعنى لام الأمر للغائب مثل: «ليقم فلان» ولا تكون إلا مع فعل الغائب في الغالب لأنه إذا كان للمخاطب كان مبنياً ولم تدخل عليه لام مثل: «قم واذهب» فأما قراءة من قرأ «فبذلك فلتفرحوا» بالتاء فإنه استعمل الأصل المتروك لأن الأصل في المواجهة أن يكون بلا حروف المضارعة، [٩٦/أ] وأن يقال: «فبذلك فافرحوا»، لأن المواجهة أغنت عن التاء المخاطبة، ومثله في الشذوذ «لتأخذوا مصافكم» وأصله

«خذوا مصافكم»، ولكنه جاء على الأصل زيادة في تأكيد المخاطبة والمواجهة فقد صار فعل الأمر على ضربين إن كان باللام كان معرباً وسمي مجزوماً وإن كان بغير لام ولا حرف مضارعة كان مبنياً وسمي موقوفاً.

ومعنى «لا» في النهي تتناول المخاطب والغائب مثل: «لا تفعل يا زيد، ولا يفعل زيد»، وليس له غير هذه الصيغة الواحدة وهو معرب مجزوم أبداً إلا أن يكون معه نون تأكيد فيكون مبنياً على ما قدمنا شرحه، و«إن» في المجازاة تجزم فعلين وهذان الفعلان إن كانا مستقبلين كانا مجزومين، وظهرا الجزم فيها مثل: «إن تقم أقم» وإن كانا ماضيين كانا مبنيين على حالهما، وكان الجزم فيهما مقدراً مثل: «إن قام قمت» وإن كان الأول ماضياً، والثاني [٩٦/ب] مستقبلاً فعلى هذا الحكم مثل: «إن قام أقُم» مبنيين على حالهما وكان الجزم فيها مقدراً مثل: «إن قام قمت»، وإن كان الأول مبنياً، والثاني معرباً ولا يجوز عكس هذا الوجه لا يكون الأول مستقبلاً، والثاني يكون ماضياً لا يجوز «إن تقم قمت» وجميع ما حمل على «إن» في المجاراة فإنه جار هذا المجرى أعني: في الفعلية، والذي حمل عليها من الأسماء أربعة «مَن، وما، وأي، ومهما»، فـ «من» شرط فيمن يعقل مثل: «من يقم أقم معه» و«ما» شرط فيما لا يعقل مثل: «ما تأكل أكل»، و«أي» شرط في بعض من كل مثل: «أي إنسان يقم أقم معه، وأي طعام تأكل أكله»، و«مهما» شرط في جميع الأفعال كبيرها وصغيرها، فإذا قال القائل: «مهما تصنع أصنع» فمعناه؛لا أصغر عن كبير فعلك، ولا أكبر عن صغيره وفيها خلاف؛منهم من يجعلها اسماً واحداً مبنياً ومنهم من يجعلها مركبة [٩٧/أ] من شيئين أصلها «ما تفعل أفعل» فأبدل من الألف الأولى هاء، لأن الهاء والألف من مخرج واحد، ومنهم من يقول: هي «مه» اسم الفعل زيدت عليها «ما» وجوزي بها، والصحيح أنها اسم والدليل على اسميتها عود الضمير إليها من قوله سبحانه ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [1] [الأعراف: ١٣٢] فالهاء في به عائدة على مهما، والعوائد إنما تعود

---

(١) قوله تعالى ﴿ مَهْمَا ﴾ فيها ثلاثة أقوال:

أحدها: أن مه بمعنى اكفف وما اسم للشرط كقوله ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ ﴾[فاطر: ٢] والثاني: أن أصل مه ما الشرطية زيدت عليها ما كما زيدت في قوله ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم ﴾ [البقرة: ٣٨]ثم أبدلت الألف الأولى هاء لئلا تتوالى كلمتان بلفظ =

على الأسماء والظروف التي يجازى بها أربعة «أين، وأنّا ومتى، وحيثما»، فأين شرط في الأمكنة مثل: «أين تقم أقم»، وأنّى شرط في جهة مثل: «أنَّى تكن أكن»، ومتى شرط في الزمان مثل: «متى تصنع أصنع»، وحيثما شرط مبهم في المكان مثل: «حيثما تكن أكن»، ومتى إلا أن حيث لا يجازى بها إلا مع «ما» لتكون قاطعة لها عن إضافتها، لأنها من ظروف المكان التي التزمت الإضافة، وليست «أين، وأنّى، ومتى» بمضافات بل هي مفردات فلذلك جوزي بها وبغيرها مثل: [٩٧/ب] «أين تكن أكن، وأينما تكن أكن»، ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعاً﴾ [1] [البقرة: ١٤٨] ، و«إذ ما» في قول سيبويه حرف [2]، وفي قول غيره ظرف.

وحجة سيبويه أنها لما كتبت مع «ما» وأخرجت عن معناها الذي كان لما مضى من الزمان، وصارت لما يستقبل من الزمان جرت مجرى «أن» في الحرفية تقول: «إذ ما تقم أقم، كما تقول إن تقم أقم» وهي عند غيره ظرف منصوب بالفعل الأخير المجزوم بها، فأما «إذا» فلا خلاف أنها ظرف على بائها، لأنها لم ينتقل معناها لأنها موضوعة للزمان المستقبل، فلم يدخل عليها ما يخرجها عن أصلها إلا أنه لا يجزم بها إلا في الشعر إذا كان معها «ما»، وأما «كيف ما»: فإنه يجزم عند الكوفيين دون البصريين، يقول الكوفيون: «كيف ما تصنع أصنع»، والبصريون يرفعون ذلك.

و «كيف عند سيبويه اسم، وعند الأخفش ظرف، والدليل على مذهب سيبويه أنها [٩٨/أ] اسم أنك تبتدل منها الاسم فتقول: «كيف زيد أصَالح أم سقيم»، أو لو كانت ظرفاً لأبدلت منها الظرف كما تبدله من «أين ومتى»، وفي عدم ذلك دليل على صحة مذهب سيبويه في الاسمية.

وحجة الأخفش في الظرفية؛أنها تقدر بالجار والمجرور، وهو أنك إذا قلت: «كيف زيد» فمعناه عنده: «على أي حال هو»، والحروف للظروف وليس في ذلك دليل، لأن حروف الجر قد تقدر فيما لا إشكال في اسميته ولا يخرجه ذلك إلى

=

واحد والثالث: أنها بأسرها كلمة واحدة غير مركبة وموضع الاسم على الأقوال كلها نصب بـ﴿ تَأْتِنَا ﴾ والهاء في به تعود على ذلك الاسم. انظر التبيان في إعراب القرآن (١/٥٩٠).

(١)﴿ أَيْنَ مَا ﴾ ظرف ل ﴿ تَكُونُوا ﴾. انظر: التبيان في إعراب القرآن (١/١٢٧).

(٢) انظر الكتاب لسيبويه، في هذا الموضع.

الظرفية، ألا ترى أن كل مضاف ومضاف إليه لا يخلوا من أن يكون مقدراً باللام أو بمن مثل: «غلام زيد» تقديره «غلام لزيد»، و«ثوب خزٍ» تقديره ثوب من خز، وهذا شيء عرض فُذكر.

ثم نعود أيا ما نحن بصدده وهو أن هذه الأشياء كلها تجزم فعلين مستقبلين لفظاً ومعنى، وفي الماضي تقديراً على ما قدمنا فإن أوقعت موضع هذه [٩٨/ب] الأشياء أحد سبعة أشياء وهي: «الاستفهام، والأمر والنهي، والعرض، والتمني، والتخصيص، والدعاء» جزمت فعلاً واحداً إذا لم يكن معك فأمثال الاستفهام: «أتقم أقم»، ومثال الأمر: «قم أقم»، وكذلك الباقي لأن هذه الجمل نابت عن أفعال شرطية كأنه قال: «أتقوم إن تقم أقم» فإن دخلت الفاء بطل الجزم، ورفَعَتَ ونصَبتَ مثال النصب: «أتقوم فأقوم» لأن الجواب بالفاء يكون منصوباً على ما أصلها في الحروف الناصبة للفعل، ولو كانت الفاء مع الشرط المختص لكان ما بعد الفاء مرفوعاً مثل: «إن تقم فأقوم» فهذا مرفوع لأن بعد الفاء مبتدأ مقدم كأنه قال: «فأنا أقوم»، والفاء دخلت لتعليق الجواب بالشرط، وكذلك يفعل بالفاء في باقي كل ما يشرط، فاعرف ذلك وقس فإن ذلك جملة كافية في هذه المقدمة.

❖ ❖ ❖

[٩٩/أ] فصل الحروف التي لا تعمل

وأما الحروف التي ليست بعاملة فنيف وأربعون حرفاً، منها خمسة عشر حرفاً ابتداء وهي: «إنما، وأنما، وكأنما، ولكنما، وليت ما، ولعلما»، و«أما» بمعنى: التفضيل، و«أما» بمعنى: الاستفتاح، و«لولا» بمعنى: الامتناع، و«حتى» في أحد أقسامها، و«ألا» بمعنى: التنبيه، ولام الابتداء، وواوالحال، و«إن الخفيفة» في أحد أقسامها، و«لكن الخفيفة»، وإنما سميت بذلك لكثرة وقوع المبتدأ بعدها فإن العلة في كون هذه الحروف غير عاملة هو: ما عرض فيها من كفٍ أواشتراك على ما يأتي تفصيله، فـ «الكف» مثل: الستة الناصبة للاسم الرافعة للخبر، وهي «إن وأخواتها» لما دخلت عليها «ما» كفتها عن العمل، ولما كفتها عن العمل ارتفع الاسم الذي كان منصوباً بعدها فصار ارتفاعه، [٩٩/ب] بالابتداء فقلت: «إنما زيد قائم، وعلمت إنما زيد قائم، وكإنما زيد قائم»، وكذلك باقيها وقد يجوز أن تعتقد إنما زائدة لا كافة، وإذا اعتقدت ذلك بقيت هذه الحروف على حالها فقلت: «كأنما أخاك قائم، ولكنما أخاك قائم، وليتما أخاك قائم، ولعلما أخاك قائم» وهو في هذه الأربعة أعني: النصب وزيادة ما أحسن منه في «إنما» لأن هذه قد غيرت معنى الابتداء فقوى معنى النصب فيها، ومعانيها كلها كمعانيها إذا لم يكن معها «ما» إلا أنها بما أقوى تأكيداً وأقوى في المعنى الذي يختص به ومعنى «أما» تفصيل ما اجمله المخاطب مثاله: «أما زيد فقائم» فزيد مبتدأ وقائم الخبر، والفاء دخلت «لما» في أما من معنى الشرط لأن أصلها مهما يكن من شيءٍ «فزيد قائم» فنابت «أما» مناب فعل الشرط فتقدم الاسم المبتدأ الذي كان بعد إنما فصار قبل الفاء وبينها أما [١٠٠/أ] لئلا يجمع بين حرفين، وبقي الخبر مرفوعاً على حاله بعد الفاء، ولهذا لا يفصل بين أما وجوابها بجملة، إنما يفصل بمفرد إما مبتدأ، وإما ظرف، وإما مفعول به، وإما بجملة ناقصة تقوم مقام المفرد مثال المبتدأ وقد ذكر، ومثال الظرف: «أما في الدار فزيد، وأما في السوق فعمرو»، ومثال المفعول: «أما زيداً فضربت، وأما عمرا فتركت»، ومثال الجملة الناقصة: «أما إن كان كذا وكذا فالجملة الشرطية ناقصة

لافتقارها إلى جواب، فجاز أن يُفصل بها بين «أما وجوابها»، قال الله تعالى ﴿فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ﴾(١) [الواقعة: ٨٨، ٨٩] ، فالفاء جواب أما، وقد سد جواب أما مسد جواب الشرط، إذ كان معك شيئان يحتاجان إلى جواب فاعرف ذلك. ومعنى «أما الخفيفة» الاستفتاح ومثالها: «أما زيد قائم»، وتكون بمعنى: «حقاً» ففتح أن بعدها فتقول: أما إنه قائم بمعنى: حقاً أنه قائم، [١٠٠/ب] فلا تكون هاهنا حرف ابتداء، ولكنها في تأويل الاسم وإذا كانت في تأويل الاسم فذلك الاسم مقدر تقدير الظرف، وتقدير ذلك الظرف «أفي حق أنك منطلق فيكون أنك منطلق» في موضع رفع بالظرف على قول الأخفش وبالابتداء عند سيبويه في هذا الموضع خاصة فاعرف ذلك.

ومعنى لولا امتناع الشيء لوجود غيره، ومثالها: «لولا زيد لأكرمتك»، فلولا حرف ابتداء معناها: ذكرنا، وزيد مبتدأ، وخبر المبتدأ محذوف أبداً بعد لولا، لا يظهر بحال تقديره «لولا زيد موجود» وغيره وإنما حذف للطول، وسد طول الكلام بجواب «لولا» مسده وليس جواب «لولا» يخبر عن المبتدأ ومن قال ذلك فهو مخطىء لقربه من العائد فإن كانت «لولا» بمعنى: هلا لم تكن حرف ابتداء وكانت حرف تخصيص يليها الأفعال مثل: ﴿لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨] أي؛ هلا أُنزل عليه ملك، [١٠١/أ] ومثل «لولا الكمي المقنعا»(٢) أي؛ لولا تعدون الكمي

(١) قوله تعالى ﴿فَأَمَّا إِن كَانَ﴾ جواب ﴿أَمَّا﴾ ﴿فَرَوْحٌ﴾ وأما ﴿إِن﴾ فاستغني بجواب أما عن جوابها لأن ﴿إِن﴾ قد حذف جوابها في مواضع والتقدير فله روح ويقرأ بفتح الراء وضمها فالفتح مصدر والضم اسم له وقيل هو المتروح به والأصل في ﴿وَرَيْحَانٌ﴾ ريوحان على فيعلان قلبت الواو ياء وأدغم ثم خفف مثل سيد وسيد وقيل هو فعلان قلبت الواو ياء وإن سكنت وانفتح ما قبلها. انظر: التبيان في إعراب القرآن (١٢٠٦/٢).

(٢) قال المبرد في الكامل لولا هذه لا يليها إلا الفعل لأنها للأمر والتحضيض مظهراً أو مضمراً كما قال تعدون عقر النيب البيت أي هلا تعدون الكمي المقنعا ومثله قدر ابن الشجري في أماليه وقال أراد لولا تعدون الكمي أي ليس فيكم كمي فتعدوه وكذلك قدره أبو علي في إيضاح الشعر في باب الحروف التي يحذف بعدها الفعل وغيره وقال فالناصب للكمي هو الفعل المراد بعد لولا وتقديره لولا تلقون الكمي أو تبارزون أو نحو ذلك إلا أن الفعل حذف بعدها لدلالتها عليه فكل هؤلاء كالشارح جعل لولا تحضيضية وقدر المضارع لأنها مختصة به. وخالفهم ابن هشام في المغني فجعلها للتوبيخ والتنديم وتختص بالماضي وقال =

المقنعا.

ومعنى «حتى» قد ذكر في حروف الجر، وأقسامها الأربع التي أحدها كونها حرفاً من حروف الابتداء ومثاله.

أَلْقَى الصَحيفَة كي يُخفِّفَ رحلَه وَالزَّاد حتَّى نعلَهُ أَلْقَاهَا (١)

فحتى هاهنا حرف ابتداء إذا رفعت «النعل» ويكون «ألقاها» في موضع رفع لكونه خبراً للفعل أي؛ «حتى نعله ملقيه»، وَمَن نصب أو جر فليست حرف ابتداء،

=

الفعل مضمر أي لولا عددتم وقول النحويين لولا تعدون مردود إذ لم يرد أن يحضهم على أن يعدوا في المستقبل بل المراد توبيخهم على ترك عده في الماضي وإنما قال تعدون على حكاية الحال فإن كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن وتعدون اختلف في تعديته إلى مفعولين قال ابن هشام في شرح الشواهد. انظر: خزانة الأدب (٣/٥٥).

(١) والنص هنا مبني على أن حتى وإن كانت يستأنف بعدها الكلام إلا أنها ليست متمحضة للاستئناف فلم يكن الرفع بعدها أولى، فهي كسائر حروف العطف يعني أنه يجوز في نعله النصب والرفع أما النصب فمن وجهين؛ أحدهما: نصبه بإضمار فعل يفسر ألقاها كأنه قال: حتى ألقى نعله ألقاها، كما يقال في الواو وغيرها من حروف العطف.

ثانيهما: أن يكون نصبه بالعطف على الصحيفة وحتى بمعنى الواو، كأنه قال: ألقى الصحيفة حتى نعله يريد ونعله، كما تقول: أكلت السمكة حتى رأسها، بنصب رأسها أي: ورأسها فعلى هذا الهاء عائدة على النعل أو الصحيفة، وألقاها تكرير وتوكيد، فإن قلت: شرط المعطوف بحتى أن يكون إما بعضاً من جمع كقدم الحجاج حتى المشاة أو جزءاً من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها، أو كجزء نحو أعجبتني الجارية حتى حديثها فكيف جاز عطف نعله مع أنه ليس واحداً مما ذكر، قلت: جاز لأن ألقى الصحيفة، والزاد في معنى ألقى ما يثقله فالنعل بعض ما يثقل وأما الرفع فعلى الابتداء، وجملة ألقاها هو الخبر فحتى على هذا، وعلى الوجه الأول من وجهي النصب حرف ابتداء، والجملة بعدها مستأنفةوزعم ابن خلف أن حتى هنا عاطفة والجملة، بعدها معطوفة على الجملة المتقدمة وهذا شيء قاله ابن السيد، نقله عنه ابن هشام في المغني ورده بقوله لأن حتى لا تعطف الجمل، وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون جزءاً مما قبلها.

وأنشد سيبويه هذا البيت على أن حتى فيه حرف جر، وأن مجرورها غاية لما قبله كأنه قال: ألقى الصحيفة؛ والزاد وما معه من المتاع حتى انتهى الإلقاء إلى النعل، وعليه فجملة ألقاها للتأكيد والضمير يجوز فيه أيضاً أن يعود على النعل وعلى الصحيفة، فقوله: حتى نعله ألقاها روي على ثلاثة أوجه، وهما في قصة المتلمس حين فر من عمرو بن هند. انظر خزانة الأدب (٣/٢٢، ٢٣).

ومعنى «إلا» التنبيه ومثالها: «إلا زيد قائم، إلا أن زيداً قائم»، وكقوله تعالى ﴿أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّـهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢] ، ومعنى «لام الابتداء» التأكيد ومثالها: «لزيد قائم، ولأنت أحب إلي من عمرٍ» وقال الله تعالى ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ* وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ﴾ [الصافات: ١٦٥، ١٦٦] ، وقال تعالى ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ* وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٢، ١٧٣] كل هذه لام ابتداء بخلاف في قوله ﴿لَهُم مَّا يَشَاءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [الزمر: ٣٤] ، و﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا﴾ [مريم: ٦٢] و ﴿لَهُمْ جَنَّاتُ النَّعِيمِ﴾ [لقمان: ٨] فهذه لام الجر فُتحت لكونها مع المضمر، وهي تتعلق بمحذوف لكونها خبر الابتداء وليست كذلك اللام الأولى لأنها لام ابتداءٍ، وهذه لام جرٍ والضمير في الأول مرفوع في التقدير، والضمير في الثانية مجرور في التقدير، و«واو الحال» معناها الحال ومثالها: «جاء زيد ويده على رأسه، وأقبل وهو يضحك» وفي كتاب الله -سبحانه وتعالى- ﴿يَغْشَى طَائِفَةً مِّنكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤] فالطائفة الثانية مبتدأ والخبر ﴿قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ والجملة في موضع نصب على الحال، والواو واو الحال، وسيبويه يقدرها بإذ ليعلمك أن الحال معمولة لما قبلها، كما أن إذ ظرف معمول لما قبله، فاعرفه فإنها نكتة وجملته أن الحال تكون بالمفرد وبالجملة فإذا كانت بالمفرد كانت [١٠٢/أ] منصوبة، وإذا كانت بالجملة كان الإعراب مقدراً بالنصب كما أن خبر الابتداء يكون مفرداً ويكون جملة، وكما أن صفات النكرات تكون مفردة، وتكون جملة لكن الواو لا تكون في الصفات، ولا تكون في خبر الابتداء، وإنما تكون في الحال رابطة وخاصة إذا عدم العائد مثل: «جاء زيد والناس يصلون» فليس في هذه الجملة عائد، ولو قلت: «جاء زيد الناس يضحكون» لم يجر لأنه لا رابط، ولا عائد، ولا يقوم مقام العائد، فاعرف ذلك فإن تحته كثيراً و«أن الخفيفة» من الفوائد في أحد أقسامها ومثالها: «إن زيد لقائم» فهذه المخففة من المشددة، ولما خففت بطل عملها، ولما بطل عملها ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، ودخلت اللام للفرق بينها وبين الثانية قال الله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢] ف «إن» حرف ابتداء لابتداء الكلام بعدها، [١٠٢/ب] واللام دخلت للفرق المذكور لأن «أن الخفيفة» تنقسم على أربعة أقسام تكون شرطاً وقد ذكرت هنا، وتكون باقيةً، ولا يكون معها

لام كقولك «إن زيد قائم» بمعنى: ما زيد قائم قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦] ، فـ «إن» نافية أي؛ في الذي لم يمكنكم فيه، أو في الذي ما مكناكم فيه.

والرابعة تكون زائدة مثل قولك: «ما إن زيد قائم» وكقول الشاعر:

ومـــا إن طبـــنا جـــبن ولكـــن مـــنايانا ودولـــة آخـــرينا

أي؛ ما طبنا جبن. و«لكن الخفيفة» مثالها: «لكن زيد قائم»، ﴿لَٰكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٦] فاسم ﴿اللَّـهُ﴾ مبتدأ، و﴿يَشْهَدُ﴾ الخبر وكان أصلها مشددة كما قال، ﴿وَلَٰكِنَّ اللَّـهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] ، فإذا خففت بطل النصب لارتفاع المشابهة بينها وبين الفعل وإذا ارتفع صار حرف [١٠٣/أ] ابتداء وإذا صارت حرف ابتداء ارتفع ما بعدها بالابتداء، والخبر فلذلك سميت هذه الحروف الخمسة عشر المشروحة حروف الابتداء لوقوع الابتداء، بعدها وبالله التوفيق.

قال الشيخ رحمة الله عليه

(**ومنها عشرة للعطف وهي: «الواو، والفاء، وثم، وأو، وإما مكسورة ومكررة، وأم، وبل، ولكن بعد النفي، ولا بعد الإيجاب، وحتى في أحد أقسامها**) .

سميت بذلك لأنها تدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها وتعطف عليه، فإن معنى الواو الجمع بين الساكنين وليس فيه دليل على الأول منهما مثالها: «قام زيد وعمرو، ورأيت زيداً وعمراً، ومررت بزيد وعمرو»، وللواو ستة أقسام هذه أحدها أعني: «العاطف وهي الجامعة العاطفة».

والثاني: أن تكون جامعة غير عاطفة وهي التي تكون بمعنى مع تنصب ما [١٠٣/ب] بعدها من الأسماء مثاله: «استوى الماء والخشية، وجاء البرد والطيالة مع الطيالية».

الثالث: تكون قسماً فتجر المقسم به مثل: «والله لأفعلن».

الرابع: تكون واو حال مثل: «جاء زيد وهو يضحك» وقد ذُكرت.

الخامس: أن تكون ناصبة للفعل بمعنى أن مثل «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» وقد ذُكر.

السادس: تكون بمعنى رُب فتجر مثل: «وبلدٍ عاميةٍ أعماؤُه» وقد ذُكر.

وأما «الفاء» فمعناها: العطف بـ «لا» مهملة ولها ثلاثة أقسام:

أحدهما: أن تكون متبعة عاطفة مثل: «جاء زيد فعمرو، ورأيت زيداً فعمراً، ومررت بزيد فعمرو».

والثاني: أن تكون متبع غير عاطفة وذلك في الشرط والجزاء مثل: «إن تفعل خيراً فالله يعلمه».

الثالث: أن تكون زائدة عند الأخفش بين المبتدأ والخبر مثل: «زيد فمنطلق أي؛ زيد منطلق وانشد».

[١٠٤/أ]

وقائلةٍ خَولانُ فانْكِحْ فتاتَهمْ وأُكرومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا [١]

أي؛ خولان انكح.

و«ثم» ومعناها العطف بمهلة مثل: «جاء زيد ثم عمرو» وليس لها غير معنى واحد.

و«إما» المكسورة المكررة في العطف لها أربعة معان: «الشك، والتخيير، والإباحة، والإبهام». فالشك في الخبر مثل: «جاءني إما زيد وإما عمرو»، والتخيير في الأوامر مما أصله الخطر مثل: «خذ إما ديناراً وإما درهماً»، والإباحة فيما ليس له أصل في الخطر مثل: «تعلم إما فقهاً وإما نحواً»، والإبهام فيما يقصد به غرض من الإغراض مثل قول القائل: «جاءني إما زيد وإما عمرو»، وهو عالم بمن جاءه منهما، وإنما أبهم على سامعه، فهذه أربعة أقسام لـ «إما» التي تأتي في العطف مكسورة مكررة، فإما التي لا تكون مكررة بل هي مكسورة هي: التي تقع في الشرط وهي مركبة من إن وما مثل: [١٠٤/ب] ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْماً﴾ [مريم: ٢٦] ، و﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى﴾ [طه: ١٢٣] و﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الحَرْبِ فَشَرِّدْ﴾ [الأنفال: ٥٧] أصله كله أن تثقفنهم فإن هي حرف الشرط وما زائدة للتأكيد، ولذلك دخلت «النون الشديدة» في فعل الشرط فلا يجوز دخولها بغير فاء ولها في العطف أربعة معان كمعاني أما في جميع ما ذكرنا مثل:

---

(١) كتاب سيبويه (١٣٩/١).

«جاءني زيد أو عمرو، وُخذ ديناراً أو درهماً، وتعلم فقهاً أو نحواً إلا أن الفرق بينهما أن الكلام مع إما مبني على الشك وغيره من أول وهلة، وهو مع أو مبني على اليقين فيسري من آخر الكلام إلى أوله فيعود معناه بمعنى إما.

و«أم» معناها: الاستفهام وهي في العطف على ضربين متصلة ومنقطعة، فالمتصلة هي: المعادلة لألف الاستفهام المقدر بـ «أي» المقتضية للتعيين.

[١٠٥/أ] كقولك «أزيد عندك أم عمرو» وتقديره «إيهما عندك» وجوابك أن تُعين أحد الاسمين.

والمنقطعة: هي التي تكون بين جملتين، وتُقدر بـ «بل، والهمزة»، ولا تعادل همزة الاستفهام ولا تقتضي تعييناً وذلك قولهم: أنها لـ «إبل أم شاه» تقديره «بل هي شاه» كأنه أضرب عن الكلام الأول واستأنف الاستفهام عن الجملة الثانية، وجواب هذا «أنعم أم لا»، وكذلك إذا كانت أو مع همزة الاستفهام كان جوابها، كان جوابها نعم أو لا من غير تعيين كقول القائل: أزيد عندك أو عمرو فتقول «نعم أو لا» لأنها هاهنا مقدرة بالأحدية لا بـ«أي» كأنه قال «أحدهما عندك أو لا» وهذا لا يقتضي إلا «نعم أو لا» والسؤال أولاً «بالهمزة، وأو»، ثم السؤال ثانياً بـ أم لأن التعيين بعد الاستقرار.

و«بل»: ومعناها الإضراب عن الأول وإثبات الحكم الثاني مثل: «جاءني زيد بل عمرو، [١٠٥/ب] وما جاءني زيد بل عمرو».

و«لكن» معناها: الاستدراك بعد النفي في باب العطف مثل: «مررت ما جاءني زيد لكن عمرو» وتكون حرف ابتداءٍ وقد ذكرت مع حروف الابتداء ولا ومعناها إخراج الثاني مما دخل فيه الأول ولا يعطف بها إلا بعد موجب مثل: «قام زيد لا عمرو» ولـ «لا» أقسام كثيرة تكون عاطفة وقد ذُكرت، وناهية فتجزم مثل: «لا تفعل» وجواباً للقسم في مثل: «والله لا يقوم فلان» ومبنية مع النكرة العامة في مثل: «لا رجل في الدار، ولا شك، ولا ريب، ولا اله إلا الله»، وتكون بمعنى لم مثل: ﴿فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١] أي؛ لم يصدق ولم يصل.

و«حتى»: تكون عاطفة بشرطين قليلاً على كثيرٍ ومن جنسه مثل: «قام القوم حتى زيد، ورأيت القوم حتى زيداً، ومررت بالقوم حتى زيد» وقد ذُكرت مع أقسام حتى في موضعين متقدمين والعلة الجامعة [١٠٦/أ] لتسمية هذه كلها حروف عطف

ما ذكر في المقدمة من كونها مدخلة ما بعدها في إعراب ما قبلها وعاطفة له عليه، وسيأتيك من ذلك أصول آخر في فصل التابع من هذه المقدمة إن شاء الله.

وأما قولنا: «ومنها ستة للجواب وهي: نعم، وبلى، وإي، وجيء في القسم وأجل» وإن في أحد أقسامها فإن هذه الستة كلها «حروف معناها في غيرها»، وفي نعم لغتان «نَعَم ونعَم» وقد قُرئ بهما ومعناها «العدة، والتصديق بعد الإخبار، وغيرها»، يقول القائل «زيد قائم» فيقول «نعم» مصدقاً لكلام المخبر وكذلك المستخبر إذا كان مخرجه مخرج المستعلم أو المقرر.

وتنفي «بلى» الإيجاب بعد النفي، وبعد الاستفهام يقول القائل: «أليس زيد قائماً، فتقول بلى أي؛ هو قائم»، [١٠٦/ب] ولو قال في هذه المسألة نعم لكان غير قائم ومثله قوله تعالى ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف: ١٧٢] ، ولو كان هاهنا نعم لكان كفراً، ومعاذ الله إنما خرج الجواب إيجاباً وتقريراً، و«أي»: معناها كمعنى نعم وهي فصيحة جداً ما لم تفيد بالزيادة العامية وهي قولهم «أيوه» والفصاحة المجيء بها كمجيئها في القرآن العظيم ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣] ، وهي كثيرة الاستعمال في القسم، وكذلك جيز في القسم «لأفعلن» بمعنى نعم في القسم أيضاً لكن هذه تنوب عن المقسم به كثيراً وقل ما يستعمل معها المقسم به، و«أجل»: فصيحة في كلام النبي ﷺ، و«إن»: في أحد أقسامها تكون بمعنى «نعم» كما قال إن وراكبها، ومثل: قول الشاعر:

بَكَـر العَـوادلُ فـي الـصَّبوحِ ... يَلُمْنَنِـي وألومُهُـنَّهْ [(١)]
ويَقلـنَ شَـيْبٌ قـد عَـلاك ... وقـد كَبِـرْتَ فقلـتُ إنَّـه

[١٠٧/أ] ومثل: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣] فيمن رفع في أحد الوجوه،

وقد ذكرنا معنى أن في غير هذا الحد.

وأما قولنا: ومنها أربعة للتخصيص وهي «لولا، وهلا، ولوما، وألا»، وإذا وليهن المستقبل كن تخصيصاً وإذا وليهن الماضي كن توبيخاً فإن هذه الأربعة مركبة من حرفين حرفين من هن ولهن هذان المعنيان، ويختصان في هذين المعنيين

(١)كتاب سيبويه (١٥١/٣).

بالأفعال ومثال الماضي: «معهن لولا فعل، وهلا فعل ولو ما فعل وألا فعل» كل هذا توبيخ ولو قال: «هلا يفعل ولولا يقوم وألا يقوم ولو ما يقوم لكان تخصيصاً على الفعل لتفعله، والأول توبيخ على الفعل لم لا يفعله.

قال الشيخ رحمه الله:

وأما قولنا: (**ومنها أربعة للمضارعة**، وهي: الهمزة، والنون، والتاء، والياء) .

[١٠٧/ب] فإن هذه الحروف هي التي تكون في أول الفعل المستقبل مثل: «أقوم، ونقوم، وتقوم، ويقوم» وإنما سميت مضارعة لأن بها ضارع الفعل الأسماء، واعرب كما أعربت الأسماء، والمضارعة المشابهة وقد مضى ذكر ذلك.

قال الشيخ رحمه الله:

وأما قولنا: (**ومنها أربعة للإعراب وهي: الواو**، والياء، **والالف**، والنون) .

فإن هذه الأربع هي التي تكون في المُعربات من آخرها فالواو، والياء، والالف، في الأسماء الستة والنون علامة الرفع في الأفعال الخمسة التي ثباتها علامة الرفع وسقوطها علامة الجزم أو النصب.

وأما قولنا: (ومنها أربعة تختص بالفعل من أوله وهي: قد، ولو، والسين، وسوف) .

فإن قد معناها: التوقيع والتقريب مع الماضي مثل: «قد فعل»، [١٠٨/أ] والتقليل مع المستقبل مثل: «قد يفعل».

«ولو» معناها: امتناع الشيء لامتناع غيره مثل: «لو جئتني جئتك» فالمجيء الثاني امتنع لامتناع المجيء الأول، ولو دخلت لم عليها، وعلى جوابها لانقلب المعنى فيها وصار معناهما؛ وجود الفعل لوجود غيره كقولك: «لولم تجئني لم أجئك» فقد كان المجيئان، ولو كانت لم مع الأول دون الثاني مثل: «لو لم تجئ جئتك» لكان الأول قد وقع والثاني لم يقع، وعكسه عكس هذا المعنى، كقولك: «لو جئتني لم أجئك» فالأول لم يكن والثاني قد كان فاعرف ذلك فإنه من اللطيف.

و«السين وسوف» معناها قد ذُكر وهو النفيس وإخلاص الفعل للاستقبال ومنه ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ [الضحى: ٥] ، ولا يجوز دخول هذه اللام على السين وحدها لو قلت: «إن زيداً سيقوم» لم يجز، ويجوز «إن زيداً لسوف يقوم»كالآية، لأن سوف بكونها على ثلاثة أحرف [١٠٨/ب] قد خرجت إلى شبه

الأسماء فجاز أن يدخل عليها لام الابتداء.

قال الشيخ رحمة الله

وأما قولنا: (ومنها ثلاثة للاستفهام وهي: «الهمزة، وهل، وأم، وما عداها استفهم به فليس بحرف) .

فإن هذه الحروف الثلاثة إذا دخلت اللام غيرت المعنى دون اللفظ، لأن الأصل كان قبل دخولها خبراً فلما دخلت على الجملة صارت استفهاماً واستخباراً كقولك: «زيد قائم» ثم تقول «أزيد قائم، وهل قام زيد، وأزيد قائم، أم عمرو»، والحروف في تغير الجمل وترك تغييرها على أربعة أقسام.

حروف تغير المعنى دون اللفظ وهي: «هذه»، وحروف تغير اللفظ دون المعنى وهي: «إن وأن» لأن معناهما التأكيد، والتأكيد لا يغير معنى، وحروف تغير اللفظ والمعنى جميعا مثل: «ليت، ولعل، وكأن» تقول: «زيد قائم» فإذا قلت «كأن زيداً قائم» تغير اللفظ والمعنى كما ترى، [١٠٩/أ] وقد صار المعنى تشبيهاً، ومع ليت تمنياً ومع لعل ترجياً فقد تغير اللفظ.

وأما قولنا: (وما عداها مما يُستفهم به فليس بحرف) .

فهو إشارة إلى التسعة أسماء التي يستفهم بها، وقد شرحت في فصل الأسماء.

وأما قولنا: (ومنها ثلاثة للتأنيث وهي التاء، والألف المقصورة، والالف الممدودة) .

فإن مثال التاء: «قائمة، وامراة، وغرفة، وفسحة، ونسوة، ونسابة، وزنادقة، ومهالبة، وبرابرة» كل هذه تآأت للتأنيث تتفق للدلالات على التأنيث، وتختلف في أشياء أُخر ليس هذا موضع ذكرها، وكلها يُوقف عليها بالهاء، والتأنيث إنما هو بالتاء لا بالهاء خلاف ما يقول الكوفيون: إن التأنيث الهاء لأنهم راعوا الصورة المثبتة في الخط، والبصريون راعوا الأصل وهو الوصل الثابت في النطق [١٠٩/ب] تاءً، والوصل هو الأصل والنطق كذلك ولا يعتبر بعوارض الوقف ومثال الألف المقصورة في التأنيث «حُبلى وحمزى وحُبارى» ونحوه من التأنيث بالألف، والكوفيون يقولون بالياء مراعاة للخط لكونها ياءً في الخط، والبصريون يقولون التأنيث بالألف مراعاة للفظ على ما تقدم.

ومثال الألف الممدودة: «حمراء، وفقهاء، وأنبياء» **فالكوفيون** يقولون: التأنيث

بالهمزة، والبصريون يقولون: التأنيث بالألف الممدودة لأنها التي كانت مقصورة فمُدت لما وقع قبلها ألف المد.

وأما قولنا: (ومنها حرفان للتنفيس، وهما: السين وسوف)

فقد ذكرناهما والفرق فيهما.

فإذا قيل لك: ما الفرق بين الألف في قولك «القائمان»، وفي قولك «يقومان»، والواو في قولك «يقومون، والقائمون» فقل: الألف في قولك «القائمان»، والواو في قولك «القائمون» حرف، وهي في «يقومان، ويقومون» اسم، فإن قيل: دعوى فقل قد قام الدليل على كون «الألف والواو» في الأسماء حروفاً، وهو انقلابها في الجر والنصب إلى الياء لأن التغير إنما هو للحركات والحروف وليست كذلك الألف والواو في «يفعلان، ويفعلون» لأنها ضمائر وأنفس الأسماء لا تنقلب.

وأما قولنا: (إن جملة المرفوعات التي يكون فيها إحدى هذة العلامات سبعة) :

هي «المبتدأ، والخبر والفاعل، وما لم يسم فاعلة، واسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها، والفعل المستقبل» [١١٧/ب] إذا لم يكن معه ناصب ولا جازم، فإنه لما حصرت علامات الرفع بأنها أربع حصرت أيضاً جملة المرفوعات بأنها سبع، فواحد من هذه السبعة؛ فعل وهو الأخير، وستة أسماء وهي الستة الأول، لأن المبتدأ في الغالب لا يكون إلا اسماً، وكذلك الخبر إذا كان مفرداً، وكذلك الفاعل، وكذلك ما لم يُسم فاعله في الغالب وكذلك اسم «كان وأخواتها»، وخير إن مع أخواتها، ولما كانت هذه الستة متواخية رُتبت هذا الترتيب؛ فالمبتدأ والخبر أخوان ومثاله «الله ربنا، ومحمد نبينا» وإنما كانا أخوين لأن كل واحد منها هو الآخر في المعنى وعاملها معنوي، والفاعل، واسم ما لم يسم فاعله أخوان، لأن الاسم في كل واحد منها برتفع باسناد الفعل إليه المقدم عليه مثل: «ضرب زيد عمرو، وضرب عمرو» فضربت؛ فعل ماض، وزيد مرفوع بإسناد الفعل إليه، [١١٨/أ] وكذلك «ضرب عمرو» واسم كان مع أخواتها، وخبر إن مع أخواتها أخوان لأن المنصوب في كل واحد منها هو المرفوع إذا قلت: «كان زيد قائماً، وإن زيداً قائم» ونحوه، وإنما كان هذان الضربان مشبهين بالفاعل الحقيقي، لأن «كان وأخواتها» ليست بأفعال حقيقية.

وإنما هي أفعال موضوعة للزمان مجردة من معنى الحدث، و«إن وأخواتها»

حروف فلذلك كان مرفوعها مشبهاً بغيره لا حقيقياً في نفسه فقد صار الرفع الحقيقي للاربع الأول أعني: «المبتدأ والخبر والفعل والفاعل» وما لم يسم فاعله، والأصل أيضاً في هذه الأربعة إنما هو للمبتدأ وللفاعل لأن الخبر محمول على المبتدأ، وما لم يسم فاعله قائم مقام ما لم يسم فاعله فقد عاد أصل الرفع للشيئين المبتدأ وما حمل عليه، والفاعل وما أقيم مقامه فوجب حينئذ معرفة الفرق بين عامل المبتدأ وعامل الفاعل فعامل المبتدأ معنوي وعامل الفاعل لفظي فإذا قلت: [١١٨ /ب] «الله ربنا ومحمد نبيا» فاسم الله تبارك وتعالى مرفوع بالابتداء وهذا الابتداء الذي نشير إليه معنوي، وهذا المعنوي هو كون الاسم على هذه الصفة مبتدأ به مخبراً عنه بغيره مجرداً من العوامل اللفظية، لأنه لو دخل عليه عامل لفظي من باب «كان وأخواتها» أو«ظنت وأخواتها» لأن تقع حكم الاسم أن يكون خبراً وصار معمولاً لذلك الفعل اللفظي والحرف اللفظي وسترى هذا في فصل العوامل وإنما القصد هاهنا حصر المرفوعات وهي لا تخلو من هذه الأقسام السبعة

وأما قولنا: «الفعل المستقبل يرتفع بالمعنى وهو وقوعه موقع الاسم».

وذلك إذا لم يكن معه ناصب ولا جازم مثاله: «هو يفعل، ويضع» فجملته أن المعرب من الكلام صنفان الأسماء المتمكنة، والأفعال المضارعة.

«فالأسماء المتمكنة» هي: الأقسام العشرة المذكورة في الأول من المقدمة، [١١٩/أ] وكلها يجوز استعمالها في هذة المرفوعات الستة فيحصل لك من الأصل ثمنون ميلة، «عشرة في المبتدأ»، و«عشرة في الخبر»، و«عشرة في الفاعل»، و«عشرة فيما لم يسم فاعله»، و«عشرة في اسم كان»، و«عشرة في خبر كان»، و«عشرة في اسم إن»، و«عشرة في خبر إن»، فإن خالفت تفرع ذلك، وخرجت إلى ما يحصى كثرة لكن هذا تنبيه على استعمال المسائل مثل: «فلسن جيد خير من رديء والفلس الجيد خير من الرديء، وأحمد رجل جيد، والمسلمات مؤمنات، والقاضي عادل، والفتى نشيط، والحُبلى مثقلة وأخوك فلان، والزيدون قائمون»، كل هذا مبتدأ وخبر، وكذلك إذا استعملتها إخباراً، وكذلك إذا استعملتها فاعلات، وكذلك في بقية في بقية الأبواب الستة استعمالها على حد ما يوجبه حكم كل باب منها فإذا صح لك [١١٩/ب] ذلك في باب الأسماء المظهرات انتقلت إلى الأسماء المضمرات ثم إذا فرغت من المضمرات انتقلت إلى أسماء الإشارة ثم إلى الأسماء الموصولة، فأما

الاستفهامية فلا مدخل لها في باب الفاعل، ولا في باب ما لم يسم فاعله، ولا في باب كان وأخواتها، ولا في باب إن وأخواتها، وإنما تقع أسماء الاستفهام في باب المبتدأ، لأن المبتدأ أول وأسماء الاستفهام لها صدر الكلام مثل: «من عندك»، وتقع خبراً مثل: «أين زيد»، لأن الخبر قد يتقدم على المبتدأ.

وقد تجتمع المسائل الكثيرة في مسألة واحدة فيكون الكل مبتدأ مثل: «زيد، والرجل، وأحمد، والمسلمات، والقاضي»، وكذلك البقية ثم تقول عندي وأتى بالخبر، وتقول «هذا زيد، والرجل، وأحمد والمسلمات، والقاضي» وتسوق الباب إن شئت فيكون خبر المبتدأ الذي هو هذا وكذلك في باب الفاعل وبقية الأبواب، [١٢٠/أ] وإنما أشير إلى مثل هذا التدرب بالمسائل فهذه أحكام في الأسماء المعربة وغير المعربة.

وأما **الفعل المستقبل**: فرفعه من جهة واحدة وهو وقوعه موقع الاسم، وهو إذا لم يكن معه ناصب ولا جازم، فإذا قلت «هو يفعل» فهو اسم مضمر مبتدأ مرفوع الموضع، «ويفعل» فعل مستقبل مرفوع لأنه لا ناصب معه ولا جازم، وموضعه موضع خبر المبتدأ ولو وقع صفة لكان كذلك مثل: «هو رجل يفعل» فـ «يفعل» مرفوع وموضعه موضع صفة الرجل وإذا وقع خبراً لـ كان فهو كذلك مثل: «كان زيد يفعل» إلا أن موضع يفعل نصب في التقدير لكونه خبراً لـ كان، وكذلك إذا وقع في باب إن كان على حاله وموضعه رفع ولأن خبر إن مرفوع مثل: «إن زيداً يفعل» ولو دخل الناصب لنصبت وقلت: «إن زيداً لن يفعل» واعتقدت أن موضع الجملة التي هي خبر رفع التقدير «إن زيداً غير خارج» وكذلك [١٢٠/ب] مع الجزم «إن زيداً لم يخرج» موضع الجملة رفع فلا يختلف الحكم في الأصول المفردة من جميع ما ذكرت.

وأما قولنا: فهذه جملة المرفوعات، وما عداها فمبني على الضم، وليس بمرفوع وذلك ثلاثة أنواع.

نوع من الأسماء المناداة: وهو كل اسم مفرد معرفة أو مخصوص مثل: «يا زيد، ويا رجل».

ونوع من **الظروف**: وهو كل ما قطع من الإضافة مثل: «قبل، وبعد»، ونوع من المضمرات وهو تاء ضمير المتكلم مثل: «فعلت» ونون ضمير الجماعة مثل: «نحن،

وكاف خطاب الاثنين، فالجماعة، والتاء» من قولك: «انتما، وانتم، وانتن، ورآيتكما، ورايتكن» إن الغرض في ذكر هذة الاشياء إعلامك الفرق بين الآلات، آلات البناء، وآلات الإعراب فآلات الإعراب تسمى رفعاً ونصباً وجزماً وجراً.

ونون الوقاية التي تقع عليها كسرة الياء ولا يجوز حذف هذه النون لغير ناصب لو قلت: «أنت تضربيني» لم يجز وكذا «يضربانى» لأنك حذفت النون التي هو علامة الرفع ولا يجوز حذف علامة الرفع بغير عامل، فأما في قراءة من قرأ «**أَتُحَاجُونِّي**» بتخفيف النون فإن المحذوف هي النون الثانية، ولا يجوز أن تكون المحذوفة هي النون الأولى لأن الأولى علامة الرفع لا يجوز زوالها إلا بعامل أو ما يوجب زوالها.

وأما قولنا: (وجملة المنصوبات التي يكون فيها إحدى هذه العلامات المذكورة أحد عشر) .

فإنه لما حضر فيما تقدم علامات الرفع والمرفوعات حصر في هذا الفصل أيضاً علامات النصب والمنصوبات، فعلامات النصب خمس وقد ذكرت **أحد عشر** «المفعول [١٢٥/ب] المطلق، والفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له والمفعول معه، والحال، والتميز، والاستثناء، وخبر كان وأخواتها، واسم إن وأخوتها، والفعل المستقبل إذا كان معه ناصب» فالجملة الأولى هي الحقيقة، والستة التي بعدها مشتبهة بالمفعول الحقيقي لأن في الفعل على كل منها دلالة قوية فهي تدل على المفعول المطلق بلفظه مثل: «ضربت زيداً»، وعلى المفعول فيه وهو: ظرف الزمان والمكان محلة، إذ لا يفعل فعل إلا في زمان أو مكان مثل: «فعلت كذا» ويدل على المفعول له بعلته إذ لا يفعل الفاعل فعلاً إلا لعلة ما لم يكن ساهياً أو مجنوناً مثل: «فعلت كيت وكيت» مثل: «جئتك ابتغاء الخير»، ونحوه والمفعول معه: يدل على ما يصاحبه بحكم القرينة والصحبة مثل: «استوى الماء والخشبة» فلما كانت هذه الخمسة يدل عليها الفعل [١٢٦/أ] دلالة قوية كانت هي المفعولة الحقيقة، والستة التي بعدها مشبهة بالمفعول على ما ياتي بيانه.

❖ ❖ ❖

قال الشيخ رحمة الله

(فالأول: يذكر للبيان عن تأكيد فعله أو عدد مراته أو بيان نوعه) .

فالتأكيد «ضربت ضرباً، وأكلت أكلاً»، وعدد المرات مثل: «ضربت ضربة، وأكلت أكلة»، وبيان النوع مثل: «ضربت ضرباً شديداً»، نعت وبيان للضرب الذي هو مصدر، وجميع هذه الأقسام منصوبة بالفعل المذكور انتصاب المفعول المطلق، وإنما سمي مفعولاً مطلقاً لأن الفعل انطلق عليه من غير تقيد بحرف لا في اللفظ ولا في المعنى، فلا في اللفظ ظاهر ولا في المعنى لأنه لو قيل: «من فعل الضرب لقلت فعله فلان» بخلاف المفعول به وما عداه من المفعولات لأنه يقال فيما عداه بمن فعل الفعل فتأتي بالباء في أي زمان فُعل [١٢٦/ب] الفعل فتأتي بفي وفي أي مكان فعل الفعل فتأتي بالحرف ولأي أمر فعل الفعل فتأتي باللام ومع أي شيء فُعل الفعل فتجد هذه المعاني كلها مقيدة بحرف خلاف المصدر الذي انطلق الفعل عليه لنفسه فلذلك سمي مفعولاً مطلقاً.

الثاني وهو **المفعول به**: يذكر للبيان عمن وقع به الفعل، ولما كان الفعل يقع على واحد، ويقع على اثنين متفقين، ويقع على اثنين مختلفين ويقع ثلاثة مختلفين ومتفقين، ويقع على شيء بواسطة، وعلى شيء بغير واسطة احتجنا إلى أن نمثل في هذه المقدمة من كل مثال لتقيس عليها المثل فمثال ما يتعدى إلى واحد: «ضربت زيداً»، لأن ضربت يقتضي مضروباً فنصبه، وكذلك جميع أفعال الحواس الخمس وهي: «نظرت وشممت، وذقت، وسمعت» لأن النظر يقتضي منظوراً، والشم يقتضي مشموماً، والذوق يقتضي [١٢٧/أ] مذوقا، واللمس يقتضي ملموساً، والسمع يقتضي مسموعاً، فنصبت جميع ذلك فقلت: «نظرت الشخص، وشممت الطيب، وذقت الطعام، ولمست الجسم، وسمعت الصوت»، وتفضية هذه العمومات تجري مجراها فقس عليها نظائرها، وكذلك ما كان من معاني هذه الأفعال وإن لم تكن من لفظها فإنها تجري في التعدي مجراها، ومثال ما يتعدى إلى اثنين مختلفين: «أعطيت زيداً درهماً، وكسوت عبد الله ثوباً» ونحوه مما ليس المفعول الأول هو الثاني، وليس الثاني هو الأول، والأول فاعل بالثاني في المعنى لأنك تقول: «أعطيت زيداً الدرهم، فأخذه منك، وكذلك كسوته ثوباً لأنك الكاسي وهو المكسو»، فكل ما كان من هذا النوع جاز أن يأتي بالمفعولين جميعاً وهو غاية البيان

في مثلهما وجائز أن لا تاتي بهما جميعاً وهو غاية الإبهام في مثلهما فتقول: «أعطيته» وجائز أن تقتصر على [١٢٧/ب] أحدهما وهو التوسط في البيان مثل: «أعطيت زيداً»، ولا تذكر ما أعطيته، و«أعطيت درهماً» ولا تذكر من أعطيته، وأكثر ما تترك هذه الأشياء اختصاراً، وإلا فالكلام موضع للبيان ومن هاهنا يختلف المفسرون في تفسير الجملة الواحدة اختلافاً كثيراً عند حذف مفعولاتها ومعمولاتها التي تقتضيه، فيفسر كل واحد منهم بما يوضحه له الدليل الشرعي أو الكلي، ومثال ما يتعدى إلى المفعولين متفقين «ظننت زيداً عالماً»، وما كان من بابه مثل: «حسبتُ، وخلتُ، وعملتُ، ورأيتُ، ووجدتُ وزعمتُ، ونبئتُ، وأُنبئت، وأُريت، وأُعلمت، وخُبرت، وأُخبرت، وحُدثت» فهذه الأربعة عشر إذا ذكرت أحد المفعولين لم يكن بد من ذكر الأخر معه لأن الأصل هو الابتداء، والخبر قبل دخول هذا الفعل عليه فكما أن المبتدأ لا بدّ له من الخبر والخبر لا [١٢٨/أ] بد له من المبتدأ كذلك إذا ذكرت أحد المفعولين لم يكن بد من ذكر الآخر فإن حذفتهما معاً جاز، وكان بمثابة من لم يذكر مبتدأً وخبراً بالجملة بل اقتصر بالإخبار بالظن ولم يذكر من ظن ولا ما ظن، ومثال ما يتعدى إلى ثلاثة: «أعلمت زيداً عمراً قائماً»، وأخواتها من «أريت، وأنبأت، وأخبرت، وخبرت، وحدثت» كلها يتعدى إلى ثلاثة، وكان أصله قبل الهمزة بالتضعيف يتعدى إلى اثنين على ما تقدم فكسبت الهمزة مفعولاً ثالثاً.

والمفعول الثالث الذي يشير إليه هو من قولك: «علم زيد عمراً منطلقاً»، ثم تقول: «أعلمت زيداً عمراً منطلقاً»، فزيد الذي كان فاعلاً في الفعل الثلاثي صار هناهنا مفعولاً أولاً مع الفعل الرباعي، ولهذا اختلفوا في المفعول الأول هل يجوز حذفه أو لا يجوز على قولين، ولم يختلفوا في المفعول الثاني ولا في المفعول الثالث إنه لا يجوز حذفه لأن أصل، [١٢٨/ب] الاثنين الأخرين من المبتدأ والخبر فقد عاد إلى حكم الأصل فقس على ذلك، ومثال ما يتعدى بواسطة: «مررت بزيد، ونزلت على عمرو»، ولأن هذا الفعل لا يمر على ممرور به بنفسه ولا منزول عليه بنفسه فلذلك احتاج إلى واسطة، ولو أردت أن تعديه بالهمزة لم يجمع بينها وبين حرف الجر لأن القصد تعدية الفعل فبأي شيء حصل أعني عن غيره، ولم يجمع بينه وبينها فمن هاهنا يقول: «أدخلت زيداً الدار، ودخلت بزيد الدار»، ولا يجوز

«أدخلت بزيد الدار» فجمع بين الهمزة والباء، ومثال ما يتعدي بنفسه تارة، وتارة بحرف جر، وهي أفعال قليلة محفوظة لا يقاس عليها مثل: «شكرت زيداً، وشكرت لزيد، ونصحت زيداً، ونصحت لزيد، وكلت زيداً وكلت لزيد ووزنته، ووزنت له»، وإنما كان هذا مسموعاً غير مقيس لأنه ينبغي أن يكون [١٢٩/أ] دلالة الفعل دلالة متفقة غير مختلفة، ودلالة المتعدي دلالة المتسلط بنفسه، ودلالة المتعدي بحرف جر دلالة المتسلط بغيره، فلذلك وقف على هذا المسموع، والمنادى المضاف، والمتعجب منه يلحق المفعول به مثل: «ما أحسن زيداً قائماً» وإنما كان ملحقاً به لأن أصله «حسن زيد» فلما دخلت الهمزة عدتة ولزمت طريقة واحدة، وجعلناه لاحقاً بالفعول به ولم نجعله حقيقياً في بابه لأنه قد عرضت له أشياء تمنع من التصرف فيه بالتقديم والتأخير.

قال الشيخ رحمة الله

(والمنادى المضاف، والمشبه به يلحق به أيضاً مثل: «يا عبد الله، ويا رفيقاً بالعباد) .

لأنه حرف النداء ناب مناب الفعل فكانه قال أُنادي عبدالله، وأدعو رفيقاً بالعباد فناب الحرف عن الفعل فكان ملحقاً ولم يكن حقيقياً في كونه مفعولاً به.

والثالث: يذكر للبيان عن أي [١٢٩/ب] زمان وأي مكان وقع فيهما الفعل مثل: «قمت يوم الجمعة أنا وفلان» ونحوه فهذا هو **المفعول فيه** وهو: ظرف الزمان والمكان لأن ظرف الزمان ما تقضت عليه الليالي والأيام، فظرف المكان ما استقر فيه وتصرف عليه، لكن ظرف الزمان يتعدى إليه الفعل بنفسه منهما كان أو مختصاً مثل: «قمت يوم الجمعة، وقمت يوماً من الايام» لأنه يدل عليه دلالة قوية وهي دلالة الصيغة، وليس كذلك مع المكان لأنه يتعدى إلى المبهم بنفسه، وهي الأقطار الستة مثل: «قمت أمام فلان، وخلفه، ويمينه، وشماله، وفوقه، وتحته» إذ لا يخلو فعل من هذه الأفعال أن يكون في أحد هذه الأقطار فهو يقتضيه فلذلك تعدى إليه، وليس كذلك الأمكنة المخصوصة التي لها أقطار تحصرها، ونهايات تحيط بها مثل: «الدار، والبلد، والمسجد، والسوق، وما أشبه ذلك لأنه ليس للفعل دلالة عليها بل يصلح لها ولغيرها فجرت مجرى [١٣٠/أ] «مررت بزيد» الذي لا يتعدى إلى «زيداً» لا بحرف الجر فلذلك تقول: «قمت في الدار، وفي البلد، وفي السوق، وفي

المسجد»، ولا يجوز حذف الجر فاعرف الفرق بين المبهم والمختص فإنه أصل كبير، فأما قولهم «دخلت البيت، وذهبت الشام» ففعلان موقوفان على السماع، وأصلهما يتعديا بحرف الجر وأن تقول: «دخلت إلى البيت، وذهبت إلى الشام» ولكنه اتبع في حذف حرف الجر مع هذين الفعلين لكثرة الإستعمال، ومن الناس من يجعل «دخلت» متعدياً بنفسه لما رأى استمرار ذلك وانتشاره، وليس بصحيح عند المحققين لأن ضد «دخلت» «خرجت» ونظيره «غرت»وكلاهما لا يتعدى إلا بحرف الجر مثل: «خرجت من الدار، وغرت في الدار»، وكذلك ينبغي أن يكون دخلت ولأن مصدر دخلت على الدخول والغالب على أوزان المفعول ألا يتعدى فعله مثل: قعد قعوداً، ومضى مضياً وما [١٣٠/ب] أشبه ذلك، ومتى كنيت عن ظرف الزمان والمكان وأنت تريد الظرفية أعدت فيه ذكر الجار، لأنه ليس في المضمر دلالة على الظرفية، فلذلك تقول: «قمت فيه» وأنت تعني زماناً، «وقمت فيه» وأنت تعني مكاناً خلفاً أو أماماً لأن المضمر يرد الأشياء إلى أصولها والأصل في الظرفين من الزمان والمكان أن يكونا متضمنين لـ «في» لأن في حرف معناه الوعاء.

والرابع: «يذكر للبيان عن علة الفعل وعذره مثل: «جئته قضاء حقه، وكلمته طمعاً في بره» فهذا هو **المفعول له** وشرطه أن يكون مصدراً من غير لفظ الأول مقدراً باللام عذراً لفعلك وجواباً لقائل قال: «لم فعلت» وهذا كله موجود في قولك: «جئته قضاء حقه»، لأن القضاء مصدر ليس من لفظ جئت وتقديره باللام أي؛ لقضاء حقه وهو عذر لمجيئك لأنك لم تجئ إلا لقضاء الحق وهو جواب القائل [١٣١/أ] قال «لم جئت فقلت قضاء بحقه» وكذلك «كلمته طمعاً في بره»، والشرائط الخمس موجودة، وكذلك كل مفعول له كان مصدراً مثل: -قوله تعالى- ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] فحذر الموت مصدر فيه الشرائط كلها وقد يأتي بغيرمصدر فلا يكون بد من الكلام اللام كقولك: «جئتك لزيد» أي؛ لأجل زيد فهذا فيه أربع شرائط ولزمت اللام لتدل على المفعول له، لأن المختص بهذ الباب هو«اللام» كما أن المختص بالظرف هو«في».

والخامس: يذكر للبيان عن مصاحبة الفعل ومقاربته مثل: «استوى الماء والخشبة»، و«خلى زيد ورأيه»، فهذا مفعول معه وإنما سمي مفعولاً معه لأنه يقدر

جمع والأصل «استوى الماء مع الخشبة» فعملت ثلاثة أشياء ومثله «خلى زيد ورأيه» في [١٣١/ب] العمل، ومثله كل مفعول معه ومثله: - قوله تعالى-﴿**فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ**﴾ [يونس: ٧١] أي؛ مع شركائكم، وإنما لم يكن الشركاء معطوفين على الأمر لأن العرب تقول: «أجمعت أمري، وجمعت شركائي»، فلو كان معطوفاً على الأمر لصار التقدير أجمعوا امركم واجمعوا شركائكم وهذا خلافاً للغة المستقرة، فأما من قرأ «وشركاؤكم» بالرفع فإنه معطوف على الضمير في «أجمعوا»، وهو الواو ولم يحتج إلى تأكيد لأن طول الكلام قد سد مسد التأكيد، وأما قوله تعالى: ﴿**فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ**﴾ [هود: ١١٢] فإنه يحتمل تأولين أن يكون مفعولاً معه أي؛ «فاستقم مع من تاب معك كما أمرت» فتكون من في موضع نصب، ويجوز أن تكون «من» مقطوعة على موضع ضمير الفاعل في «فاستقم» فتكون في موضع رفع أي؛ «فاستقم أنت ومن تاب معك كما أمرت» وسد طول الكلام.

مسألة:

قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَاناً عَرَبِيّاً﴾ فـ هذا مبتدأ، وكتاب خبر، ومصدق نعته ولسان حال في أحد الوجهين لأنك لما نعت اللسان بعربي، والصفة والموصوف كالشيء الواحد صارت الحال بالمشتق وصار عربياً هو المعطى لكون اللسان حالاً وليست حقيقة اللسان أن يكون حالاً لكونه جامداً لولا ما ذكر من الصفة، وقوله: ﴿**وَهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً**﴾ [البقرة: ٩١] حال من الحق موكدة فهو مبتدأ، والحق الخبر، ومعلوم أن الحق مصدق فلم تفد هذه الحال إلا التأكيد، لأنها لا تنتقل والعامل فيها معنى الجملة التي دل عليها هو الحق، فلم يجز تقديمها على الحال، ولا على ما قبله لأن العامل معنى فلم يتقدم معموله عليه فاعرف ذلك، وشرطه أن يكون نكرة مشتقة تأتي بعد معرفة قديم الكلام دونها مقدرة بـ «في» منتقلة فالعلة في كونها نكرة أنها فضلة في الخبر وأصل الخبر أن يكون نكرة فلذلك يجب في فضلته، [١٣٣/ب] ولأنها مشبهة للتميز في البيان فوجب أن يكون نكرة كالمتميز.

فإن قيل: فما تصنع بقولهم «رجع عودهم على بدئه وطلبته طاقتك وجهدك» (١) وأدخلوا الأول فالأول، ونحوه هذه أحوال وكلها معارف قيل ليست

---

(١) أسرار العربية (١/١٧٩).

بأحوال على الحقيقة، وإنما هي معمولة للأحوال والتقدير «رجع يعود عوده، وطلبت تجتهد جهدك» أي؛ مجتهداً جهدك فأدخلوا الأول فالأول أي؛ ادخلوا مرتين الأول فالأول فحذفت هذه الاحوال، وأقيمت معمولاتها مقامها فالحال باقية على تنكيرها والعلة في كونها مشتقة كما ذكر أنها صفه في المعنى، وأصل الصفات أن تكون بالمشتقات.

فإن قيل: فما تصنع بقوله - سبحانه- ﴿هَـٰذِهِ نَاقَةُ اللَّـهِ لَكُمْ آيَةً﴾ فآية حال وليست بمشتقة قيل: هي هذا في معنى المشتق لأن الآية العلامة، والعلامة اسم واقع موقع المصدر.

❖ ❖ ❖

مسألة: كل حال بعد العامل وهو«ذا، أو ها»، وكذلك يجوز «ها ضاحكاً ذا زيداً» إن كان العامل جاز لأنه قبله وإن كان العامل ذا لم يجز فقس على ذلك.

ويجري مجرى اسم الإشارة الظرف، وحروف الجر إذا وقعت أخباراً كقولك «زيد في الدار ضاحكاً» فضاحكاً حال، والعامل فيه في الدار النائب عن الاستقرار، ولا يجوز بحال «ضاحكاً زيد في الدار» فإن قلت زيد ضاحكاً في الدار فوسطت الحال فالأخفش يجيزها، وسيبوبه لا يجيزها فعلة سيبوبه ظاهرة وهو: أنه قد تقدمت الحال على عاملها المعنوي، وعلة الأخفش: أن تقدم الحال على أحد الخبرين كلا تقدم، لأن زيداً مبتدأ فهو مطالب بخبره، وخبره في نية التقدم إلى جانبه، وإذا كان في نية التقدم إلى جانبه صارت الحال كأنها بعدهم فاعرف ذلك.

فإن قلت «إن في الدار زيد» فاتفق الكل على إجازته، [١٣٥/ب] وإن كانت متوسطة لأنها على المذهبين بعد العامل وهو الظرف، وإن كان المذهبان مختلفين وبالله التوفيق.

والسابع: يذكر للبيان والتفسير والتبيين للجنس وشرطه «أن تكون نكرة جنساً مفرداً مقدراً بمن مفسراً لمعدود، أو موزون، أو مكيل، أو ممسوج، أو مقدور بالممسوج، أو لشيء مبهم» وهو يقع بعد الفاعل مثل: «تفقأ زيد شحماً»، وبعد النون في مثل: «عشرين درهماً»، وبعد التنوين في مثل: «رطل زيتاً» وبعد المضاف في مثل: «لله درك فارساً»، وبعد المقدر بالتنوين في مثل: «أحد عشر رجلاً» فإن العلة في المجيء بالتميز هو: للبيان، والبيان يسمي تفسيراً أو تبييناً فإذا قلت:

«عشرون درهماً» فإن شئت قلت نصبت على التميز، وإن شئت قلت على التفسير أو على التبيين كله بمعنى واحد، والعلة في كونه نكرة شبهه للحال لأنه مبين كتبيين الحال، وإن اختلفت الطريقتان فالحال تبين الهيئة الفاعل، [١٣٦/أ] والمفعول، والتمييز بتبيين جنس الشيء المستقر في نفسه والعله في كونه جنساً أنه مقدر بمن، ومن تدخل على الأجناس والعلة في كونه مفرداً استغناؤه بالمفرد عن الجميع، ومثال كونه المعدود قولك «هؤلاء عشرون رجلاً، وثلاثون امرأة»، وكذلك في جميع الأعداد كان أصله «عشرون من الرجال» فحذفت من والتعريف ولفظ الجميع، واستغنى بواحد عن جميع ذلك ومثال كونه مفسراً للموزون «هذا رطل زيتاً، واوقية ذهباً»، ومثاله تفسيره للمكيل «هذا إردب قمحاً، وويبه براً» وشبهه، ومثاله تفسيره للممسوج «ما في السماء قدر راحة سحاباً، وما في الأرض قدر قبضة نباتاً» ومثال المقدر بالممسوج «على التمرة مثلها زيداً على مثلها دهناً»، ومثال التفسير لشيء مبهم «عليه شعر كلبين» فجميع هذه المنصوبات [١٣٦/ب] على التميز، والتفسير للاسم لا يجوز تقديمها على شيء من مفسراتها فأما وقوع التمييز بعد الفاعل مثل: «تفقأ زيد شحماً، وتصبب عرقاً»، فإن في تقديم هذا التمييز على عامله خلافاً، **فمذهب سيبويه** أنه لا يجوز تقديمه على عامله، وهو الصحيح لا يجوز «شحماً تفقأ زيد» ولا «عرقاً تصبب عمرو» لأن هذا التمييز فاعل في المعنى، والفاعل لا يتقدم على فعله.

فإن قيل: كيف كان فاعلاً في المعنى، ومن أين صار منصوباً بعد أن كان مرفوعاً قيل الأصل في «تفقأ زيد شحماً، تفقأ شحمُ زيدٍ» فالشحم مرفوع بتفقأ، لأن التفقؤ منسوب إليه ثم اتسع في هذا الكلام بأن قدم المضاف إليه وهو«زيد» الذي كان مجروراً بالإضافة فارتفع بالتفقوء فصار «تفقأ زيد» والفعل لا يكون له فاعلان على غير جهة الاشتراك، [١٣٧/أ] فخرج الشحم مميزاً منصوباً **بالبطلان** رفعه **والبطلان** جره، فلم يبق إلا صحة نصبه، **وابو العباس المبرد:** يجيز تقديم المميز في هذا على عامله ولا يمنع بل يقول شحماً تفقأ زيد ويُنشد.

وما كان نفساً بالفراق يطيب [1]

(١) الخصائص ج٢/ص٣٨٤.

وليس في البيت دليل لأن الشعرْ أولا يحتمل فيه ما لا يحتمل في غيره، ولأن الرواية.

وما كان نفسي بالفراق تطيب.

فاعرف مذهب سيبويه وتمسك به فإنه المعتمد عليه.

وأما وقوعه بعد النون في مثل: «عشرين درهماً»، وبعد التنوين في مثل: «رطل زيتاً» فإن هذا وشبهه لا يجوز تقديم التمييز فيه بوجه، لأن العامل فيه اسم غير متصرف وإنما عمل شبهتي ولذلك قلنا أن التمييز ينتصب على الشبه بالمفعول، وكان الأصل أن يكون مجروراً بحرف أو إضافة، فالجر مثل: «عشرون من الدراهم»، والإضافة [١٣٧/ب] مثل: «رطل زيتٍ» فلما دخل التنوين بطلت الإضافة، وكذا بعض المضاف من قولهم «لله درك فارساً» فلما حجزت الإضافة إلى الكاف بين «الدر، وفارس» خرج منصوباً بعد المضاف إليه كما خرج بعد التنوين، وكونه بعد المقدر بالتنوين في الأعداد المركبة، وغيرها في مثل: «أحد عشر إلى سبعة عشر» لأن تنوين هذا مقدر، وأصله «واحد وعشرة، وتسعة وعشرة» فضمن معنى الحرف الذي هو«الواو» فبُني، وخص بالبناء على الحركة لأن له أصلاً في التمكين وخص بالفتحة طلباً للخفة لأنها ثلاثة أشياء جعلت شيئاً واحداً، ولا يجوز بحال «أحد عشر الرجل» لأن التمييز لا يكون معرفة، وكذلك جميع المميزات، **فإن قيل**: فما نصنع بقوله - تعالى- ﴿**إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ**﴾ [البقرة: ١٣٠] ﴿**بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا**﴾ [القصص: ٥٨] ، ونحوه **قيل**: هذا ليس عند المحققين منتصباً على التمييز لتعريفه

مسألة: إذا قلت: «قام القوم إلا زيداً» فزيد بعض مخرج من كل الذين هم القوم بلفظة إلا أو بما جرى مجراها، وكذلك ﴿**فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً**﴾ [البقرة: ٢٤٩] فـ«إلا» وهي الحرف أخرجت البعض وهو قليل من الكل وهو الضمير في قوله﴿**فَشَرِبُوا**﴾ فالمستثنى هو الاسم الواقع بعد «إلا» والمستثنى منه هو الاسم الواقع قبل «إلا».

والاستثناء: هو«ما دل عليه معنى إلا لأنها إن دخلت على نفي أخرجت ما بعدها إلى معنى الموجب» مثل: «ما قام أحد إلا زيد»و﴿**مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ**﴾ [النساء: ٦٦] فالموجب لهم الفعل هوالقليل.

وأما قولنا: (**فأما الناصب للمستثنى في الموجب**) إذا قلت: «قام القوم إلا زيداً»، ﴿**فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً**﴾ [البقرة: ٢٤٩] فهو الفعل المتقدم بتوسط إلا لأن الفعل لما لم يكن [١٣٩/ب] متعدياً إلى ما استثني قوي بالحرف، فصار متعدياً وهو أشبه الأبواب بباب المفعول معه من قولك: «استوى الماء والخشبة» في كون الواو مقوية للفعل، كما قوت الواو الفعل حتى نصب المفعول معه، كذلك قوت إلا الفعل حتى نصب زيداً، هذا هو مذهب صاحب الكتاب في كل ما يجري هذا المجرى، وخالفه **أبو العباس** فقال: الناصب للاستثناء معنى إلا استثنى كأنه قال: «قام القوم استثنى زيداً»، وهذا غير صحيح لأن معاني الحروف لا تعمل شيئاً في المفعول به.

ألا ترى أن حروف الاستفهام «لا يعمل ما فيها من معنى استفهم»، وإن حروف النفي «لا يعمل ما فيها من معنى انفي»، وإن حروف الشرط «لا يعمل ما فيها من معنى اشترط»، وإن حروف العطف «لا يعمل ما فيها من معنى عطفت أو جمعت».

فالقول بما قال: **أبو العباس** يؤدي إلى خرق عظيم لا رفع له، ولو كان هذا المعنى صحيحاً [١٤٠/أ] لوجب أن ينصب في النفي أيضاً، إذا قال: «ما قام أحد إلا زيد» لأن إلا بمعنى الاستثناء أيضاً في عدم القول بنصب ذلك دليل على فساد المذهب.

فإن قيل: فما جملة المواضع التي يكون ما بعد إلا فيها اسماً منصوباً على هذه القضية.

قيل: جملة المواضع الأربعة المذكورة، وما كان في معناها مثال الموجب: «قام القوم إلا زيداً»، وتجري مجراه الأوامر كلها مثل: «قوموا إلا زيداً»، ومثال ما هو في تأويل الموجب: «ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيداً»، فتأويل ما أكل أحد إلا الخبر، كل أحد أكل الخبز، وإذا كان تأويله تأويل الموجب كان ما بعد إلا منصوباً، ومثال الاستثناء المقدم: «ما لي إلا الله راحم، وما لي إلا العسل شراب»، وما كان أصله ما لي راحم إلا الله بالرفع وكان رفعه على البدل فلما تقدم بطل أن يكون [١٤٠/ب] بدلاً لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه، ولما بطل نصب لأن الأصل في الاستثناء أن يكون منصوباً في الموجب فحمل على الأصل وقد يجوز النصب وإن كان متأخراً، ألا تراك تخبر؛ ما لي راحم إلا الله، والله وما لي شراب إلا العسل

والعسل بالوجهين بالرفع والنصب، فلما قدمت وقد بطل البدل قوي الوجه الضعيف وهو النصب فصار لا يجوز غيره، ومثله الحال من النكرة ضعيفة إلا إذا تقدمت قويت مثل: «ما جاء في رجل ضاحك» ولأن يحسن «جاءني رجل ضاحكاً»، وإن قدمته نصبه لا غير فقلت: «جاءني ضاحكاً رجل» فصار الوجه الضعيف قوياً لا يجوز غيره كذلك مسئلتنا في الاستثناء.

ومثال **الاستثناء المنقطع**: «ما بالدار أحد إلا حماراً» فرقوا بين الاستثناء من الجنس، وبين الاستثناء من غير الجنس، فما كان جنساً جاز فيه البدل مثل: «ما في الدار أحداً إلا زيد» وما كان [١٤١/أ] غير جنس كـ «الحمار»، وشبهه لم يجز البدل، واذ لم يجز البدل نصبت، واعتقدت أن إلا بمعنى: لكن فقلت: «ما بالدار أحد إلا حماراً»، وهذا مذهب الحجازيين، ومذهب بني تميم في هذا ليس من الجنس إنه على قسمين ما كان منقطعاً بالكلية ليس من الأحدين ولا مما يصحب الأحدين، ولا يجوز إلا النصب.

مثل: «ما بالدار أحد إلا يخطف وما كان مما يتبع الأحدين المقدرين، وبما يتبعهم كأنه قال: «ما بالدار أحد، ولا ما يتبع الأحدين إلا حمار».

ومثال ما يأتي بعد تمام الكلام: «ما قام أحد إلا زيداً»، فالكلام قد تم بقولك «ما قام أحد» فجاز نصب «زيد» والأجود رفعه.

ومثاله قراءة الأكثر ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦] بالرفع على البدل من الواو وابن عامر نصب، لأن الكلام قد تم بالفعل والفاعل قبل الاستثناء فجرى مجرى قولك ما قام أحد إلا زيداً في الجواز ولو أسقط أحداً، والضمير من فعلوه لم [١٤١/ب] يجز إلا الرفع إجماعاً مثل: «ما قام إلا زيداً، وما فعله إلا قليل» لأن النصب هاهنا يخلي الكلام من فاعل للفعل، والفعل لا بدّ له من فاعل، وخاصاً إذا كان الفعل مفرغاً ومهيأً لاستدعائه، فهذه وجوه المواضع التي تكون بعد إلا منصوباً فقد كشفتها لك ثم ما عدا ذلك يكون محمولاً على قضية البدل، والعامل الذي قبله وهو أنه متى كان الكلام غير موجب من استفهام أو نفي أو نهي كان ما بعد إلا تابعاً لما قبلها في الإعراب غالباً.

مثال الاستفهام: «هل قام أحد إلا زيداً» فزيداً بدل من أحد ولذلك رفع.

ومثال النفي: «ما قام أحد إلا زيد» فزيد بدل أيضاً.

ومثال النهي: «لا يقم أحد إلا زيد» فزيد بدل من أحد، ولو كان العامل الذي قبل هذه المسائل ناصباً لكان ما بعد إلا منصوباً أيضاً على البدل، مثل: «هل ضربت أحداً إلا زيداً، وما ضربت أحداً إلا زيداً، ولا تضرب أحداً إلا زيداً»، وكذلك تبدل في الجر مثل: [١٤٢/أ] «هل مررت بأحد إلا زيد، وما مررت بأحد إلا زيد، ولا تمر بأحد إلا زيد» وإنما قلنا غالباً إنه لا يجوز النصب فيها تم الكلام قبله في جميع هذه المسائل فإنه يجوز وهو ضعيف «هل قام أحد إلا زيداً» بالاستثناء فاحترز من هذا القدر، فإذا ثبت هذا فجملت ما يُستثنا به ما عدد في هذه المقدمة من الألات العشرة المذكورة فيها فالعلة في انتصاب ما بعد «ليس، ولا يكون، وما عدا، وما خلا» أنها أفعال فيها ضمائر فاعلين فما بعد الفعل والفاعل يكون منصوباً فلذلك تقول «قام القوم ليس زيداً» أي؛ ليس بعضهم زيداً، فذلك البعض المقدر اسم ليس لا يظهر أيضاً بحال وكذلك: «قام القوم ما خلا زيداً، وما عدا عمراً» لأن الاستثناء بهذه الأفعال ناب مناب إلا فلم يقع بعدها إلا اسم واحد كما لا يقع بعد إلا إلا ذلك والعلة [١٤٢/ب] في جر ما بعد «غير، وسوَى، وسُوَى، وسواء» ولأنها أسماء وظروف، وما بعد الأسماء والظروف في مثل هذا يكون جراً بالإضافة إلا أن غيراً يكون إعرابها أبداً في الاستثناء على حد إعراب الاسم الواقع بعد إلا، فانظر كل موضع ينتصب فيه ما بعد إلا فانصب غيراً، وكل موضع يرفع فيه ما بعد إلا فارفع فيه غيراً، وكل موضع يجر فيه ما بعد إلا فجر فيه غير أيضاً، مثال ذلك: «قام القوم إلا زيداً، وقام القوم غير زيدٍ، وما قام أحد إلا زيد، وما قام أحد غير زيدٍ، وما مررت بأحد إلا زيدٍ، وما مررت بأحد غير زيدٍ»، فإن استعملت «غير» صفة لا استثناء كانت جارية على إعراب ما قبلها مثل قوله- تعالى -: ﴿**صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ**﴾ [الفاتحة: ٧] ، جررته لأنه صفة لـ ﴿**الَّذِينَ**﴾ المجرور بـ ﴿**صِرَاطَ**﴾ جر الإضافة، ومثله «عندي درهم غير جيد» على النعت، و«اخترت درهماً غير جيد»، [١٤٣/أ] فغير أصل في الصفة ومشبهة بإلا في الاستثناء، والأصل في الاستثناء ومشبهه بغير في الصفات، لأن كل واحد منهما مخالف ما بعده لما قبله في المعنى، فجاز أن يحمل كل واحد منهما على صاحبه فيما ذكرناه، فهذا تفسير قولنا في إعراب هذه المسائل المذكورة.

وأما «حاشى» ففعل عند **أبي العباس** بنصب بها لأنه اشتقها من حاش يُحاشي،

وهو عند سيبويه حرف جار يجر بها ومن حجته ﴿حَاشَ لِلَّـهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوءٍ﴾ [يوسف: ٥١] ، وغير ذلك من الأدلة لو ذكرت لطال ذكرها في هذه المقدمة وبالله التوفيق.

قال الشيخ رحمه الله:

والتاسع والعاشر والحادي عشر قد ذُكرت يعني بالتاسع: «خبر كان وأخواتها المنصوبة مشبهة بالمفعول به أيضاً»، وإنما كانا مشبهين بالمفعول ولم يكونا مفعولين على الحقيقة لأن واحد منهما هو المرفوع [١٤٣/ب] المذكور معه في المعنى، وليس حقيقة الفاعل أن يكون هو المفعول، ولا المفعول أن يكون هو الفاعل، وإنما كل واحد منهما محمول على الآخر مثل: «ضرب زيد عمراً وضرب عمرو زيداً»، فلما خالف منصوب كان وأخواتها، ومنصوب إن وأخواتها المفعولات كان شبيهاً بالمفعول **والحادي عشر**: هو الفعل المستقبل إذا كان معه ناصب مثل: «أريد أن تقوم وأن تفعل، ولن تفعل» وقد ذكر هذا في الحروف الناصبة للفعل.

فهذه جملة المنصوبات التي عليها مدار الكلام اسماً كان أو فعلاً، وما عداها مما لم يعمل فيه عامل فما أشبه الحرف، أو تضمن معنى الحرف، أو وقع موقع الفعل المبني فهو مفتوح لا منصوب كما قلنا في فصل الرفع والضم، وذلك مثال: أين، وكيف، والآن، والأسماء المركبة من «إحدى عشرة إلى تسعة عشر» كلها مبنية على الفتح طلباً للخفة، وكذلك الحروف المبنية على الفتح مثل: «إن وأخواتها» يُقال لجميعها [١٤٤/أ] مفتوح ولا يُقال له منصوب، وكذلك كل حرف مبني على الفتح للخفة يُقال له مفتوح لا منصوب، ليفرق بين حركات الإعراب وحركات البناء.

❖ ❖ ❖

فصل الجر

قال الشيخ رحمه الله:

أما قولنا: (الجر ما جلبه عامل الخبر) .

فإن تفسيره على ما ذكرت في الرفع والنصب قصداً لإرادة الفرق بين حركة الإعراب، وحركة البناء فما كان جره بعامل من حرف أو اسم مثل: «مررت بزيد، وغلام زيد» فكسرته يقال لها جر لأنها بعامل جالب لها وما كان بغير عامل مثل: «هؤلاء، وأمس، ونزال، وتراك» وما أشبه ذلك من جميع المبنيات على الكسر فإنه يقال له جر وله ثلاثة [١٤٤/ب] علامات «الكسرة والياء، والفتحة»، فبدأنا بالكسرة لأنها الخفيفة في الجر إذ كانت من الياء، والياء منها على الخلاف وليست الفتحة في هذا الباب خفيفة في الجر بل هي محمولة على النصب في ما لا ينصرف في قولك «مررت بأحمد» وبابه كما تقول «رأيت أحمد»، والكسرة تكون في الاسم في السالم المنصرف مثل: «مررت بزيد وعمرو»، وإنما خص للاسم السالم المنصرف لأنه إذا كان سالماً من حرف علة لم تثقل الكسرة عليه مثل: «زيد وعمرو»، وإذا لم يكن مشبهاً للفعل كان منصرفاً وإذا كان منصرفاً فأدخل مع الجر التنوين فلذلك اجتزنا بالسالم المنصرف لأن غير المنصرف لا يدخله جر مثل: «مررت بإبراهيم وإسماعيل» وأما الياء فإنها تكون علامة للجر في ثمانية أشياء: «الأسماء الستة المعتلة المضافة، والتثنية، والجمع» مثل: «مررت بأخيه، وأبيه، وحميه، [١٤٥/أ] وفيه، وهنيه، وذي مال، والزَيدَين والزيدِين».

وجملة **المجرورات** ستة، لأنه لما حصرنا المرفوعات والمنصوبات حصرنا أيضاً المجرورات فقيل: مجرورات «مِلكٍ وملابسةٍ»، و**مجرورات** «نوع وجنس»، ومجرورات «لفظ وتخفيف»، ومجرورات «تشبيه» ومجرورات «وصف وحذف»، ومجرورات «تعدية».

فالاول مثل: «غلام زيد» ونحوه من إضافة المِلك، ومثل: «سرج الدابة، وأخي زيدٍ» ونحوه من إضافة الملابسة، وكله مقدر باللام، والأصل «غلام لزيد، وسرج للدابة، وأخ لزيد»، فحذف الجار لما أُريد من التعريف والاختصاص لأنه كان الاسم

الأول مع وجود حرف الجر نكرة ومبهماً، فلما صار الأول متعرفاً بالثاني إذا أضيف إلى المعرفة مثل: «غلام زيدٍ» أومختصاً إذا أضيف إلى نكرة مثل: «غلام رجل، وسرج [١٤٥/ب] دابة، وغلام أخ» ونحوه فلهذه العلة أضيف، ولهذه العلة لم يجز في الفعل الثاني إلا الجر سواء أظهرت الجار أو لم تظهره، وإذا أظهرته كان الخبر بحرف الجر، وإذا أضيف كان الخبر بالإضافة التي هي إضافة نيابة عن الحرف فعمل عمله.

والثاني مثل: «ثوب خزٍ، وباب ساجٍ، وخاتم ذهبٍ» ونحوه من مجرورات النوع والجنس، فهذا ونحوه مقدر بمن وأصله «ثوب من خز وباب من ساج وخاتم من ذهب» فعملت مثل ما تقدم من حذف الجار والجر بالإضافة، لكن هذا النوع يجوز في الاسم الثاني منه أبداً ثلاثة أوجه:

الإضافة بحكم الاسمية، والنصب مع التنوين على التمييز مثل: «هذا ثوب خزاً، وباب ساجاً، وخاتم من ذهبٍ»، وقد ذكر أصل هذا في التمييز، والثالث: إتباع الاسم الثاني للأول في إعرابه من رفع أو نصب أو جر فتقول: «هذا ثوب خز، ورأيت ثوباً خزاً، ومررت بثوب خز»، [١٤٦/أ] ولهذا تفسير أن أحدهما أن يكون الخز نعتاً، والأخر أن يكون بدلاً، وإذا جعلته نعتاً قدرت فيه الاشتقاق، لأن النعت يكون بالمشتق كأنك قلت: «هذا ثوب لين أو ناعم» ونحوه، وإذا جعلته بدلاً بقيته على الجنسية مبيناً للأول تبيين الإبدال كلها، والأحسن إذا أبدلت نكرة من نكرة أن تنعت النكرة الثانية ليكون فيها زيادة فائدة.

والثالث من المجرورات مثل: «هذا ضارب زيدٍ اليوم، وآكل خبزٍ غداً»، ونحوه من مجرورات اللفظ والتخفيف لأن الأصل في اسم الفاعل إذا كان للحال والاستقبال أن يكون منوناً عاملاً في ما بعده بجريانه على الفعل العامل، فلذلك جاز في هذا النوع أبداً إثبات التنوين والنصب فتقول: «هذا ضارب زيداً غداً وأكل خبزاً اليوم».

والوجه الأخر حذف التنوين تخفيفاً والجر فتقول: «هذا ضارب زيد اليوم وآكل خبزٍ الساعة»، [١٤٦/ب] فهذه إضافة لفظية لا حقيقية لأنها لم تفد الأول تعريفاً بل الاسم نكرة على حاله فلذلك جرى نعتاً على النكرة مثل: قوله سبحانه ﴿**هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا**﴾ [الأحقاف: ٢٤] ولهذا جاز أن يدخل عليها رب كما قال الشاعر.

يا رب غابطنا لو كان يطلبكم ... لاقى مباعدة منكم وحرمانا [(١)]

ولو كان اسم الفاعل في جميع هذا في الماضي كانت إضافة حقيقية، وكان

---

(١) المقتضب (٣/٢٢٧).

اسم الفاعل متعرفاً بما يضاف إليه من معرفة، وكانت نعتاً للمعرفة، ولم يجز أن يقع حالاً مثال ذلك: «هذا زيد مكلمنا أمس» ف «مكلمنا» نعت لـ «زيد» ولا يجوز نصبه على الحال فإن قلت: «مكلمنا أمس» فـ «مكلمنا» نعت لـ «زيد»، ولا يجوز نصبه على الحال فاعرف الفرق بين اسم الفاعل إذا كان لما مضي وإذا كان للحال والاستقبال، فليس فيه إذا كان لما مضي إلا وجه واحد؛وهو للإضافة، وإذا كان للحال والاستقبال فوجهان؛ «التنوين تارة، والإضافة تارة أخرى» على ما مثلناه.

[١٤٧/أ] **الرابع** من المجرورات مثل: «حسن وجه، وكريم أب، وطاهر ذيل، وعفيف يد» ونحوه من مجرورات النسبة، وهي الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، وهذه ونحوها لا يجوز فيها ثلاثة أوجه من الإعراب «الرفع، والنصب، والجر»، مثال الرفع: «هذا رجل عفيفة يده» فهذا مبتدأ، ورجل خبره وعفيفة نعته، ويده مرفوعة بعفيفة ارتفاع المرفوع بالصفة، والعائد من الصفة إلى الموصوف الهاء فإن أسقطت الهاء من يده، ومن عفيفة، ونسبت العفة إلى الرجل في الجملة قلت هذا رجل عفيف يداً أو يد فأشعت العفة في جملته ثم بنيتها بعد ذلك بجارحة من جوارحه فإذا رفعت من أول وهلة فقد قصرت العفة على الجارحة المذكورة، وكذلك «حسن وجهه، وكريم أبوه، وطاهر ذيله» كله جار المجرى فالنصب على التمييز، وقد قيل على التشبيه بالمفعول والاحسن قولك تمييز لأنه يجري [١٤٧/ب] مجرى باب «تفقأ زيد شحماً، وتصبب عرقاً» فكما سمي ذلك تمييزاً لما كان منصوبه فاعلاً في المعنى لذلك سمي منصوب هذا الباب تمييز لكونه فاعلاً في المعنى، فأما إن دخلت الألف واللام على الوجه ونصبته فإنه لا يحسن أن تقول تمييزاً لأن التمييز لا يكون بالمعرفة، وكذلك يجوز أيضاً مع الألف واللام في الثاني على ثلاثة أوجه فتقول: «هذا رجل عفيف اليد، وعفيف اليد» وكذلك البقيه، فهذه ستة أوجه، فإن أدخلت «الألف واللام» على الأول جاز ثلاثة أوجه أُخر فقلت: «هذا الرجل العفيف اليدُ، واليدَ واليدِ» فصارت تسعة.

فإن أدخلت «الألف واللام» على الأول وأسقطتها من الثاني، جاز وجهان وسقط وجه آخر وهو: الجر لا يجوز «هذا الرجل العفيف يد» فجمع بين صريح المعرفة وبين صريح النكرة، ويجوز الوجهان الآخران أعني: رفع وجهٍ وحده فصار أحد عشر وجهاً.

❖❖❖

الأفعال التي علامة رفعها ثبات النون

مثل: «لم يدع، ولم يخش، ولم تفعلي يا هند، ولم تفعلا يا هندان، ولم تفعلوا يا هؤلاء»، وجملة الأمر أن الجزم شيء يخص الأفعال، كما أن الجر شيء يخص الأسماء، ولما كان الجار جالباً للجر وجب أن يكون الجازم جالباً للجزم، والجزم هو «القطيع» والقطيع قطعان «قطع الحركة، وقطع حرف»، فقطيع الحركة هو الأصل؛وهو يكون في الأفعال الصحيحة على ما مُثل، والحذف يكون في الحروف المعتلة «الياء، والألف، والنون» على ما مُثل لأن الجازم لما لم يجد حركة يزيلها أخذ من نفس الفعل، وهو عندهم مشبه بالدواء الداخل على الجسم إن وجد فضلة أخذها، وإلا أخذ من نفس الجسم، وكذلك الجازم لما لم يجد في حروف العلة حركة يأخذها أخذ نفس حرف العلة فحذفت الياء في «لم يرم» ونحوه، والواو في «لم يغزُ» ونحوه، والألف في «يخش» ونحوه، [١٥١/ب] وفعل مثل ذلك فيما هو عوض من الضمة، وهو النون في «يفعلان وأخواته»، فإن الهاء وحذفها كما يحذف الضمة فإذا ثبت هذا.

فجملة المجزومات: ثلاثة مجزومات نهي، أوأمر باللام مثل: «لا نفعل، وليفعل فلان»، ومجزومات نفي مثل: «لم يفعل، ولما يفعل» لأن لم ولما لنفي الماضي، ومجزومات شرط أو مقدر بالشرط مثل: «إن تفعل أفعل وأخواته لأن أن حرف موضوع للشرط ومثل: «أتفعل أفعل وأخواته» لأن هذه جملة استفهامية نابت عن حرف الشرط كأنه قال: «أتفعل إن تفعل أفعل» فحذف حرف الشرط وفعله، وأناب منابه الجملة الاستفهامية، وقد تقدم ذكر هذا فهذه جملة المجزومات.

وجملة **الأمر**: أن أحكام الأفعال في الإعراب لا تخلوا من أربعة أقسام: «فعل له ثلاثة أحكام» منه ما يضم في الرفع، ويفتح في النصب، ويسكن في الجزم مثل قولك: «هو يضرب، ولن يضرب، ولم يضرب» [١٥٢/أ] فهذه ثلاثة أحكام في هذا وفي كل ما كان آخره حرف صحيح.

القسم الثاني: له ثلاثة أحكام يسكن في الرفع، ويفتح في النصب، ويحذف في الجزم، وذلك كل فعل معتل بالواو وبالياء مثل: «هو يغزو أو يدعو» فرفع هذا مقدر، ولا تقل السكون علامة الرفع لأن السكون لا يكون رفعاً ولا حركة، وفي النصب: «لن يدعو، ولن يرمي» فهذا نصب مظهر لا مقدر، لأنك حذفت الحرف المعتل كما يحذف الحركة فهذه ثلاثة أحكام.

القسم الثالث: قسم له حكمان وهو كل ما آخره ألف في اللفظ مثل: «يخشا،

ويرضا» وما أشبهه فهذا سكن في حال النصب، والرفع جميعاً فتقول في الرفع: «هو يخشى، ويرضى» للرفع مقدر، وفي النصب «لن يرضى، ولن يخشى» النصب مقدر أيضاً لأن الألف لا متحرك ولا متغير، وفي الجزم «لم يخش ولم يرض» فهذا حذف ظاهر.

[١٥٢/ب] **القسم الرابع**: قسم له حكمان وهو على «يفعلان، ويفعلون» وأخواتهما يثبت نونه أبداً في الرفع وتحذف في الجزم والنصب، والنصب محمول على الجزم مثال الرفع: «هما يفعلان» بثبات النون.

ومثال الجزم: «هما لم يفعلا» يحذف النون.

وكذلك مثال النصب مثل: «لن يفعلا» بحذف النون أيضاً، وإنما يقع الفرق بالعامل فـ «لن» وأمثالها من حروف النصب يُعلم أنه منصوب، وبـ «لم» وأمثالها من حروف الجزم يُعلم أنه مجزوم.

قال الشيخ رحمه الله: (وما عدا ما ذكرناه فهو مبني على السكون وموقوف، وليس مجزوماً، وإنما ذكرنا هذا الفرق بين السكون الحادث بعامل والسكون الحادث بغير عامل) .

فلما أن ذُكر الأول وهو المعرب أشرنا إلى الثاني وهو المعنى، كما فعل في «المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات» وقد جاء السكون في الأسماء والأفعال والحروف فمجيئه في الأسماء [١٥٣/أ] مثل: «من، وكم» ونحوهما من الأسماء المبنية على السكون، ومجيئه في الأفعال مثل: «قم وكُل» ونحوهم من الأمر بالفعل الذي ليس فيه حرف مضارعة، ومجيئه في الحروف مثل: «من، وعن» ونحوهما من الحروف جميع هذا يُقال له «سكون ووقف»، ولا يُقال له «جزم» للفرق بين المعرب والمبني على ما تقدم.

❖ ❖ ❖

فصل العامل

قال الشيخ رحمه الله: (العامل هو ما عمل في غيره شيئاً من «رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم» على حسب اختلاف العوامل، وإنما كان كذلك لأن العامل لما وُجِدَ مؤثراً في المعمول عملاً سُمي عاملاً كما أن الفاعل لما وجد موثراً في المفعول أثراً سُمي فاعلاً) .

ألا ترى أنك إذا قلت: «قام زيد» كان «قام» هو الرافع، والرافع هو العامل للرفع فإذا [١٥٣/أ] قلت: «رأيت زيداً» كان «رأيت» هو الناصب العامل للنصب، وإذا قلت: «مررت بزيد» كانت «الباء» هي الجارة العاملة الجر، فإذا قلت: «لم يضرب» كانت لم هي الجازمة العاملة الجزم، فلذلك سميت العوامل عوامل فلا تجد مرفوعاً إلا برافع، ولا منصوباً إلا بناصب ولا مجروراً إلا بجار، ولا مجزوماً إلا بجازم، كما لا يكون محدثاً إلا بمحدث، ولا موثراً إلا بمؤثر- تعالى خالق كل شيء وفاعله علواً كبيراً- فإذا ثبت هذا فجملة العوامل أربعة أشياء «معنى، وفعل، وحرف، واسم» ثلاثة لفظية وهي الأخيرة، وواحد معنوي وهو الأول، والمعنوي ضربان؛ أحدهما عامل الرفع في المبتدأ والأخر هو عامل الرفع في الفعل المضارع، فالمبتدأ كقولك: «زيد قائم، وعبدالله منطلق» فـ «زيد» ونحوه مرفوع لا بدّ له من رافع، وليس في اللفظ ما يرفعه من قبله، ولا من بعده فوجب أن يكون العامل معنوياً لا لفظياً، وذلك المعنوي هو الابتداء وذلك [١٥٤/أ] الابتداء هو الاهتمام، وذلك الاهتمام هو جعلك إياه أولاً لثانٍ يكون ذلك الثاني حديثاً عن الأول المجرد من العوامل اللفظية فإذا قلت: «زيد قائم»، ف «زيد» أول لثان وذلك الثاني هو الخبر عن الأول وهو «زيد» المجرد من العوامل اللفظية فعلى هذا فقس كل مبتدأ، فهذا هو العامل المعنوي، وقد دق معرفته على قوم من البصرين وعلى قوم من الكوفيين فعبروا بغير هذه العبارة فقال أبو العباس: «الرافع للمبتدأ هو المجرد من العوامل فجعل التجرد هو الرافع، وهذا فيه بعض ما فيه لأن التجرد من العمل عدم للعامل، ولا يكون عدم الشيء موجباً لعمله.

وقال الكوفيون: «إن الرافع للمبتدأ هو الخبر، والرافع للخبر هو المبتدأ»، وهذا أيضاً أعجب من الأول لأنه لا يكون الشيء عاملاً معمولاً من جهة واحدة لما فيه من التضاد، فالصحيح ما تقدم ذكره فاعتمد عليه في كل مبتدأ وخبر إذا طالبت [١٥٤/ب] نفسك بمعرفة الرافع تصب إن شاء الله، وفقك الله للصواب.

صفات العامل

وجملته أربع صفات أول لثانٍ محدث به عن أول من العوامل اللفظية، والعوامل اللفظية أربعة:

باب «كان وأخواتها»، وباب «إن وأخواتها»، وباب «ظننت وأخواتها»، وباب «ما» لأنه متى دخل واحد من هذه ارتفع حكم الابتداء، وصار الحكم والعمل لأحد هذه الأشياء الأربعة اللفظية فأما الرافع للخبر ففيه أقوال أصحها: «أن الابتداء والمبتدأ جميعاً رفعا الخبر».

والقول الثاني: أن الابتداء وحده رفع المبتدأ وحده، والمبتدأ وحده رفع الخبر.

والقول الرابع: أن كلا منهما رفع صاحبه والأصح القولان الأولان ومثل ما نقوله في الشرط والجزاء مثل قولك «إن تقم أقم» قال قوم: إن جزمت فعل الشرط، [١٥٥/أ] وجواب الشرط جميعاً بنفسها.

وقال آخرون: إن جزمت فعل الشرط، وإن وفعل الشرط جزما الجواب.

وقال آخرون: إن جزمت فعل الشرط جزم الجواب، فهذه معرفة أحد العاملين المعنويين وهو عامل المبتدأ، والعامل الأخر المعنوي هو عامل الفعل المستقبل الذي يعمل فيه الرفع أبداً ما لم يكن معه ناصب أو جازم، وذلك قولك: «هذا رجل يضحك، ورأيت رجلاً يضحك، ومررت برجل يضحك» فـ «يضحك» فعل مستقبل مرفوع ليس معه رافع قبله ولا بعده، فوجب أن يكون الرافع له معنوياً وذلك المعنى وقوعه موقع الاسم، وذلك الاسم هو «ضاحك» إذا قلت: «هذا رجل ضاحك، ورأيت رجلاً ضاحكاً، ومررت برجل ضاحك»، وكان سيبويه يقول في هذا وأشباهه: «أنه مرتفع بوقوعه بنفسه موقع الاسم، وينتصب بوقوعه مع غيره موقع الاسم فيجزم [١٥٥/ب] إذا لم يقع بنفسه، ولا مع غيره موقع الاسم.

وكان الكسائي يقول: الواقع للفعل المستقبل حرف المضارعة وليس هذا بشيءٍ، لأن حروف المضارعة توجد في الفعل وهو منصوب بالناصب

ومجزوم بالجازم.

وكان بعض الكوفيين يقول: هو مرفوع بالمتجرد من الناصب والجازم، وهذا يجعل عدم العامل عاملا.

وكان ثعلب يقول المضارعة هي الرافعة له وهذا ليس بشيء لأن المضارعة أوجب له جملة الإعراب لا إعراباً مخصوصاً، وإنما اختص بنوع دون نوع بحسب العوامل فهذه أقوال في الرافع للفعل المستقبل، فإن قيل: ما العلة التي لأجلها كان الفعل المستقبل معرباً قيل لمضارعة الاسم فإن قيل: فمن أين ضارع الاسم قيل بالنقل من العموم إلى الخصوص فإن قيل: وكيف هذا [١٥٦/أ] النقل من العموم إلى الخصوص، قيل: لإنا نقول: «زيد يقوم» فيصلح لزمانين الحال والاستقبال، وهذا عموم فإذا أردت اختصاصه للاستقبال أدخلت عليه «السين أو سوف» فقلت: «سأقوم أو سوف أقوم»، كما تقول: «رجل أو غلام» فيصلح الرجل معروف والرجل مجهول، فإذا أردت إخلاصه لمعروف أدخلت الألف واللام للتعريف فخلصته من الشركة بالحرف، كما خلصت الفعل من الشركة والإبهام بالحروف فاعرف ذلك، وقد قيل: إن المضارعة بين الفعل والاسم إنما هي بدخول لام الابتداء عليه كدخولها على الاسم فتقول: «إن زيداً ليقوم، كما تقول إن زيداً لقائم»، ولا تقول «إن زيداً لقام»، وقد قيل: إن المضارعة إنما هي بدخول لام الابتداء عليه بالجريان على اسم الفاعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف، فإذا قلت: «زيد يضرب» فهو بزنة ضارب [١٥٦/ب] الذي هو اسم في عدد حروفه وحركاته وسكناته بخلاف الماضي الذي هو «ضرب» فمن حيث أُعمل اسم الفاعل لشبهه بالفعل كذلك أُعرب الفعل المستقبل لشبهه باسم الفاعل المعرب، وكل هذه مضارعات ومشابهات وبالله التوفيق.

فإن قيل: فهل في العوامل عوامل معنوية عن هذين الأصلين قيل: ليس هناك عامل معنوي يعمل رفعا غير ما ذكرناه، وقد ذكرنا الخلاف فيه فاعرفه وبالله التوفيق.

وإما العوامل اللفظية فثلاثة: «الأفعال، والحروف، والأسماء».

فأما الأفعال فكلها عاملة لأنها إنما وضعت لذلك الرفع فاعلاً لا بدّ لها منه، وتنصب مفعولاً إن اقتضته على حسب ما يأتي بيانه، وجملتها ثمانية أنواع.

منها نوع «يرفع الاسم، وينصب الخبر»، وذلك ثلاثة عشر فعلاً مع حُمل عليها

وهي: «كان وأمسى، وأصبح، وأضحى، [١٥٧/أ] وظل، وبات، وصار، وما زال، وما انفك، وما فتئ، وما برح وما دام، وليس»، وإنما كانت هذه عاملة لأنها أفعال متصرفة بالوجوه الخمسة «كأن، يكون، وسيكون، وكن، ولا تكن» فعملت كما تعمل الأفعال الحقيقية، وإنما قدمناها على الأفعال الحقيقية لأنها من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، والمبتدأ أولى ما يجب أن تُبتدأ به، فلذلك يجب أن يُبتدأ بذكر عامله، فإذا قلت: «كان زيد قائماً» فـ «زيد» مرفوع بـ «كان» ارتفاع المسند بالمسند إليه، و«قائماً» منصوب بـ «كان» في موضع الخبر، كذلك الاسم الذي عمل فيه كان وقول الناس اسم كان وخبرها اتساع لأن الأفعال لا تخبر عنها، وإنما هو خبر عن الاسم المرفوع بها والاسم ليس هو اسما لها في الحقيقة، وإنما نُسب إليها من حيث كان مرتفعاً بها فهذا مجاز والحقيقة ما ذُكر، و«كان» هي أم الأفعال لأن كل شيء داخل تحت الكون، [١٥٧/ب] وإنما أتى بـ «كان» وأخواتها لما أريد من الدلالة على الزمان دون الحدث لأن الحدث مستفاد من خبرها، وإنما قولك: «كان زيد قائماً» بمنزلة قولك: «زيد قائم أمس» فهي مجردة من الحدث دالة على الزمان حسب، ولهذا لم يستعمل لها مصدر ما دامت ناقصة ناصبة للخبر لا يجوز «كان زيد قائماً كوناً» لأن خبرها قد أغنى عن مصدرها، ولذلك كانت ناقصة، وإنما يُستعمل هذا المصدر في التامة التي بمعنى: وحدث، فتقول: «كان زيد كوناً»، كما تقول: «حدث زيد حدوثاً، ووقع وقوعاً».

وأخوات كان متواخية على ما رتبت في المقدمة.

و «أصبح، وأمسى» أختان لأنهما ظرف الزمان، و«أصبح، وأضحى» أختان لأنهما لصدر النهار، و«بات، وصار» أختان لاعتلال عينهما، و«ما زال، وما انفك، وما فتئ، وما برح وما دام» أخوات للزوم ما لها، و«ليس» مفردة لأنها تنصرف وقد ذُكرت مع الأفعال التي لا تنصرف [١٥٨/أ] وهوفعل مُشكِل.

قال أبو بكر: أقمت أربعين سنة أقول: إن «ليس» فعل تقليداً، وكان **أبو علي** يعتقد فيها الفعلية تارة والحرفية تارة.

ومذهب سيبويه: الفعلية للأدلة المعروفة من اتصال الضمير بها، واستتاره فيها وتفسيرها الفعل مثل «أن زيداً لست مثلهُ» فـ «زيد» منصوب بإضمار فعل دل عليه «ليس» كأنه قال «أخالفت زيداً لست مثله» فلولا أنها فعل لما فُسرت فعلاً، والذي

حُمل عليها «جعل، وطفق، وكرب، وأخذ، وكاد، وعسى» يحكم أبداً على مواضع إخبار هذه الأفعال بالنصب، وإن لم يكن في لفظه غالباً يعني أنك تقول: «جعل زيد يتحدث، وطفق زيد يتحدث، وكرب زيد يتحدث، وأخذ زيد يتحدث، وكاد زيد يتحدث» فـ «يتحدث» في جميع هذا في موضع نصب كما كان إذا وقع بعد «كان وأخواتها» لأن هذه الأفعال مشبهة بها، لأنها إنما أُتي بها لمعنى [١٥٨/ب] مقاربة الفعل فأُدخلت على مبتدإٍ وخبره، والزم خبرها الفعلية كما قال الله - سبحانه- ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾ [الأعراف: ٢٢] أي؛ وطفقا خاصفين عليهما من ورق الجنة، إلا أن النصب لا يظهر في الغالب وإنما قلنا في الغالب احتزازاً من مثل: «وما كدت إيباً»، وأصله «وما كدت أأوب»، وهكذا «عسى الغوير أبؤساً» أي؛ «عسى الغوير أن يبئس»، و«عسى» من بين هذه الأفعال يدخل على خبرها أن مثل: ﴿عَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، و﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: ٨] وإنما خالفت أخواتها لأن معناها: «الطمع والترجي»، وهذا المعنى إنما يكون فيما يُستقبل، وإن تصرف الفعل إلى معنى: الاستقبال، وليس كذلك معنى «كاد وأخواتها» لأنها بمعنى: الحال، ومقاربة الفعل فلم يحتج في إخبارها إلى «أن»، وعليه قولهم: «كاد النعام يطير»، فإن رأيت هذه الأفعال في موضع بأن في إخبارها فإنما هي مشبهة بـ «عسى»، وإذا رأيتها في عسى بغير «إن» فإن عسى مشبهة بـ «كاد وأخواتها» للتقارب [١٥٩/أ] الذي بينهما فمثال مجيء أن في كاد قول الشاعر:

* قد كاد من طول البلى أن يمصحا *

ومثال الحذف من عسى قول الشاعر:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب (١)

فهذه وجه مخالفة هذه الأفعال لـ «كان وأخواتها» لأن كان وأخواتها لا تدخل أن في خبرها، لا يجوز «كان زيد أن يقوم» كذلك «أصبح»، وباقي أخواتها الثلاثة عشر، لأن هذه الثلاثة عشر تكون أخبارها مفردة وهو الأصل فيظهر النصب مثل: «كان زيد قائماً»، ويكون جملة، وشرطاً، وظرفاً فيكون النصب مقدراً فمثال الخبر بالجملة من المبتدأ والخبر «كان زيد وجهه حسن»، ومثال الفعل والفاعل: «كان زيد حسن

(١) المفصل (٣٥٨/١).

وجهه»، ومثال الشرط: «كان زيد إن وصيته قَبِل»، ومثال الظرف «كان زيد في الدار» أي؛ مستقراً في الدار، جميع ذلك [١٥٩/ب] يجوز في «كان وأخواتها» كيف ما تصرفت مثل: «كان زيد قائماً، ويكون قائماً، وسيكون قائماً، وليكن قائماً، ولا يكن قائماً» وكذلك الباقي في الأكثر يتصرف هذا التصرف إلا «ليس»، وقد ذكرت فإن قُدر في جميع هذه الأفعال «ضمير شأن وقصة» كان الخبر جملة لا مفرداً مثل: «كان زيد قائم» تقديره «كان الأمر زيد قائم»، فموضع هذه الجملة نصب، ولا عائد فيها لأنها هي ضمير الشأن والقصة في المعنى فلا يحتاج إلى عائد، وأكثرها يستعمل ضمير الشان والقصة عند تفخيم الأخبار وتعظيمها مثل قول الشاعر:

إذا مت كان الناس نصفان شامت　　　وآخر مثن بالذي كنت اصنع (١)

ومثل: قوله

هى الشَّفاءُ لِدائي لو ظَفِرْتُ بها　　　وليس منها شِفاُء الداءِ مَبْذولُ (٢)

فـ«شفاء الدار» مبتدأ، و«مبدول» الخبر، ومنها متعلق بمبذول [١٦٠/أ] تعلق المعمول والجملة في موضع نصب خبر «اسم ليس» المقدر بالشأن والأمر ونحوه، ولأخبار هذه الأفعال أحكام منها أنه لا يجوز تأخيرها، وتوسطها، وتقديمها إلا ما لزم أوله ما.

مثال الأول: «أصبح زيد مسروراً، ومسروراً أصبح زيد، وأصبح مسروراً زيد».

ومثال ما لا يجوز ما لزم أوله «ما» في مثل: «مادام زيد»، ولا يجوز في كلامك «قائماً ما دام زيد» لأن «ما» قد لزمت صدر الكلام، وهي مشبهة بالنافية التي لها صدر الكلام، منها أن أخبارها إذا كانت استفهاماً لم تكن إلا مقدمة مثل: «كيف كان زيد»، لأن الاستفهام له صدر الكلام فموضع «كيف» نصب ولا يجوز «كان زيد كيف»، وكذلك «من كان زيد، وما كان أكلا زيد، وأين كان زيد»، ونحوه من الأسماء الاستفهام، فأما تقديم خبر «ليس» عليها فلا يجوز لأنها لا تنصرف، وقد أجاز بعضهم ذلك وهو ضعيف ولا خلاف [١٦٠/ب] في جواز تقديم خبرها على اسمها مثل: «ليس قائماً زيد» لأنه لم يتقدم عليها في نفسها، ثم قال: ومنها نوع

---

(١) أسرار العربية (١٣٣/١).

(٢)كتاب سيبويه (١٤٧/١).

ثان ينصب الخبر والمبتدأ جميعاً، ولا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين، وذلك أربعة عشر فعلاً: «علمت، ورأيت، ووجدت، وظننت وحسبت، وخلت، وزعمت، ونبئت، وأنبئت، وأريت، وأعلمت، وحدثت، وخبرت، وأخبرت» وكل هذه إذا وقعت أولا وليس بعدها حرف استفهام فإنها تنصب الاسمين هي، وما تصرف منها نحو «علمت زيداً قائماً»، وإن وقعت وسطاً بين الاسمين جاز وجهان «الإعمال والإلغاء»، والإعمال اجود تقول: «زيد علمت قائماً، وزيد علمت قائم»، وإن وقعت أخيراً جاز أيضاً وجهان «الإعمال والإلغاء» والإلغاء أجود تقول: «زيد قائم علمت، وزيداً قائماً علمت» وكذلك الباقي وكل ما جاز أن يكون [١٦١/أ] خبراً لـ «كان وأخواتها» من مفرد، وجملة، وظرف جاز أن يقع مفعولاً ثانياً لهذه الأفعال، وكلها لا يجوز الاقتصار فيها على أحد المفعولين، ويجوز تركهما جميعاً ولا يجوز ترك أحدهما.

قال الشيخ رحمه الله:

(وجملة الأمر أن هذه الأربعة عشر متواخية ثلاثة للعلم وهي: «علمت، ورأيت، ووجدت»، وثلاثة للشك وهي: «ظننت، وحسبت، وخلت»، وواحد متردد بينهما وهو «زعمت»، والسبعة الباقية مبنية لما يُسم فاعلهُ، لأنها كانت متعدية إلى ثلاثة لما كانت مبنية للفاعل من نحو «نبأت، وأنبأت» فلما نقلت إلى ما لم يُسم فاعله صار المفعول الأول فاعلاً، فبقي المفعولان الباقيان على أصلهما منصوبين، وإذا كان كذلك) .

فكل هذه الأفعال إذا وقعت أولا وليس بعدها حرف استفهام ولا لام ابتداء فإنها [١٦١/ب] تنصب الاسمين جميعاً هي وما تصرف منها مثل: «علمت زيداً قائماً»، وإنما نصبتهما جميعاً لأنه ليس بعد الفعل والفاعل إلا المفعول المنصوب، وهو يقتضي مفعولين فنصبهما إذا لم يمنعها من ذلك مانع، فإن دخل عليها مانع من ألف استفهام، وابتداء بطل عملها لفظاً وتثبت تقديراً، مثاله مع الاستفهام «قد علمت أزيد قائم» ولا يجوز «قد علمت أزيداً قائماً»، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ومثال «لام الابتداء»: «قد علمت لزيد قائم»، ولا يجوز «قد علمت لزيداً قائماً»، لأن لام الابتداء لا يعمل فيها ما قبلها، وكذلك لو دخل ضمير الشأن والقصة لرفعت الجملة وقلت: «قد علمته زيد قائم» ولا يجوز «قد علمت زيداً قائماً» لأن

ضمير الشأن لا يفسر إلا الجملة، فإن جعلت الهاء ضمير مصدر أو ضمير زمان ومكان فلا إشكال في نصب الجملة، كأنك قلت: «علمت زيداً قائماً»، وكذلك بقية هذه الأفعال [١٦٢/أ] حكمها هذا الحكم، فإن توسطت هذه الأفعال كلها بين هذين الاسمين كنت مخيراً بين «نصبهما وبين رفعهما»، ونصبهما أجود لقرب الأفعال من رتبته.

مثال نصبهما: «زيداً علمت قائماً»، فـ «زيد» مفعول أول، و«قائم» مفعول ثان، و«علمت» عامل فيهما، ومثال رفعهما: «زيد علمت قائم» فـ «زيد» مبتدأ، و«قائم» الخبر و«علمت» ملغا، وإنما أُلغي لأنه جُعل في تأويل الظرف كأنه قال: «زيد في علمي منطلق»، وكذلك إذا قلت: «زيد ظننت منطلق»، كما أن الظرف هاهنا لا يعمل شيئاً، فكذلك الجملة الواقعة في هذا، وفي جميع هذه الأفعال موقعة في هذه الأفعال، فإن وقعت هذه الأفعال كلها أخيراً جاز وجهان أجودهما الإلغاء لبعد الفعل عن رتبته، مثال الإلغاء: «زيد منطلق علمت» أي زيد منطلق في علمي، ومثال الأعمال: «زيد منطلقاً [١٦٢/ب] علمت»، وكذلك الباقي.

ولما كان أصل هذين المفعولين من الابتداء والخبر لم يجز حذف أحدهما، والاقتصار على الآخر كما لا يجوز الاقتصار على المبتدأ دون الخبر، ولا على الخبر دون المبتدأ، فلذلك لا يجوز في «علمت زيداً منطلقاً» علمت زيداً، ولا علمت منطلقاً، وأنت تريد علم القلب، فإن أردت علم المعرفة جاز لأن علم المعرفة يتعدى إلى واحد قال الله - سبحانه وتعالى-: ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠] أي؛ لا تعرفونهم الله يعرفهم.

وكذلك الظن إذا كان بمعنى: الشرط تعدى إلى مفعولاين، ولم يجز الاقتصار على أحدهما كفقد العلم لأن الظن تغليب القلب على أحد مجوزين «ظاهري التجويز» فكان حكمه في التعدي، وإن كان بمعنى: التهمة تعدى إلى واحد تقول: «ظننت زيداً» بمعنى: اتهمت زيداً، وعلى هذا قوله سبحانه: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] فمن قرا بالظاء [1] أي؛ بمتهم ففعيل بمعنى: مفعول، [١٦٣/أ] وفيه ضمير مستتر قام مقام ما لم يُسم فاعله، ومن قرأ ﴿بِضَنِينٍ﴾ بالضاد فظاهرة

---

(١) وردت بالأصل على قراءة «بظين».

ومعناه سواءٌ، لأن معناه «بخيل»، ولا يصح أن يكون بمعنى مفعول كقرآءة من قرأ بالظاء لأن فعله لا يتعدى بنفسه، تقول: «ظننت بالشيء» أي؛ بخلت به فاعرفه.

وكذلك رأيت إن كانت من رؤية القلب تعدت إلى اثنين، وإن كانت من رؤية العين تعدت إلى واحد فمن الأول قوله - سبحانه-: ﴿**إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً *وَنَرَاهُ قَرِيباً**﴾ [المعارج: ٦، ٧] ، ومن الثاني قوله -سبحانه وتعالى- ﴿**وَتَرَاهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لاَ يُبْصِرُونَ**﴾ [الأعراف: ١٩٨] ف ﴿**يَنظُرُونَ**﴾ في موضع الحال، وكذلك ما جاء من هذه الأفعال يحتمل معنيين، وَفيَتَ كل معنى ما يستحقه، ولما كانت هذه كلها داخلة على «المبتدأ والخبر» جاز أن يكون المفعول الثاني مفرداً وجملة، وظرفاً، كما يكون خبر المبتدأ مفرداً، وجملة، وظرفاً فإذا كان مفرداً كان الإعراب ظاهراً وإذا [١٦٣/ب] كان جملة، وظرفاً كان الإعراب مقدراً، مثال المفرد: «ظننت زيداً عالماً»، ومثال الجملة من المبتدأ والخبر: «ظننت زيداً أبوه عالم»، فـ «أبوه» مبتدأ، و«عالم» خبره، والجملة في موضع نصب مفعول ثانى لـ «ظننت»، وكذلك الجملة من الشرط والخبراء مثل: «زيداً يعلم يتقدم»، ومثال الظرف: «ظننت زيداً عندك، وفي دارك»، فهذا الظرف وشبهه يتعلق باستقرار محذوف على ما أصلنا، وكذلك الحكم في باقي الأفعال، ومتى أدخلت إن على هذه الأفعال فتَحتها وسدت مسد المفعولين مثل: «ظننت أن زيداً قائم، وعلمت أن زيداً قائم» فإن أدخلت اللام في الخبركسرت إن فقلت: «علمت إن زيداً لقائم»، لأن لام الابتداء لو كانت أولا لمنعت الفعل من أن يعمل في ما بعدها، وكذلك إذا دخلت في خبر إن منعت الفعل من أن يعمل في إن وعلقته عن العمل [١٦٤/أ] إلا في التقدير، فإن أدخلت في المفعول الثاني نظرت فإن كان المفعول الأول عيناً كسرت إن، وإن كان معنى فتحت أن مثال العين: «ظننت زيداً إنه قائم»، ومثال المعنى: «ظننت أمر زيدٍ أنه قائم» لأن المفتوحة منشبكة انشباك المصدر والمعنى، فلو فتحتها مع العين لفسد المصدر، فإن أدخلت اللام كسرت مع العين، وغير العين فاعرف هذه الأصول.

❖ ❖ ❖

فصل: في النوع الثالث

قال الشيخ رحمه الله: **(ومنها نوع ثالث يتعدى إلى اثنين، ويجوز الاقتصار على أحدهما، وهو كل ما كان المفعول الثاني فيه غير الأصل)** .

مثل: «أعطيت زيداً درهماً، وكسوت زيداً جبةً، وأتيت عمراً **مالاً** وأوليته خبراً» ويلحق بهذا «استغفرت الله ذنباً، واخترت الرجال عمراً»، **ولا** تلغي هذه الأفعال عن العمل تقدمت مفعولاتها [١٦٤/ب] أو توسطت إن تأخرت.

قال الشيخ رحمه الله: (وجملة الأمر أن هذا النوع لا يخلو من ثلاثة أقسام إما أن تكون في أصله متعدياً إلى اثنين مثل: «كسوت زيداً ثوباً»، أو يكون في أصله متعدياً إلى واحد ثم أدخلت الهمزة فعديته إلى آخر مثل: «أعطيت زيداً درهماً» أصله عطوت زيداً، ويقال «عطوت» إذا تناولت، و«عطوته» إذا ناولته، ثم أدخلت الهمزة فعديته إلى مفعول آخر على: «ضربت زيداً، وأضربت زيدا عمراً أي؛ جعلته يضربه»، وكذلك «أعطيت زيداً درهماً»، زيدٌ معطى وهو آخذ للدرهم، ومنها ما يتعدى إلى واحد وإلى آخر بحرف جرٍ، ثم أتبع في حرف الجر بالحذف فسلط الفعل على ذلك المفعول فنصبه مثل: «استغفرت الله ذنباً، واخترت الرجال عمراً» أي؛ من الرجال عمراً، ومن ذنب قال الله - سبحانه-: [١٦٥/أ] ﴿**وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً**﴾ [الأعراف: ١٥٥] ، وقال الشاعر:

أَمَـرْتُكَ اَلخيَـر فافْعَـلْ مـا أُمِـرتَ بـه   فقـد تـركتُكَ ذا مـالٍ وذا نَـشَبِ (١)

أي؛ أمرتك بالخير، وقال آخر:

أسْـتغفِرُ الله ذَنْـباً لـستُ مُحْـصِية   ربَّ العِـبادِ إلـيه الـوجْهُ والعَمـلُ (٢)

فأما قول الشاعر:

استغفر الله غفـار الذنوب   لما قدمت من عمل لم يرضه الله

فإن المفعول الثاني من عمل في موضع نصب تتعلق بـ «استغفر الله» تعلق

---

(١) كتاب سيبويه (٣٧/١).

(٢) السابق وهو قول «عمرو بن معدِ يكَرِب الزُّبيدي».

المفعول به، وإن جعلت من متعلقة تقدمت لا بـ «استغفرت» كان لما قدمت في موضع المفعول الثاني، وإن كان كذلك في كل هذه الأقسام تتساوى في عمل الفعل في المفعولين، فإذا تساوت في العمل فيهما فإنها يعمل فيها على كل وجه متقدمة عليهما، أو متوسطة بينهما، أو متأخرة عنهما مثال الأول: «أعطيت زيداً درهماً»،

ومثال الثاني: «زيد [١٦٥/ب] أعطيت درهماً»، ومثال الثالث: «زيداً درهماً أعطيت»، وإنما لم يجز الإلغاء في هذا كله، كما جاز فيما تقدم لأنه ليس يبقى بعد الإلغاء كلام تام لأن زيداً ليس بالدرهم، ولا الدرهم بزيد، وإنما يُلغى ويبقى ما بقي له معنى، وليس لهذا معنى، ومن هاهنا ساغ الاقتصار على أحد المفعولين، أما الأول فتقول: «أعطيت زيداً»، وأما الثاني فتقول: «أعطيت درهماً»، لأنه لما لم يلزم الجمع بينهما قبل دخول العامل عليهما لزوم ما أصله المبتدأ والخبر، لم يلزم الجمع بينهما بعد دخول العامل عليهما، وقد يجوز حذفها جميعاً فتقول: «أعطيت» فمتى حذفتها جميعاً فهو غاية في الانهضام، ومتى ذكرتهما جميعاً فهو غاية في البيان، ومتى اقترب على أحدهما فهو توسط في البيان، وذلك كله بحسب ما تدل على القرائن، وفي كتاب الله - تعالى -: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١] فالمفعولان مذكوران، وفيه ﴿وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُوراً﴾ [الإسراء: ٥٥] فالمفعولان أيضاً مذكوران.

[١٦٦/أ] و﴿وَارْزُقُوهُمْ﴾أيضا ﴿وَاكْسُوهُمْ﴾ [النساء: ٥] ، فأحد مفعولين الكسوة محذوف أي؛ «واكسوهم مما تكسون، وارزقوهم ما تتناولون» وفيه ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً﴾ [نوح: ١٠] فأحد المفعولين محذوف تقديره أي؛ «استغفروه ذنوبكم»، وفيه ﴿وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّاباً﴾ [النصر: ٣] على هذا الحكم أيضاً، وأما قوله -سبحانه -: ﴿وَمَن يُؤْتَ الحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً﴾ [البقرة: ٢٦٩] فمما ذُكر مفعولاه جميعاً، لأن المفعول الأول كان منصوباً، ولكنه قام مقام الفاعل، فارتفع واستتر، والأصل «ومن أتاه الله الحكمة فقد أتاه خيراً كثيراً» فاعرف ذلك وقس عليه النظر فإنه باب كبير.

ومنها باب رابع يتعدى إلى ثلاثة مفعولين [١] فينصبها وهي سبعة أفعال: «أعلم، وأرى، ونبأ، وأنباء وأخبر، وخبر، وحدث» تقول: «أعلمت زيداً عمراً قائماً»، وكذلك الباقي وهي عامله أبداً [١٦٦/ب] تقدمت معمولاتها، أو توسطت، أو تأخرت ويقع موقع المفعول الثالث منها كل ما جاز أن يقع موقع المفعول الثاني

(١) تأتي كلمة «مفعول» على جمع «مفاعيل» وذُكرت هنا على صيغة جمع المذكر السالم.

من مفعولي «ظننت وأخواتها» مثل: «أعلمت زيداً عمراً قائماً، وأعلمت زيداً عمراً قام أبوه، وأعلمت زيداً عمراً أبوه قائم، وأعلمت زيداً عمراً في الدار» وكذلك الباقي.

قال الشيخ رحمه الله: (جملة الأمر أن هذه السبعة أصلها ما يتعدى إلى اثنين فلما دخلت الهمزه في «أعلم، وأرى، وأنباء») .

عدته إلى ثلاثة ولما تعدى إلى ثلاثة لم يجز أن تلغى هذه الأفعال عن العمل لأنها لو أُلغيت عن العمل في حال توسطها أو تأخرها لبقيت أسماء لا معنى لذكرها ولا فائدة في اجتماعها.

ألا ترى أنك لو قلت: «زيد عمر وقائم» لم يكن كلاماً لأن الأول ليس بالثاني ولا الثاني بالأول وشرط الفعل [١٦٧/أ] الملغى عن العمل أن يكون للأسماء بعد الغاية معنى يتحصل وهذا معدوم، فلذلك وجب إعمال هذه الأفعال على كل حال تقدمت أو توسطت أو تأخرت.

فأما المفعولان الأخران فعلى أحكام المفعولين الأولين في باب «علمت وأخواته» لأنهما اللذان كانا مفعولين لباب «علمت» فلا يجوز الاقتصار على الثالث دون الثاني، وعلي الثاني دون الثالث.

وأما الأول ففيه خلاف، من الناس من يجيز الاقتصار عليه ويحذف المفعولين جميعاً، ومنهم كما جاز حذفها جميعاً في باب «علمت»)، ومن الناس من لا يجيز الاقتصار عليه ويوجب الإتيان بالمفعولين الباقيين معه وهو المذهب وعليه قولهم: «أعلم الله النبي الصلاة خمسة» فأعلم يقتضي معلماً، ومعلماً وشيئاً أُعِلم، والفائدة متعلقة بالجملة الثانية فلذلك كان الأجود الإتيان بالمفعولات [١٦٧/ب] الثلاثة.

فأما «أن» فلا تدخل في هذا الباب على المفعول الأول لا يجوز «أعلمت أن زيداً عمراً قائم» لأنها لا تسد مسد ثلاثة مفعولين، ولأن الأسماء التي في خبرها غير مؤتلفة المعنى.

ألا ترى أن خبر أن هو اسمها في المعنى، وإذا لم يجز أن يدخل على المفعول الأول جاز أن يدخل على المفعول الثاني، وإذا دخلت كانت مفتوحة كقولك: «أعلمت زيداً أن عمراً قائم»، فسدت خبرها مسد المفعولين الباقيين.

فإن دخلت على المفعول الثالث كانت مكسورة مثل: «أعلمت زيداً عمراً إنه قائم»، كما كانت في باب «علمت» لأنه موضع يقع فيه المفرد، والجملة، والكلام في باقي هذا الأفعال كالكلام على «علمت» لاشتراك الكل في التعدي إلى ثلاثة،

ويجوز أن تعديها إلى مصادرها المخصوصة بها مثل: «أعلمت زيداً عمراً قائماً إعلاماً» فلا خلاف أن إعلاماً مصدر منصوب [١٦٨/أ] بأعلم، وإن قلت: أعلمت زيداً عمراً قائماً علماً» ففيه خلاف، منهم من يقول: «انتصابه» بإضمار فعل آخر كانه قال: «فعلم علماً» لأن المعلم مصدر الفعل ثلاثي، والإعلام مصدر لفعل رباعي، فلم يجر مجراه ومنهم من يجريه في النصب مجراه، ويجعله مصدراً قد حذفت زيادته كما قال الشاعر:

وبعد عطائك المائة الرتاعا[١]

أي؛ بعد إعطائك، ثم قال: ومنها نوع خامس يتعدى إلى مفعول واحد فينصبه، وهي أفعال الحواس الخمس وما جرى مجراها مثل: «أبصرت زيداً، وشممت الريحان، وذقت الطعام، ولمست الثوب وسمعت القرآءة» لا تلغي عن العمل تقدم معمولها أو تأخر.

وجملة الأمر أن هذا النوع الخامس المتعدي إلى واحد إنما تعدى إلى واحد لأن معناه لا يقتضي إلا واحد

ألا ترى أن «الإبصار [١٦٨/ب] يقتضي مُبصراً، والشم يقتضي مشموماً، والذوق يقتضي مذوقاً، واللمس يقتضي ملموساً، والسمع يقتضي مسموعاً»، ولما اقتضى مسموعاً لم يجز أن تقول: «سمعت زيداً» لأن زيداً ليس مما يسمع فتحتاج إلى أن تقول: «سمعت قراءة زيد» لأن القراءة مسموعة فإن قيل: فإن الله - تعالى- يقول: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾ [الشعراء: ٧٢] فقد عداه إلى الميم والكاف التي هي للمخاطبين، وليسوا المسموعين قيل فيه وجهان **أحدهما**: أنه على حذف مضاف كأنه قال: «هل يسمعون دعاءكم إذ تدعون» فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

والوجه الأخر: أن الظرف من قوله ﴿إِذْ تَدْعُونَ﴾ [الشعراء: ٧٢] لما كان مضافاً إلى تدعون كان فيه ما سد المسد من المفعول المسموع.

فأما قوله -سبحانه وتعالى - ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لاَ يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤] ، فلا إشكال فيه لأن مفعول ﴿لاَ يَسْمَعُوا﴾ هو «دعاؤكم»، ومفعول ﴿وَلَوْ سَمِعُوا﴾ محذوف [١٦٩/أ] أي؛ «ولو سمعوا دعاءكم ما استجابوا لكم» لأن هذه الأفعال وكل ما يتعدي الى مفعول واحد يجوز أن يحذف ذلك المفعول اختصاراً، وخاصة إذا دل الدليل عليه.

---

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣/٢٢٣).

وهذه الأفعال مع جواز حذف مفعولاتها، لا يجوز إلغاؤها عن العمل، لأنه لا يستقل بالمفرد كلَاَم لو قلت: «الطعام ذقت» على طريق الإلغاء لم يجز فإن جعلته خبراً لابتداءٍ وقدرت الهاء فقلت: «الطعام ذقته» أُلغيت ذقت لأنك قد أعملته في ضمير الطعام.

فإن قلت: «الطعام ذيق» فليس هناك ضمير مفعول منصوب، وإنما هناك ضمير مفعول قام مقام فاعل مرفوع كأنك قلت: «الطعام ذيق» هو بمنزلة الطعام مذوق، ولو أتيت باسم الفاعل عوض ذقت لم يجز أن تقول: «الطعام ذائقه» حتى تبرز الضمير فتقول: «الطعام ذائقه لنا» لأن الفاعل قد جرى على غيره من هو له، فصار خبراً عن الطعام، والفعل للمتكلم فوجب إبراز الضمير وأن تقول: [١٦٩/ب] الطعام ذائقه أنا»، وكذلك بقية المسائل إذا رتبتها هذا الترتيب فإن حكمها هذا الحكم مثل: «زيداً بصرته، وزيد مبصرة أنا، وزيد مبصر، والريحان شممته، والريحان شامه أنا، والريحان شم لما لم يشم فاعله، والريحان مشموم، والثوب لمسته، والثوب لامسه أنا، والثوب ملموس، والثوب لمُس والقراءة سمعتها، والقراءة سامعها أنا، والقراءة مسموعة» فاعرفه، وكل ما يأتي من معاني هذه الأفعال الخمس يجري مجراها، ثم قال ومنها نوع سادس: يتعدى بواسطة من حرف جر أو غيره مثل: «مررت بزيد، ونزلت على عمرو»، فهذا مفعول مجرور في لفظه منصوب في تقديره، يدل على ذلك أنه يجوز أن يعطف عليه المنصوب والمجرور فتقول: «مررت بزيد، وعمرو، وعمراً»، ويلحق بهذا ما يتعدى تارة بنفسه، وتارة بحرف جر مثل: «شكرت زيداً وشكرت له»، «وكلت [١٧٠/أ] زيداً، وكلت له ووزنت له، ووزنته، ورجعت إليه، ورجعته».

قال الشيخ رحمه الله: (جملة الأمر أن الفعل يتعدى تارة بنفسه، وتارة بغيره، بحسب قوته، وضعفه ودلالة وصفه) .

فالمعتدي بنفسه قد تقدم ذكره، والذي يتعدى بواسطة فجملة الوسائط ثلاث مقدمة من أول الفعل كالهمزة في قولك: «قام زيد، وأقمت زيداً، وخرج عمرو، وأخرجت عمراً»، وواسطة من وسط الفعل هو الضعف مثل: «فرح زيد، وفرحت زيداً، وحزن، وحزنته»، وواسطة من بعده لحروف الجر من نحو: «مررت بزيد، ونزلت على عمرو» وكل واحد من هذه يعدي الفعل إلا أن تعديته بحرف الجر تعدي إضافة، فلذلك كان مجروراً وتعديته بالهمزة والتضعيف تعدية بينة، فلذلك كان المعمول منصوباً، وكذلك لا يجوز أن يجمع بين الهمزة وحروف [١٧٠/ب]

الجر لا يجوز «أمررت بزيد، ولا أنزلت على عمرو» إلا أن توفي كلاماً يقتضيه «أمررت فلاناً بزيد، وأنزلت فلاناً على عمرو» فإن حذفت ذلك، وأنت تريده لم يمتنع، وكذلك إن حذفت الجار والمجرور وبقيت المنصوب لم يمتنع وقلت: «أمررت عمراً».

فأما الجمع بين الهمزة والتضعيف: فلا يجوز بحال لأن الهمزة تقتضي وزن أفعل، والتضعيف يقتضي وزن فعل فلا يجتمعان، لاختلاف البنائين، وقد ظهر لك بهذا أن الجار والمجرور في «مررت بزيد» في موضع نصب لأنه في مقابلة «أمررت زيداً» أي؛ جعلته يمر بغيره، وإذا كان في مقابلته فقد صارت حروف الجر بمنزلة الجزء من الاسم تارة بحكم الإضافة، وبمنزلة الجزء من الفعل تارة بحكم النصب مع الهمزة فلذلك جاز الجر والنصب في قولك: «مررت بزيد وعمرو، وإن شئت مررت بزيد وعمراً» فإن بنيت الفعل لما لم يسم فاعله قلت: «مر بزيد وعمرو».

مسألة: قولك: «قُتل الخسيس، وقاتله الجليل أو قُتل فلان»، وأنت غير عارف بمن قتله أو لا يكون قصدك شيئاً من ذلك كله، وإنما هو اختصار كما تقول قيل: «كذى وكذى»، وأنت تعرف قائله.

وهذا الاختصار يشتمل على ثلاثة أنواع: حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه، ونقل الفعل من صيغة إلى صيغة، فإذا حذفت الفاعل وأقمت المفعول مقامه فقد وجب أن تكون مفعولات هذا الباب أنقص رتبة مما يتعدى إليه الفعل المتعدي، لأنه قد قام المفعول مقام الفاعل فيصير باب «ضرب» المتعدي في باب «ضرب» غير متعد ويصير باب «أعطيت» إلى مفعول واحد، وباب «أعلمت» يتعدى إلى اثنين، وباب «ما لم يتعد» لا يجوز دخوله في هذا الباب، من نحو «قام، وقعد» لأنه لم يبق معه ما يقام مقام الفاعل، فإذا عديته بحرف جر جاز وقد ذكر، وصيغة هذا الفعل لا يخلو من أن يكون ثلاثياً أو زائداً على الثلاثة، فإن كان ثلاثياً [١٧٢/ب] صحيحاً ضُم أوله وكسر ما قبل أخره مثل: «ضرب» وإن زاد على الثلاثة من رباعي، أو خماسي بزيادة، أو سداسي بزيادة، ضم الأول وكسر ما قبل الأخر مثل: «أعطى، انطلق به، استخرج المال» وهكذا الفعل إذا كان مضاعفاً إلا أن الكسرة تزول لأجل الإدغام مثل: «قدّ، وشدّ، ومدّ»، أصله «قدد، وشدد، ومدد»، وقد اشتد عليه أصله أشدد عليه، فإن كان معتلاً لم يخل الاعتلال من آخره، أو أوله، أو وسطه فإن كان من أوله مثل: «وعد، ووزن» جاز وجهان: «وعِد وأعد»، وقد قرئ بالوجهين جميعاً، ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ [المرسلات: ١١] ، و«وقتت» وجه من قرأ بالواو، وهو تمسكه بالأصل، وحجة من

همز استثقال الضمة على الواو فقلبها همزة.

والمعتل العين مثل: «قال، وباع، وشاء، وجاء، وخاف، وحاق، وغاص» فهذا في بُنات الواو، ومنه ثلاثة أعمال «حذف الضمير من أوله، ونقل الكسرة من عينه إلى فائه، وقلب الواو ياءً لانكسار ما قبلها»، [١٧٣/أ] وذلك قولك: «قيل» وشيء أصله «قول» حذفت الضمة من القاف ونقلت إليها كسرة الواو، ثم كسرت الواو ياء لانكسار ما قبلها، فصار «قيل» وفي هذه الحركة ثلاث لغات «إخلاص الكسرة كقرآءة الجماعة سوى الكسائي ومن تابعه فإنهم يسمون الكسرة صوت الضمة حرصاً على البيان، واللغة الثالثة إخلاص الضمة وهو أن يقول القائل: «قُول القول، وبوع المتاع، وانشد ابن الأعرابي:

ليت وما ينفع ليت ليت   ليت شباب بوع فاشتريت

فهذا ترجع فيه الياء إلى أصلها ويرجع الياء من بيع إلى غير أصلها.

فإن قيل: هل الضم فيهن اسم مدخل على الكسر أم الكسر مدخل على الضم فقل: الكسر مدخل على الضم لأن الضم الأصل، وقد ذهب بالجملة وخلفته الكسرة، حتى صار نحو «فيلٍ وديكٍ» ونحوه من الأسماء ويظل حكم الضمة فيهن اسم فإنما اسم الكسرة للضم الذي كان حذف [١٧٣/ب] ليدل على بناء الأصل، الذي كان قبل دخول الكسرة، وإن كان الفعل معتل اللام مثل: «دعا، وغزا» فليس فيه لما لم يسم فاعله إلا قلب الألف ياءً لانكسار ما قبلها، فتقول: «دُعي، وغُزي» وكان أصله «دعو وغزو»، ولكنها انقلبت ياء لانكسار ما قبلها، فكان فيه عملان إعادة الألف إلى الواو، وثم قلب الواو ياء ولو كان من ذوات الياء مثل: «رمى، وجرى» لكان فيه عمل واحد وهو إعادة الألف إلى الياء لانكسار ما قبلها، فهذا كلام في تغيير أفعال هذا الباب، وكل ما كان منه مضاعفاً فإنه يبقى على حاله مضاعفاً مثل: «قد سد الباب، ومد الحبل، وقد شد اللص» أصله شدد، ولكنه سكن وادغم لاجتماع المثلين.

وجملة الأشياء التي تقام مقام الفاعل عند عدم المفعول أربعة: «المفعول بحرف جر، والظرف المتمكن من الزمان، والظرف المتمكن من المكان، والمصدر المخصص»: مثال المفعول بحرف جر: «سير بزيد وحيز على عمرو، [١٧٤/أ] ووشى به الجار والمجرور في موضع رفع لقيامه مقام الفاعل، ولذلك لا يجوز تقديمه على الفعل، لا تقول: «بزيد سير، وأنت قد أقمته مقام الفاعل لأن الفاعل لا يتقدم على فعله،

فإن قلت: «يزيد سير السير» جاز تقديمه لأنها هاهنا في موضع نصب، وإذا كان في موضع نصب كان مفعولاً، والمفعول يجوز تقديمه، ومثال الظرف من الزمان المتمكن: «سير يومان، وليلتان وشهران، وسنتان» وما أشبه ذلك.

ومثال الظرف من المكان: «سير فرسخان، وبريدان، وميلان»، ونحوه من ظروف الأمكنة المتمكنة فإن كان مثل «عند» لم يجز اقامته مقام الفاعل لأنه غير متمكن.

ومثال المصدر المخصص: «سيَر سيرٌ شديد، ومر مرور حسن، وجيز جوز عظيم» فإذا اجتمعت هذه المسائل الأربع في مسئلة واحدة مثل: «سير يزيد يومين فرسخين سيراً شديداً» كنت مخيراً أيها شئت [١٧٤/ب] اقمته مقام الفاعل وتركت الباقي منصوباً على ما هو به، فإن أقمت بزيد قلت: «سير يزيد يومين فرسخين سيراً شديداً» فالجار والمجرور في موضع رفع قائماً مقام الفاعل، و«يومين» منصوب نصب ظروف الزمان، «وفرسخين» منصوب نصب ظرف المكان، وسيراً شديداً منصوب نصب المصادر فلك أن تأتي بها كلها بعد سير، ولك أن تأتي بها كلها قبل سير، فأما الذي أقمته مقام الفاعل فليس لك أن تقدمه على سير، وإن أقمت اليومين مقام الألف أيضاً، ونصبت ما سواهما فإن قمت سيراً شديداً مقام الفاعل رفعتهما ونصبت ما سواهما، فهذه أربعة أوجه:

فإن قلت «سيرت زيداً» فعديته بالتضعيف، ونصبت زيداً فليس إلا وجه واحد، وهو إقامة زيد دون اليومين، والفرسخين، والمصدر لأنه مفعول به صريح ولا يقام [١٧٥/أ] مقام المفعول به الصريح الذي قد تعدى الفعل إليه بنفسه غيره، فأما قراءة من قرأ: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَاباً يَلْقَاهُ مَنشُوراً﴾ [الإسراء: ١٣] ، فالذي قام مقام الفاعل مفعولاً به لا مصدر، ولا مفعول بحرف جر والتقدير يخرج له عمله يوم القيامة مكتوباً، وكتاباً ينصب على الحال الواقعة موقع مكتوب، ولذلك لا يجوز أن يقام الحال مقام الفاعل فإن قيل: فأين المفعول الذي أقيم مقام الفاعل مذكور؟ قيل: قد كان محذوفاً في قرآءة الجماعة: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَاباً يَلْقَاهُ مَنشُوراً﴾ [الإسراء: ١٣] أي؛ مخرج له عمله مكتوباً، لأن المفعول فضلة، والفضلات تحذف، والذي أقيم مقام الفاعل فيمن قرء يخرج هو ذلك المفعول الذي كان منصوباً محذوفاً.

فأما قراءة من قرء: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤] فإنها مشكلة جداً، لأنه أقام المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهو «القوم» [١٧٥/ب] والتقدير ليجزي الجزاء قوماً بما كانوا يكسبون، وقد جاء في الشعر من

هذا قول الشاعر:

ولـو ولـدت فقيـرة جـرو كلـب ولـو ولـدت فقيـرة جـرو كلـب (١)

أي: لسب السب، وحقه أن يرفع الكلاب، ولكنه قد حمل الكلاب على أنه منصوب بولدت، ويكون جر وكلب نداءً كأنه قال: ولو ولدت فقيرة الكلاب بأجرو كلب لسب السب بذلك الجر، وليسلم الأصل المقدر لأنه لا يقام مع وجود المفعول به الصريح مصدر، ولا غيره فإذا ثبت هذا فإن جميع هذه الأفعال السبعة التي تقدم ذكرها يتعدى من بعد استيفائها ما يتعدى إليه إلى المصدر، والى الظرف من الزمان، وإلى الظرف من المكان، وإلى الحال، وإلى المفعول له، وإلى المفعول معه فتقول فيما يتعدى إلى الاثنين لا يجوز الاقتصار على أحدهما: «علمت زيداً قائماً علماً يوم الجمعة، عند فلان ضاحكاً تأملاً مني، وجعفراً فهذه الثمانية [١٧٦/أ] كلها منصوبة بـ «علمت»، وكذلك الواو دخلتها في باب «أعطيت زيداً درهماً»، وما كان في معناها كانت أيضاً ثمانية، وكانت كلها منصوبة بأعطيت.

وكذلك لو أدخلتها في باب أعلمت المتعدي إلى ثلاثة مفعول لكانت تسعة، وكانت كلها منصوبة بـ«أعلمت».

ولو أدخلتها في باب «أبصرت» وأشباهه من أفعال الحواس الخمسة المتعدية إلى واحد لكانت سبعة، وكانت كلها منصوبة بـ «أبصرت».

ولو أدخلتها في باب ما لا يتعدى مثل: «قام، وانطلق، وحسن، وتدحرج»، وما أشبه ذلك لكانت خمسة منصوبة بذلك الفعل الذي لا يتعدى لأن كل فعل يتعدى أو لا يتعدى فإنه يتعدى إلى هذه الأشياء لدلالته عليها من جهة الفعل، أو المعنى بحسب ما قدمنا، فإن أدخلت الاستثناء مع هذه الأشياء الذي يكون ما بعده منصوباً، كان الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مع هذه الأشياء الستة يتعدى إلى عشر منصوبات [١٧٦/ب] مثل: «أعلمت زيداً عمراً قائماً إعلاماً يوم الجمعة عند فلان ضاحكاً تفهيماً له وجعفراً إلا أخاك»، وهذه أقاييس هذه الأفعال في العمل، وكلها لا تخلوا من الفاعل ظاهراً كان أو مضمراً، لأن الفاعل لا بدّ منه من حيث كان عمده، وقد تخلوا من المفعول من حيث كان فضلة، والفعل لا ينفك من الفاعل وقد ينفك من المفعول فاضبط هذه الأصول.

ثم قال: ومنها نوع ثامن لا يتصرف لمستقبل، ولا أمر، ولا نهي، ولا اسم

---

(١) إبراز المعاني من حرز الأماني (٢/٦٠٠).

فاعل، ولا اسم مفعول، ولا فعل ما لم يسم فاعله، وذلك ستة أفعال وهي: «نعم، وبئس، وحبذا، وعسى، وليت، وفعل التعجب» ينصب المتعجب منه أبداً إذا كان على صيغه ما أفعل مثل «ما أحسن زيداً، وما أطول عمراً» إذا أردت الطول لا الطول وإذا كان صيغة أفعل به كان مجروراً مثل: «أحسن بزيد، وأجمل بعمرو»، وأفعال الألوان، والخلق الثانية، والزائدة على الثلاثة لا يتعجب منها إلا «شدّ [١٧٧/أ] وأبين وأكشف، وأظهر»، ونحوه وتكون مصادرها مضافة إلى المتعجب منه مثل: «ما أشد سواد الثوب» ولا يجوز أن يقال «ما أسود الثوب»، ونحوه و«ليس، وعسى» يدخلان في باب كان غالبا إلا إن عسى يكون خبرها فعلاً مستقبلاً يكون معه إن غالباً مثل: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: ٨] ، و«نعم وبئس» إذا وقع بينهما معرفتان كانت المعرفتان مرفوعتين، وكانت المعرفة الأولى «الألف واللام» التي للجنس، أو بالمضاف إلى ذلك مثل: «نعم العبد عبدالله، وبئس الغلام غلام فلان» وإن كان أحدهما نكرة، والأخر معرفة نصبت النكرة، ورفعت النكرة مثل: «نعم عبداً عبدالله، وبئس غلاماً غلام فلان، وإن كان فاعلهما مؤنثاً جاز تذكير الفعل وتأنيثه خلافاً للأفعال مثل: «نعمت الجارية جاريتك، ونعم الجارية جاريتك»، وفي كل واحد منهما أربع لغات «نعم، ونعَم ونَعمَ وَنِعمَ»، و«حبذا» يرتفع [١٧٧/ب] بعدها المعرفة، وينتصب النكرة على التميز إن كانت جنساً، وعلى الحال إن كانت مشتقة مثل: «حبذا امرأة هند، وحبذا قائمة هند»، ولا تعمل هذه الأفعال الستة في مصدر ولا ظرف، ولا جميع ما ذكرناه لعدم تصرفها في نفسها فلم يتصرف في معمولها ولا يتقدم معمولها عليها.

قال الشيخ رحمه الله: (وجملة الأمر أن هذا الفصل هو أحد العوامل اللفظية من الأفعال) .

لأنه لما ذكر الأفعال المتصرفة العامل ذكر الأفعال التي هي غير متصرفة، وهي مع كونها غير متصرفة عاملة فيما دخلت عليه على ما يأتي، وإنما منعت هذه الستة وما كان في معناها من التصرف لأنها أنفس المعاني لأن ما عداها من الأفعال المتصرفة ليست بأنفس المعاني وإنما هي دليل عليها، والعمل لغيرها وهذه هي نفس [١٧٨/أ] العمل لأنك إذا قلت في التعجب: «ما أحسن زيداً» فهذا هو نفس التعجب، وهو نفس العمل الذي يقصد بالتعجب بخلاف قولك: «تعجبت من زيد» لأن هذا عبارة عن وقوع التعجب منك، وليس هو نفس التعجب، وكذلك «نعم الرجل زيد» هو نفس المدح، وكذلك «بئس الرجل عمرو» هو نفس الذم، وكذلك «حبذا زيد»

هو نفس المدح المقرب من القلب، وكذلك «عسى زيد أن يقوم» هو نفس الطمع والرجاء، وكذلك «ليس زيد قائماً» هو معنى نفي الحال المشبه لـ «ما»، فلما كانت هذه الأفعال بهذه القضية سلبت التصرف إيذاناً بهذا المعنى، ولما سلبت التصرف أُلزمت أحكاماً مخصوصة يجب حفظها حتى تؤدي على القضية التي يجب لها.

أما فعل التعجب فله صيغتان مقيس عليهما أحدهما ما أفعل، والأخر أفعل به فإذا قلت: «فيما أفعل ما أحسن زيدا» فـ «ما» اسم تام بمعنى: شيء غير موصول عند سيبويه في موضع رفع بالابتداء [١٧٨/ب] والعامل فيه الابتداء و«أحسن زيد» جملة من فعل وفاعل ومفعول، فالفعل «أحسن» وهو فعل غير متصرف أبداً بمستقبل ولا غيره، والفاء مضمر لا يظهر لا في واحد، ولا في تثنية ولا في جمع، ولا مع تذكير، ولا مع تأنيث، ولا في حال من الأحوال، لأن التعجب باب إبهام وهو يكون لما خفي سببه، ودق معناه، وخرج عن نظائره، وكل ما أبهم ما يتعلق به كان أدل على معناه وأفخم لشأنه، ولذلك استعمل فيه ما دون شيء لأن شيئاً اسم معرب متمكن يثنى، وبجمع وما ليس فيها شيء من ذلك سوى الاسمية حسب، و«زيداً» مفعول أحسن وهو منصوب به، وكان في الأصل قبل دخول الهمزة «حسن زيد» فلما نقلته إلى أحسن وجعلت الفعل لغيره خرج منصوباً على جهة المفعول به، وتقديره لو ظهر، وإن كان لم يظهر شيء «حسن زيداً» لأنك لو أظهرت هذا الكلام لم يكن تعجباً دالاً على ما دل عليه «ما أحسن زيداً» لأن هذه الصيغة [١٧٩/أ] موضوعة لهذا المعنى.

ومن هاهنا يُروى أن ابنة أبي الأسود الدؤلي كانت في يوم شديد الحر حاضرة مع أبيها فقالت يا أبة: «ما أشدَّ الحرِ» فقال: إذا كانت الصعقاء من فوقك والرمضاء من تحتك، فقالت: يا أبة إنما أردت «أن الحرَّ شديدُ» قال فإذن قولي «ما أشدَّ الحرَّ» فنبهها على غلطها، وأعلمها اللفظ الذي يتعجب به لأنها أخرجت كلامها مخرج الكلام الذي يستفهم به.

ومن شرط فعل التعجب أن يكون مما يصح فه الزيادة والنقصان مثل: «الحُسن، والعَقل، والفَضل والأفعال الزائدة على الثلاثة منها فإذا احتجت إلى التعجب من خلقة ثابتة أو من فعل زائد على الثلاثة من نحو «دحرج، وسرهف، واحمر، واصفر، وحول، وعور، ونحوه» فإنك تأتي بفعل ثلاثي مثل: «أشد، وأبين، وأكشف، وأظهر فيعمل في مصادر هذه الأفعال الزائدة، وتضيف هذه المصادر إلى المتعجب منه فتقول [١٧٩/ب] ما أشد دحرجته، وما أبين احمراره، وما أكشف حوله، وما أشد سواد الثوب، ولا يقال ما أسود الثوب لأن فعله مما يزيد على

الثلاثة مثل: «أسود» إن كان فعل التعجب يتعدى إلى مفعولين كان في هذا الباب يتعدى إلى واحد، وإلى آخر بحرف جر مثل: «ما أضرب زيداً لعمرو، وما أعلم زيداً بالشيء» لأنا قد أصلنا أن فعل التعجب لا يتعدى إلا إلى واحد، ولا ينصب مصدراً، ولا يجوز «ما أحسن زيداً إحساناً» لأنه لا ينصرف فلا يؤكد، وكذلك لا يتقدم معموله عليه، ولا على «ما»، ولا يفصل بينه وبين فعل التعجب بطرف، ولا غيره عند كثير من النحويين مثل: «ما أحسن عندك زيداً»، والصواب «ما أحسن زيداً عندك»، كل هذا لأنه قد ألزم طريقة واحدة من ترك التصرف وجرى مجرى المثل، وأما الصيغة الأخرى وهو صيغة أفعل به مثل: «أكرم بزيد [١٨٠/أ] وأحسن بعمرو» فلفظه لفظ الأمر، وليس بأمر، وإنما هو خير في المعنى فإذا قلت: «أكرم بزيد» فهو بمنزلة «كرم زيد جداً» فأكرم فعل يحتاج إلى فاعل، وفاعله عند المحققين هو الجار والمجرور أعني: بـ «زيد» لأن الجار والمجرور قد جاء فاعلاً في كتاب الله في مثل: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ [الرعد: ٤٣] أي؛ **كفى الله شهيد.**

وفي مثل: ما جاءني من أحد أي؛ ما جاءني أحد، وكذلك الجار والمجرور هاهنا فاعل، ولكن الباء لازمة زيادة تلزم لا يجوز حذفها لأنها وضعت دالة على هذا المعنى، كما خصت «ما» باللزوم دون غيرها.

وقد كان أبو اسحق وغيره يعتقدان الفاعل في «أكرم بزيد» مستتر لا يظهر، وأن الجار والمجرور في موضع نصب، وإنما جعلوا الفاعل هاهنا مستتراً كما كان في أحسن مستتراً، وليس هذا مشبهاً لذلك لأنه في كونه في «أحسن» مستتراً فهو راجع على ما التي مبتدأ وليس كذلك في [١٨٠/ب] أحسن به لأنه لا يأمر المخاطب بشيء فيكون خطاباً له لو كان خطاباً لمأمور يخرج عن معنى التعجب وكان بمنزلة «أكرم زيداً»، وليس هذا المعنى ذلك المعنى فهذا تفسير الصيغتين المختصين بالتعجب.

وإما «نعم، وبئس» فإنهما فعلان فيهما أربع لغات: «فتح الأول، وكسر الثاني، وكسرهما جميعاً وكسر الأول، وتسكين الثاني، وفتح الأول، وتسكين الثاني» وهذا أيضاً أصل في كل فعل أو اسم كان عينه أو لامه حرفاً من حروف الحلق فالفعل مثل: «شَهِدَ، وَشِهِدَ، وَشِهْدَ، وَشَهْدَ»، والاسم مثل: «فَخِذٍ، وَفِخِذ، وَفَخْذ، وَفخْذ»، وقد غلب على هذا الباب كسر الأول، وتسكين الثاني مثل: «نعم الرجل فلان، وبئس الرجل فلان»، وهذا من الفروع التي غلبت الأصول في الاستعمال كـ «الواو» في القسم هي بدل من «الباء»، وقد غلب استعمالها على «التاء» فلا تنكر عليه الفروع للأصول فإذا ثبت أنهما فعلان فإن الدليل على فعليهما بناؤهما على الفتح

من غير عارض بعرض لهما [١٨١/أ] لما غلب حكم الاسمية جُعلا جميعاً في موضع المبتدأ وخبره، والاسم الأخير المقصود بالمدح من قولك «حبذا زيد»، ومن أصحابنا من غلب عليهما حكم الفعلية، لأن «حب» عامل في «ذا» الرفع كما يعمل كل فعل في فاعل، والبداية به أيضاً فكان بالتغليب أولى، وإذا كان بتغليب الفعلية أولى كان الاسم الأخير فاعل «حبذا» والكلام كله على هذا الوجه «فعل وفاعل»، وعلى الذي قبله «مبتدأ وخبر»، وفيهما من بعد ذلك وجهان آخران: أن تكون «حب» على حالها فعلاً، و«ذا» على حاله اسماً لا يغلب أحدهما على الآخر فيكون الاسم الأخير إما مبتدأ وإما خبر مبتدأ على حد «نعم الرجل زيد» وأصل «حب» حبُب بباءين على وزن فعُل بدليل قولهم حببت فتكن وادغم لأن فعل مذكر في باب «نعم»، وعليه حمل قوله: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِباً﴾ [الكهف: ٥] أي؛ كبرت الكلمة ﴿كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥]

فالكلمة الأولى [١٨١/ب] فاعله، والكلمة الثانية تمييز، والكلمة الثالثة المقصودة بالمدح مرفوعة بالابتداء، و﴿تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥] جملة في موضع رفع نعتاً لها كأنه قال كلمة خارجة من أفواههم، وإذا وقع الاسم منصوباً بعد حبذا نُظر فإن كان جنساً مثل: «حبذا رجلاً، وحبذا امرأة» قيل: هو تمييز مقدر بـ«من»، ومتى كان المنصوب مشتقاً مثل: «حبذا قائماً زيد وحبذا قائمة هند قيل هي حال مقدرة بـ «في» فاعرف، والفرق بين النصبين وهذه الأفعال التي لا تنصرف لا تدخل في مصدر لعمل تصرفها في نفسها، وكذلك لا يتقدم شيء من معمولها عليها كل ذلك لأنها أفعال غير متصرفة إلا أنه قد ثبت لك من هذه الجملة معرفة كونها عاملة في الفاعل وفي التمييز فقس على ذلك.

❖ ❖ ❖

[١٨٢/أ] فصل: [الحروف العاملة]

وأما الحروف العاملة فقد ذكرت في فصل الحروف وهي سبعة وأربعون حرفاً فلا فائدة في إعادتها هاهنا لأنه قد اجمل الكلام عليها فيما تقدم إجمالاً يغني عن إعادتها، وهي «الستة الناصبة للاسم الرافعة للخبر، والتسعة الناصبة للفعل المستقبل، والثمانية عشرة الجارة للاسم، والخمسة التي تجزم الفعل المستقبل والسبعة التي تنصب المنادى المضاف، والاسم الطويل، والنكرة التي ليست بمقصودة، وما الحجازية، ولا العاملة في النكرة العامة».

وأما الأسماء العاملة فثلاثة أنواع نوع منها مشتق من فعل فهو يعمل بحسب اشتقاق.

وجملة الأسماء المشتقة خمسة أسماء: «الفاعلين، وأسماء المفعول المشبهة، والمصادر المقدرة بأن، والفعل وأسماء الأفعال».

الفصل إلى آخره

[١٨٢/ب] قال الشيخ رحمه الله: (**وجملة الأمر أن أقوى الأسماء العاملة «أسماء الفاعلين الجارية على الأفعال لأنها جرت على الأفعال المستقبلة في حركاتها، وسكناتها، ووجبت بوجوبها، فوجب إعمالها ووجب أن يكون حكمها في التعدي كحكمها**) .

فما كان من الأفعال يتعدى إلى مفعول واحد كان اسم الواحد متعدياً إلى ذلك الواحد مثل: «هذا ضارب زيداً» بمنزلة «هذا يضرب زيداً»، وما كان منها يتعدى إلى اثنين لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين كان أيضاً كذلك في اسم الفاعل من نحو «هذا عالم زيداً قائماً» كما تقول «هذا يعلم زيداً قائماً»، و«هذا معط زيدٍ درهماً»، كما تقول «هذا يعطي زيداً درهماً»، ومن يتعدى إلى ثلاثة فكذلك أيضاً «هذا معلم زيداً عمراً قائماً». وكذلك ما يتعدى بحرف جر مثل: «هذا مار بزيدٍ»، كما تقول «هذا يمر بزيد». وكذلك يتعدى تارة بحرف جر وتارة [١٨٣/أ] بغير حرف جر مثل: «هذا شاكر زيداً» كما تقول: «هذا يشكر زيداً، ويشكر بزيد»، فقد

بان لك كيف تعمل أسماء الفاعلين، وأسماء الفاعلين جرى على هذا المجرى كما تعمل فعل ما لم يسم فاعله إلا أنها تنقص أبداً عن حكم اسم الفاعل لأن اسم الفاعل وإن كان متعدياً إلى واحد لم يتعد اسم المفعول إلى واحد، وإن كان اسم الفاعل يتعدى إلى اثنين كان اسم المفعول يتعدى إلى واحد وإن كان اسم الفاعل يتعدى إلى ثلاثة كان اسم المفعول يتعدى إلى اثنين.

فعلى هذا «ضارب زيداً، وزيد مضروب»، و«هذا عالم زيداً قائماً، وزيد معلوم قائماً، وهذا معلم زيداً عمراً قائماً، وزيد معلم عمراً قائماً» فقس عليه فهذا أصله، وينبغي أن تعرف ما ينقص به اسم الفاعل، واسم المفعول عن الفعل في العمل، وجملته أربعة أشياء: منها أن الفاعل لا يعمل إذا كان لما مضى، ومنها أنه لا يعمل على كلام قبله، والاعتماد أن يكون خبر المبتدأ.

[١٨٣/ب] أو صفة لموصوف، أوصلة لموصول، أو حالاً الذي حال، أو معتمداً على ألف الاستفهام، أو ما النافية فمثال الاعتماد على المبتدأ قد مُثل من قولك: «هذا ضارب زيداً».

ومثال الاعتماد في الصفة: «نظرت رجلاً ضارباً زيداً».

ومثال اعتماده في الصلة: «نظرت الضارب زيداً».

ومثال الحال: «نظرت عمراً ضارباً زيداً».

ومثال الهمزة: «أضارب زيد عمراً» فـ «ضارب» رفع بالابتداء، و«زيد» فاعل و«عمرو» مفعول به كأنك قلت: «أيضرب زيد عمراً»، لأن الاستفهام بطلب الفعل فقد سد الفاعل في هذه المسألة مسد خبر المبتدأ، وكذلك في النفي «ما ضارب زيداً عمراً» على هذا التفسير فإن جعلت ضارباً خبر مقدماً لـ «زيد» كان فيه ضمير يرجع على «زيد» وتثنيته وجمعه، وكان من اعتماد الأول، وليس فيه ضميراً إذا رفعه بالابتداء، وجعلت زيداً مرفوعاً وكذلك لا تثنيه ولا تجمعه.

[١٨٤/أ] النقصان الثالث: أن اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له برز الضمير بخلاف الفعل كقولك: «زيد هند ضاربها هو» فـ «زيد» مبتدأ، و«هند» مبتدأ ثان، و«ضاربها» خبر عن هند وليس الفعل لهند، وإنما هو لزيد، وقد جرى على غير من هو له فبرز الضمير ولو كان فعلاً لم يبرز مثل: «زيد هند يضربها» لأن في الفعل دلالة قوية على الضمير وهو حرف المضارعة الذي يدل على المذكر تارة وعلى

المؤنث تارة.

النقصان الرابع: أن الألف في مثل: «الضاربان»، والواو في «الضاربون»، والياء في «الضاربين» حروف، والفاعل مضمر بخلاف «يضربان»، و«يضربون» الذي هو نفس الضمير، وهو الفاعل وليس ثم شيء مستتر، ولذلك كان الفعل بضميره جملة، ولم يكن اسم الفاعل جملة فاعرف ذلك، وإذا ثبت أن اسم الفاعل واسم المفعول عاملان لما فيهما من معنى الفعل، فإنه يجوز في معمولهما وجهان: «الجر والنصب» فالجر بمعنى [١٨٤/ب] الاسمية، والاضافة فلذلك يجوز أبداً «هذا الضارب زيداً، وضارب زيد» بحذف التنوين تخفيفاً، وتجري عليه القرآءتان المعروفتان من قوله - سبحانه-: ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهُ﴾ [الزمر: ٣٨] ، و﴿كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾ [الزمر: ٣٨] ، و﴿مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهُ﴾ [الزمر: ٣٨] ، و﴿مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾ [الزمر: ٣٨] .

ومثله ﴿وَاللَّهُ مُتِمٌّ نُورِهُ﴾ [الصف: ٨] ، و﴿مُتِمُّ نُورِهِ﴾ [الصف: ٨] ، و﴿بَالِغٌ أَمْرِهُ﴾ [الطلاق: ٣] ، و﴿بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق: ٣] .

ولو كان اسم الفاعل لما مضى بدليل قرآءة من قرأ منصوباً ﴿وَجَعَلَ اللَّيلَ سَكَناً﴾ [الأنعام: ٩٦] لأن هذا لما مضى بدليل قرآءة من قرأ منصوباً، ولأن بعده ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا﴾ [الأنعام: ٩٧] فعلى هذا لا يكون سكناً منصوباً بجاعل هذا لكنه منصوب بإضمار فعل أي؛ جعله سكناً.

فإن قيل: فلم لا يعمل إذا كان لما مضى -وهو مذهب الكسائي- والدليل له قوله- سبحانه وتعالى-﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨] بالوصيد وهذا لما مضى قيل: لا دليل له في الآية لأن هذه حكاية حال كانت فأخبر عنها، وأُقرت على حالها، وكذلك لا دليل له فيما حكي عن العرب من قولهم.

[١٨٥/أ] «هو مار بعمر أمس» لأن هذه أعمال في الجار والمجرور فلم يقع به اعتداد.

❖ ❖ ❖

الفصل الثالث: من الأسماء العاملة الصفات المشبهة مثل: «حسن وشديد».

قال الشيخ رحمه الله: (إنما عملت لمشابهتها لأسماء الفاعلين من جهة التثنية،

والجمع، والتذكير، والتأنيث، وإن الكل صفات، ولما كان عملها بحكم المشابهة لها نقصت هي أيضاً عن أسماء الفاعلين في عملها، كما نقصت أسماء الفاعلين في عملها عن الفعل) ونقصانها من جهات:

أحدها: أنها تعمل في السبب دون الأجنبي، وأسماء الفاعلين تعمل في السبب والاجنبي يقول: «زيد حسن وجهه، وزيد حسن وجهاً»، وأنت تعني وجه المذكور، ولا يجوز «حسن وجه زيد عمرو»، وذلك جائز في اسم الفاعل مثل: «زيد ضارب وجه عمرو، ووجه نفسه».

وجهة ثانية: أنه لا يتقدم معمولها عليها لا يجوز «زيد وجهاً حسن، ولا هو ثوباً نظيفاً» ونحوه، ويجوز ذلك مع اسم الفاعل.

جهة ثالثة: أن هذه الصفات لا يراعى فيها معنى الاستقبال بل يكون للحال [١٨٥/ب] لأنها ليست جارية على أفعال.

جهة رابعة: وهو أن المنصوب في هذه الصفات إنما هو على جهة التشبيه، لا أنه فُعل به شيء بخلاف منصوب اسم الفاعل، أو لذلك كان المنصوب في هذا الباب هو المرفوع في المعنى وهو المقصود بالصفة ولذلك لا يفصل بينه وبين المعمول بالأجنبي، وقد تقدم ما يجوز في الصفات المشبهة من الوجوه الكثيرة في فصل الجر، لكن بالجملة أنها متى نُصبت فبمعنى الاشتقاق من الفعلية فمتى جرت فيحكم الاسمية وفي الحالين ما تخلوا من عمل.

❖ ❖ ❖

الفصل الرابع
من الأسماء الفاعلة

أسماء الأفعال مثل: «نزال، وتراك» تعمل كما تعمل الأفعال لأنها أسماء لها، فعملت عملها إلا أنها تنقص عن الأفعال أربعة أشياء لا يتقدم معمولها عليها، لا يجوز في «نزال زيداً» «زيداً نزال»، ويجوز مع الفعل أن تكون مفردة أبداً في التثنية والجمع مثل:

[١٨٦/أ] «نزال يا زيدان ويا زيدون ويا هند ويا هندات ويا هندان بخلاف الفعل، ولا يجاب بالفاء الناصبة لا يجوز «نزال فأكرمك»، ويجوز ذلك مع الفعل كقولك: «انزل فأكرمك»، ولا يؤمن بها الغائب لا يقول «نزال وتراك» إلا لمن يخاطبه، ومع

الفعل يجوز للمخاطب والغائب من قولك: «انزل ولينزل فلان»، والعلة في جميع ما ذكرنا كون أسماء الأفعال أسماء فضعفت عن رتبة الأفعال.

❖ ❖ ❖

الفصل الخامس
من الأسماء العاملة

المشتقة المصدر المقدر بـ «أن والفعل» إنما عمل المصدر بأن والفعل لأنه إذا كان الفعل الذي هو فرع مشتق من المصدر يعمل، فالمصدر الذي هو أصله أولى بالعمل، وإنما نقص عنه من جهة الاسمية.

وجملة الأمر أن المصدر في عمله على ثلاثة أوجه «التنوين، والإضافة، والألف واللام» فمتى نون ظهر عمله رفعاً ونصباً مثل قولك: «يعجبني علم زيد خبرك» أي؛ إن علم زيد. [١٨٦/ب] خبرك وفي كتاب الله تعالى ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤، ١٥] فـ ﴿يَتِيماً﴾ منصوب بإطعام الذي هو مصدر لمقدر بأن والفعل أي؛ أن أطعم يتيماً، ومثله في أحد الوجوه ﴿قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْراً رَسُولاً﴾ [الطلاق: ١٠، ١١] ومثله ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لاَ يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقاً مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ شَيْئاً﴾ [النحل: ٧٣] أي؛ أن رزقهم شيئاً، ومتى حذف التنوين أضيف، وكانت إضافته حقيقية فيضاف تارة إلى الفاعل، وتارة إلى المفعول ومثاله: «يعجبني علم زيد خبرك، وعلم خبرك زيد»، ولو كان العلم مصدر فعل ما لم يسم فاعله لما احتجت إلى مفعول مثل: «يعجبني علم زيد خبرك» أي؛ إن علم خبرك.

وهذا كثير في كتاب الله تعالى أعني: إضافة المصدر تارة إلى المفعول، وتارة إلى الفاعل مثل: ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١] فهذا مضاف إلى الفاعل، والناس مفعولون، ومثل: ﴿لاَ يَسْأَمُ الإِنسَانُ مِن دُعَاءِ الخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] .

[١٨٧/أ] فهذا مضاف إلى المفعول أي؛ من أن دعاء الخير مثل: ﴿وَإِقَامَ الصَّلاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣] ، وهي دخلت الألف واللام على المصدر كان حكمه حكم النون، وظهر إعراب الفاعل والمفعول به مثل: «يعجبني العلم زيد خبرك»، وبطل الجر لأنك لا تجمع بين الألف واللام والاضافة في باب المصادر لأن إضافته حقيقية فهذه ثلاثة أوجه تجوز أبداً في إعمال المصدر أعني: بإثبات

التنوين، والاضافة، وإدخال الألف واللام فقس على ذلك فإنه كبير واسع، ولما كانت المصادر اسماً والأسماء ليس من حقها أن تعمل إلا بضرب من الشبيه نقصت أيضاً المصادر في عملها، فلم يجز تقديم شيء من معمولها عليها لأنه في صلتها، والصلة لا تتقدم على الموصول لا يجوز في «تعجبني علم زيد خبرك، يعجبني خبرك علم زيد، ولا خبرك يعجبني علم زيد»، وما أشبه ذلك، وينقص أيضاً أنه لا يعمل إذا أضمر لا يجوز أن تقول: «مروري بزيد حسن وهو بعمر وقبيح»، وأنت تريد «ومرروي بعمر وقبيح»، [١٨٧/ب] وينقص أيضاً أنه لا يضمر فيه أسماء الفاعلين من نحو الزيت والتراب وكما لا تتضمن أسماء الأجناس الضمائر، وكذلك المصادر لا يجوز أن تقول: «زيد ضرب عمراً» فتضمر في «ضرب» ضمير زيد، كما تقول زيد ضارب عمراً فتضمر في «ضارب» ضمير زيد، وينقص عن الأفعال أنه لا يفصل بينها وبين معمولاتها بأجنبي، ويجوز ذلك مع الفعل مثل: «ضربت وضربني زيداً» ولا يجوز ذلك مع المصدر مثل: «هذا ضربي وضربك زيداً»، وأنت تريد أن زيداً منصوب بضربي الأول، وغير ذلك من الفروق التي يطول ذكرها، ويدل على أن هذه المصادر تجري مجرى أفعالها من التعدي أن ما تعدى منها إلى واحد تعدى إلى واحد، وما تعدى إلى اثنين أو ثلاثة أو بحرف جر فعلى هذه القضية مثال الواحد: «ما ضرب زيد عمراً يعجبني»، ومثال الاثنين: «علم زيد عمراً قائماً يعجبني»، ومثال الثلاثة: «إعلام زيد عمراً بكراً قائماً يعجبني»، ومثال [١٨٨/أ] المتعدي بحرف جر «مرورك بزيد يعجبني»، وكذلك كل المسائل من كل فعل متعدي أو لا يتعدى لكنه كله مقدر بـ «أن والفعل»، وذلك الفعل إن شئت قدرته ماضياً، وإن شئت قدرته ماضياً، وإن شئت قدرته مستقبلاً، وإن شئت قدرته أمراً لأن المصدر ينسبك من جميع ذلك فاعرف ذلك، والنقصانات والمخالفات، وأنه لا يجوز أن ينعت المصدر، ولا يتبع بتابع من التوابع بعد تمامه بصلته، لا يجوز أن تقول: «يعجبني ضربك الشديد زيداً» لأن الشديد من نعت المصدر، والمصدر لا يُنعت قبل أن يتم بمعموله، والصواب: «يعجبني ضربك زيداً الشديد» وكذلك كله والبدل كله، والتأكيد كله لا يجوز شيء منه إلا بعد التمام، والإشارة تغني عن الإطالة في الأمثلة، والكلام على المصدر ينبغي أن يتقدم على الكلام على الصفة المشبهة بأسماء الفاعلين، لأن عمل الأقوى من عمل الصفة ولكنه وقع على غير ما

[١٨٨/ب] رتب في المقدمة لأنه قصد في المقدمة تسهيل البيان على القارئ، وأوردها هنا على قضية الترجمة، فلا فائدة في إعادة الكلام على شيء من ذلك إلا ما لم يمض أصله، فمن ذلك إن ما كان من الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين بوزن «أفعل» من كذا لفظاً أو تقديراً فإنه لا يرفع الظاهر، وإنما يرفع المضمر، وينصب التمييز لا غير، ويجر بحكم الإضافة فيما تصح فيه الإضافة، مثال ذلك: «زيد خير منك» فـ «زيد» مبتدأ و«خير، ومنك» الخبر، وخير منك مستتر فيه مرفوع به يرجع على زيد، ومنك جار ومجرور متعلق بخير كتعلقه بأفعل في قولك: «زيد أفضل منك» فهذا عمله في المضمر والرفع وفي الجار والمجرور النصب، فإن قلت: «زيد خير منك أبوه» على أن يكون «أبوه» فاعل «خير» كما يكون الوجه في قولك: «زيد حسن وجهه» لم يجر لأن أفعل لا يرفع الظاهر، وإنما لم يرفع الظاهر لأنه نقص عن حكم الصفة في التثنية والجمع والتأنيث الذي يجوز كله [١٨٩/أ] في الصفة، فلما نقص ذلك بطل حكم رفعه للظاهر، وقصر على المضمر، والعلة التي لأجلها امتنع أفعل من التثنية والجمع، والتأنيث أن أفعل تضمن معنى الفعل والمصدر إذا قلت: «زيد أفضل منك، أو خير منك» فمعناه: «زيد مزيد فضله عليك»، فيزيد فعل وفضله مصدر، وكل منهما لا يجوز تثنيته، ولا جمعه وتأنيثه، وكذلك ما تضمن معناهما، أو وقع موقعها، فلذلك قلت: «الزيدان أفضل منك، والزيدون أفضل منك، وفلان خير من فلان، والفلانان خير من فلان، والفلانون خير من فلان»، فلذلك بطل مثل: «زيد خير منك أبوه» إلا أن تقدر تقديراً آخر، فجعل «الأب» مبتدأ ثانياً، و«خير منك» خبر له مقدم عليه، فالمسألة جائزة، لأن فاعل خير على هذا التقدير مضمر فيه يرجع إلى «الأب»، وعلى هذا التقدير لا يصح أن يفصل «بين خير ومنك» بـ «الأب»، لا يجوز «زيد خير أبوه منك» لأنك قد فصلت بين «خير» وبين «منك» بـ «الأب».

[١٨٩/ب] الذي رفع بالابتداء فكان لذلك أجنبياً وقد أصلنا أنه لا يفصل في هذه الصفات بينها وبين معمولها بأجنبي فاعرف هذه الأصول فإن التقديرات والاعتقادات تصلحها تارة، وتفسدها تارة.

ألا ترى أن قولك: «زيد خير منك أبوه» إن اعتقدت أنه مرفوع بـ «خير» لم يجر لأن أفعل لا يرفع ظاهراً، وإن اعتقدت أنه مبتدأ وهو على حاله بعد منك جازت المسألة، وإن قدمته قبل منك واعتقدت أنه مبتدأ أو فاعل لم يجز واحد منهما،

لأنك إن اعتقدت أنه فاعل فـ «أفعل» لا يرفع الظاهر، وإن اعتقدت أنه مبتدأ، وخير خبره، والجملة خبر زيد كنت فاصلاً من خير ومنك بأجنبي فبطلت وجوازها قد ذُكر، ويجوز وجه آخر وهو: أن تقدم الأب إلى جانب زيد فيقول: «زيد أبوه خير منك» فزيد مرفوع بالابتداء، وأبوه مبتدأ ثان، وخير منك خبر الأب، والعائد من الجملة إلى زيد الهاء في أبيه، والعائد إلى الأب من خبر الضمير الذي فيه فالإخبار عن «الأب» بمفرد مشتق والإخبار عن «زيد» بمفرد فاعرف ذلك، [١٩٠/أ] وأما المسألتان المذكورتان فأحداهما «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد» فإن الكحل في هذه المسألة تجري عندهم مجرى الضمير، وإن كان ظاهراً لأن العين بالكحل حسنت فصارت بمنزلة الشيء المنسوب إليها في نفسها، هذه طريقة قوم في الاحتجاج لرفع أفعل في هذه المسألة وشبهها للظاهر، وهو تنزيل المظهر منزلة المضمر بخلاف الأب وغيره من الأسماء، ومنهم من يقول العلة في ذلك: أنه لا يخلوا مثل هذه المسألة من رفع الكحل بأحسن أو من رفعه بالابتداء فتقول: «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد» فترفعهما جميعاً، وإذا رفعتهما جميعاً لم تخل أن تقرأ الكحل قبل منه أو بعد منه، فإن أقررته قبل منه كنت فاصلاً بين أفعل وما يتعلق به بأجنبي، وإن قدمت منه على الكحل وقلت: «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه منه [١٩٠/ب] الكحل» كنت مضمراً قبل الذكر، لأن الهاء في منه عائدة على الكحل، فلما بطل رفع الكحل بالابتداء مقدماً على منه، ومؤخراً بعد منه لم يبق إلا التوسيع ورفع الكحل بنفس أحسن، ولا يكون فيه لا فصل، ولا إضمار قبل الذكر، لأن كلاً من الكحل ومنه معمول له، فصار الوجه الأضعف الأدنى عند امتناع الأصلين المتقدمين قوياً، فلذلك جازت المسألة، لأن المسألة إذا كان لها وجهان: «قوي، وضعيف» وعرض ما يبطل القوي قوي الضعيف، فجاز وصار لا يجوز غيره.

ألا ترى أن صفة النكرة أحسن من الحال منها وأقوى، لأن الحال من النكرة ضعيف جداً، فإذا عرض من التقدم ما يبطل كون الصفة جائزاً مع جواز تقديم الحال صار الضعيف قوياً، فلذلك جاز «جاء في رجل ضاحك»، وضعيف «جاء في رجل ضاحكاً»، فإن قدمت ضاحكاً الذي كان ضعيفاً نصبه فقلت: «جاء في ضاحكاً رجل» جاز، ولم يجز رفعه، وهو صفة، فقد صار الضعيف قوياً لما عرض في القوي

ما يبطل كونه صفة، فكذلك [١٩١/أ] مسألتنا.

وكذلك المسألة الأخرى **[ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة]** الكلام عليه كالكلام على مسألة الكحل لو رفعت «الصوم» بالابتداء و«أحب» على أنه خبر سواء قدمت منه على الصوم أو أخرته بعده، لأن تأخيره يؤدي إلى الفصل بين «أحب» وما يتعلق به بأجنبي، وهو «الصوم» وتقديمه مما يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، لأنه عائد على «الصوم» فلما بطل ذلك ارتفع «الصوم» بـ «أحب» فـ «ما» حرف نفي لا يخلوا أن تكون حجازية أو تميمية، و«من أيام» في موضع رفع بـ«ما» على الحجازية، وبالابتداء على التميمية، لأن «من» زائدة تقديره «ما أيام أحب»، و«أحب» إن جعلته صفة لـ «أيام» جاز وكانت الفتحة علامة الجر، وكان خبر «ما» أو الابتداء محذوفاً للطول لأن جميع ما بعد «أحب» متعلق بأحب تعلق المعمولات به أو لما تعلق به كأنه قال: «ما من أيام أحب إلى الله من كذا أوكذا»).

وهذا بيان [١٩١/ب] هاتين المسألتين اللتين في فصل الصفة المشبهة باسم الفاعل، وقد انقضى الكلام على الأسماء العاملة بمعنى: الاشتقاق من الفعل، وهو أحد الأنواع الثلاثة من الأسماء العاملة.

النوع الثاني: مما يعمل بمعنى الفعل وليس بمشتق، وإنما هو واقع موقع المشتق، وذلك كل ظرف وقع صفة، أوصلة، أو حالاً أو خبراً، فإنه يعمل في الأحوال النصب.

مثال ذلك: «زيد عندك ضاحكاً» فـ «عندك» عمل في «ضاحك» النصب لأنه وقع موقع المشتق، والأصل «زيد مستقر عندك» حذفت الاستقرار وأنبت عندك منابه ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار إلى هذا الظرف الذي قام مقامه، فصارت الحال التي هي ضاحكاً حالاً من ذلك المضمر المستتر في الظرف، وذلك المضمر مرفوع بالظرف لأن العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال.

فإذا ثبت هذا كان العامل في الحال معنوياً، وإذا كان معنوياً لم يجز أن يتقدم على [١٩٢/أ] «عندك» لا يجوز «زيد ضاحكاً عندك»، وإذا لم يجوز هذا وسطاً فأحرى أن لا يجوز متقدماً لا يجوز أن تقول: «ضاحكاً زيد عندك» لتقدمه أيضاً على العامل المعنوي، وإذا رفعت «ضاحكاً» صار هو الخبر، وصار الظرف معمولاً

لهذا الخبر، وبطل ذلك الاستقرار المقدر، وجاز حينئذ أن تأتي بـ «ضاحك» وإن شئت أولاً فقلت: «ضاحك زيد عندك»، وإن شئت وسطت فقلت: «زيد ضاحك عندك». وإن شئت أخيراً فقلت: «زيد عندك ضاحك» لأن ضاحكاً الأن عامل في الظرف، وليس بمعمول للظرف فمتى نصبته كان للظرف معمولاً، ومتى رفعته كان في الظرف عاملاً، وكما اختلف اللفظ فكذلك اختلف المعنى، لأنك إذا رفعت «ضاحكاً» فالاعتماد في الخبرية على الظرف.

ومن الأسماء العاملة في الأحوال وليست بمشتقة «أسماء الإشارة» مثل: «هذا زيد ضاحكاً»، «وهذه هند [١٩٢/ب] ضاحكة»، وهذا إنما عمل لأنه وقع موقع الفعل، وذلك الفعل يقدر تارة خبراً، ويقدر تارة أمراً، فإذا قدرته «خبراً» فكأنك قلت: «أشير إليه ضاحكاً»، فإذا قدرته «أمراً» كان التقدير «أشر إليه ضاحكاً».

وهكذا إن عملت «هاء التنبيه» قدرتها على أحد هذين التقديرين: «إما أُنبه، وإما نبه»، هذا كله تقدير المعنى العامل وليس شيء يظهر في اللفظ.

وإذا كان معنوياً لم يجز للحال أن يتقدم عليه، ولا يجوز «ضاحكاً هذا زيد»، فإن رفعت جاز تقديمه، لأن خبر المبتدأ يجوز أن يتقدم فقلت: «هذا زيد ضاحك، وضاحك هذا زيد»، وقد تقدم تفسير هذه المسألة أيضاً في أسماء الإشارة في فصل الأسماء.

النوع الثالث: في الأسماء وهو ما ليس بمشتق، ولا واقع موقع المشتق، وهذا النوع لا يكون ناصباً، وإنما يكون جاراً، وذلك الأسماء المضافة إضافة ملك، أو إضافه جنس، فإضافة الملك هي المقدرة باللام مثل قوله تعالى: ﴿**وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ**﴾ [لقمان: ٢٧] ، «**وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ**» جملة من مبتدأ وخبر في موضع الحال، وإذا كان في موضع الحال احتاج إلى صاحب الحال، وإلى عامل في الحال، وذلك التأول أن أقلاماً، وإن كانت أسماء جامدات فإنها وقعت هاهنا موقع كاتبات أو جاريات، وإذا وقعت موقع جاريات أو كاتبات فقد تحملت الضمير، وجاز فيها معنى الاشقاق، فعملت في موضع الجملة الجالبة النصب.

فأما من نصب «بحر» فلا إشكال فيه، لأن الواو عاطفة للبحر على ما في الأرض.

❖ ❖ ❖

فصل: التابع

قال الشيخ رحمه الله: (التابع في العربية هو الجاري على ما قبله في إعرابه من رفع، ونصب، وجر، وجزم) .

لأن هذا هو [١٩٤/ب] شرط التابع أن يكون حكمه حكم المتبوع، وجملة التوابع خمسة: «التأكيد، والنعت، وعطف البيان، والبدل، والنسق»، وإنما بدئ بالتأكيد، لأن التأكيد هو المؤكد لا يخالفه في شيء من أحكامه، فكان أحق ما بدئ به.

والتأكيد هو: تمكين المعنى في النفس بإعادة لفظ أو معنى لفظ، فاللفظي قولك: «زيد زيد، فعل فعل، أن أن، والله والله» وما أشبه ذلك، وليس عليه باب يحضره، لأنه تكرير الشيء بلفظه، وليس كذلك التواكيد المعنوية، لأن للتواكيد المعنوية ألفاظاً محصورة، وجملتها تسعة وهي: «نفسه، عينه، كله، أجمع، أجمعون، جمعاء، جمع، كلهما، كلتاهما»، والتابع لهذه هو: «أكتع، أبضع، أكتعون، أبضعون، كتعاء، بضعاء، كتع، بضع»، فجميع هذه التسعة وتوابعها لا يؤكد بها إلا المعارف الخمسة دون النكرات كلها، تقول: «جاءني زيد» لظاهر، أو مضمر، أو بينهما، فالظاهر قولك «زيد نفسه جاءني»، والمضمر بقولك: «أنت نفسك جئتني».

[١٩٥/أ] والذي بينهما «هذا نفسه جاءني»، وإن كان المضمر متصلاً بفعل اتصال الفاعل لم يحسن التأكيد بالنفس إلا بعد ضمير آخر تأتي به مثل قولك: «قمت أنت نفسك، وزيد خرج هو نفسه» ولا يحسن «قمت نفسك، ولا خرج نفسه» لأن المضمر قد امتزج بالفعل، واختلط به حتى صار كالجزء منه فاستفتح تأكيده بغير تأكيد قبله كما استفتح العطف عليه بغير تأكيد.

ألا ترى أنه لا يحسن «قمت وزيد» حتى تقول: «قمت أنت وزيد» حتى تقول: «قمت أنت وزيد» كما قال - سبحانه-: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥] فـ ﴿زَوْجُكَ﴾ معطوف على الضمير المستتر في ﴿اسْكُنْ﴾ وليس بمعطوف على ﴿أَنْتَ﴾ هذه لأن أنت الموجودة تأكيد لأنت المقدرة، والعطف إنما هو على المؤكد لا على التأكيد فاعرف ذلك.

فإن قيل: فأي موضع لا يحتاج المضمر المعطوف عليه إلى تأكيد؟.

فقل: ضمير المنصوب مثل: «ايتك نفسك».

[١٩٥/ب] وكذلك ضمير المجرور مثل: «مررت بك نفسك»، وكذلك الضمير المرفوع إذا لم يكن متصلاً بفعل، ولا مستتراً في شيء مثل: «أنت نفسك خرجت، وما أشبه ذلك فقس عليه وفقك الله للصواب.

فإن قيل: لم لا يجوز عطف التأكيد بعضه على بعض كما جاز عطف النعت بعضه على بعض؟

قيل: لأن الشيء لا يعطف على نفسه لأن معنى هذه التواكيد كلها متقارب إلا بمقدار ما في بعضها من معنى الإحاطه مثل: «كل وأجمع» وما في بعضها من تحقيق ذات الشيء مثل: «النفس والعين» فلذلك لا يجوز «قام القوم أنفسهم، وأعينهم»، وكذلك لا يجوز «جاؤوا كلهم وأجمعون»، وليس كذلك النعت لأن النعوت مختلفة المعاني.

فإن قيل: فلم لا يصرف «أجمع، وجمعاء، وجمع»؟.

فقل: لعلل مختلفة أما «أجمع» فللتعريف ووزن الفعل كـ «أحمد»، وإنما «جمعاء» فللتأنيث ولزوم التأنيث [١٩٦/أ] كصحراء، وأما «جمع» فللتعريف، والعدل.

واختلف في «العدل» على قولين:

أحدهما: أنه معدول عن «جمْع» الساكن العين إلى «جمع» لأن باب أفعل إذا جمع على فعل فحقه أن يكون مسكناً كـ «أحمر، وحمر».

والقول الأخر: أنه معدول عن جماعي لأن باب «فعلاء» إذا كان اسماً يجمع على «فعالى» مثل: «صحراء، وصحاري» فهذان قولان كما ترى، «وكتع وبضع» جار مجرى «أجمع»، ومن أحكام «أجمع، وأجمعين، وجمعاء، وجميع»، وتوابع ذلك ألا تلي العامل لا يجوز «جاءني أجمعون، ولا رأيت أجمعين» حتى تأتي المؤكد فتقول: «جاءني القوم أجمعون، ورأيت القوم أجمعين».

فإن قيل: ولم لم يجز ذلك كما جاز في كل من قولك «جاءني كلهم، ورأيت كلهم»؟

قيل: لأن أجمع وبابه لا يستعمل إلا تأكيداً قال الله -سبحانه - ﴿فَسَجَدَ المَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠] ، ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٤٣] ، وليس كذلك كل لأنها قد استعملت [١٩٦/ب] استعمال الأسماء فاعلة، ومفعولة، ومبتدأة كما قال الله - سبحانه- ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَرْداً﴾ [مريم: ٩٥] ، ﴿قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ للَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] على من رفع جعله مبتدأ

لا تأكيداً.

فأما من نصب فإنه جعله تأكيداً للأمر، وأخبر بجار ومجرور، ومن رفع أخبر بجملة من مبتدأ وخبر ﴿كُلَّهُ﴾ المبتدأ و﴿لِلَّهِ﴾ الخبر يتعلق باستقرار محذوف على ما تقدم بيانه.

فأما «كلاهما وكلتاهما» فلفظتان مختلف فيهما:

فمذهب سيبويه والمحققين: أنهما مفردان بدلان على التثنية، وليستا بمثنيين، والدليل على إفرادهما قوله - تعالى-﴿كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣] فأفرد الخبر، ولو كان مثنى لقال: أتتا، ومن أدل دليل على كونهما مفردين أضافهما إلى ضمير الإثنين فلو كان مثنيين وقد أضفتهما إلى ضمير المثنيين لكنت أضفت الشيء إلى نفسه، وإضافة الشيء إلى نفسه لا يجوز، كما لا يجوز إثناهما ولا اثنتاهما.

[١٩٧/أ] ومن الدليل على إفرادهما قول الشاعر.

كــلا يومَـــي أُمامَـــة يـــوْم صـــدّ وإنْ لَـــمْ نَأْتِهـــا إلا لِمَامـــا [(١)]

فأخبر عن كلى بيوم مفرد.

فإن قيل: فإذا كانا مفردين فلم قلبت ألفهما في حال النصب في قولك: «رأيت الرجلين كليهما، والمرأتين كلتيهما، وجاءني الرجلان كلاهما، والمرآتان كلتاهما».

قيل: إنما ذلك من قبل إنهما المضمرات لزما الإضافة، ولم يفارقاها فأشبها إلى ولدي إذا كانا مع الظاهر كانا بالألف، وإذا كانا مع المضمرات كانا بالياء مثل: «جئت إلى زيد، وإليك»، وكذلك «كلى وكلتا» ومتى أضيفت «كلى، وكلتا» إلى ظاهر لم يتغير ألفهما لا في رفع ولا في نصب تقول: «جاءني كلى أخويك، ورأيت كلى أخويك، ومررت بكلى أخويك، وجاءتني كلتا امرأتيك كلتا امرأتيك وإنما هذا [١٩٧/ب] القلب يكون بينهما إذا اضيفا إلى مضمر انقضي فصل التأكيد.

❖❖❖

(١) ديوان المتنبي (١/ ٢٠٢) وقد وردت هكذا بالديوان وأوردها المصنف برواية:

كلى يومي أمامة يوم صد وإن كانت زيارتها لماما

فصل النعت وعطف البيان والنسق

قال الشيخ رحمه الله: (وأما النعت فهو تحليه المنعوت بفعله، أو حليته، أو صناعته، أو نسبته، أو بذي التي بمعنى: صاحب) .

وجملة الأمر أن النعت إنما دخل الكلام لتخصيص نكرة أو إزالة اشتراك عارض في معرفة.

فتخصيص النكرة كقولك: «هذا رجل قائم» خصصته من «رجل ليس بقائم»، وإزالة الاشتراك قولك: «هذا زيد البزاز» أزلت الاشتراك الذي كان بينه وبين من له مثل: اسمه وليس ببزاز وقد تكون الصفة لا للتخصيص ولا لإزالة اشتراك، ولكنها تكون لثناء ومدح مثل قولك: «قال زيد العالم والجليل والشيخ الفاضل» ونحوه، وعلى هذا يحمل صفات القديم جل جلاله لأنها ليست للتخصيص ولا لإزالة الاشتراك.

ومن أصول هذا الباب أن كل ما امتنع من الأسماء أن يجمع فيه بين نعوتها جاز فيه القطع مثل أن يختلف الإعرابان والعاملان مثل: «هذا عمرو، ورأيت زيداً العاقلان».

ومثل: «قام زيد، وقعد عمرو، والظريفين، والظريفان» ونحوه سواء رفعت أو نصبت، فليس هو إلا على القطع مما قبلها، لأنه لا يصح أن يعمل عاملان لفظيان في مفعول واحد ولا يصح أن يختلف الإعرابان أو العاملان مثل: «هذا عمرو، ورأيت [٢٠٢/ب] محمداً» فيجمع بين نعتي هذين المعربين باسم واحد لأن للمرفوع إعراباً يطالب به نعته، وللمنصوب إعراباً يطالب به نعته فلم يصح أن يختلف إعرابهما فلذلك كان على القطع.

❖ ❖ ❖

فصل

ثم قال الشيخ رحمه الله: (وأما عطف البيان فجرى مجرى النعت إلا أنه يكون بغير المشتق كتبيين الأسماء بالكُنى والكُنى بالأسماء) .

مثل: «جاءني أبو علي زيد، وزيد أبو علي» كأنك انعطفت على الاسم الأول فبينته بغير حرف عطف، ومثله «مررت بزيد هذه» إذا انعطفت عليه بالإشارة لأن الفرق بين النعت الحقيقي وبين عطف البيان هو «هذا»، وذلك أن النعت يكون بالأسماء المشتقة.

وعطف البيان أن يكون بالأسماء الجامدة وهذا فرق، وفرق ثان أن عطف البيان يكون غالباً في المعارف والنعت يكون في المعارف والنكرات، والفرق بينه وبين البدل [٢٠٣/أ] من وجهين:

أحدهما: أن البدل والمبدل منه من جملتين، وعطف البيان مع المبين من جملة واحدة، والأخر أنه لا يجوز في عطف البيان في النداء ما لا يجوز في البدل مثل أن تقول: «يا زيد زيداً الظريف، ويا زيد زيد الظريف» فالنصب على الموضع، والرفع على اللفظ، ولو جعلت زيداً الثاني بدلاً لكان مضموماً لا غير مثل الأول تقول: «يا زيد زيد الظريف»، وعلى هذا يُنشد:

إنـي وأسـطارٍ سـطرن سـطراً لقائـلٌ يـا نـصر نـصرٌ نـصرا [1]

فـ «نصر» الأوسط عطف بيان على اللفظ، ولو نصبه لكان عطف بيان على الموضع، و«نصر» الأخير منتصب أما على المصدر أي؛ «انصرني نصراً»، وأما على الإغراء بمعنى: عليك نصراً.

❖ ❖ ❖

فصل

قال الشيخ رحمه الله: (فأما البدل فهو إعلام السامع بمجموعي [٢٠٣/ب] الاسم على طريق البيان من غير أن ينوي بالأول الطرح عند سيبويه دون غيره) .

والدليل على أنه ليس في نية الطرح أنه صد به البيان على جهة الإعلام بمجموعي الاسم فلم يصح أن ينوي بالأول الطرح لأن جعله في نية الطرح يخرجه من أن يكون مبيناً فكما لم يجز أن يكون المؤكد ولا المنعوت في نية الطرح كذلك المبدل على جهة البيان لا يكون في نية الطرح، ولو كان في نية الطرح لما جاز أن تقول: «زيد ضربته أخاك» على أن تجعل أخاك بدلاً من الهاء العائدة على زيد، لأن

---

(١) خزانة الأدب (١٩٣/٢).

الهاء لو كانت في نية الطرح لكان التقدير تقدير «زيد ضربت أخاك»، وهذا كلام لا يصح لعدم العائد إلى المبتدأ وفي جواز هذه المسألة وأشباهها ما يدل على أنه ليس في نية الطرح خلافاً لما قال **أبو العباس**: من أنه في نية الطرح لأنه اعتقد أن تسميته بدلاً يوجب أن يكون البدل منه مطرحا وليس الأمر [٢٠٤/أ] كذلك لما ذكرنا.

فأما جملة الإبدال فإنها أربعة: «بدل كل من كل»، و«بدل بعض من كل» و«بدل اشمال» و«بدل غلط»، وإنما كان كذلك لأن كل شيء ضام شيئاً لا يخلوا أن يكون مثله فيكون أباه أو جزءاً منه فيكون بعضه أو معنى فيه، فيكون مشتملاً عليه أو ليس بشيء من هذه الأقسام فيكون غلط فلذلك انقسم البدل إلى هذه الأقسام.

وإذا كان كذلك فالأول الذي هو: «بدل الكل من الكل» لا يخلوا من ثماني مسائل:

[المسألة الأولى] : أما «بدل معرفة من معرفة» مثل: ﴿**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ**﴾ [الفاتحة: ٦، ٧] وهما معرفتان لأن ﴿**الصِّرَاطَ**﴾ الأول معرف بالألف واللام، وال ﴿**صِرَاطَ**﴾ الثاني معرف بالإضافة، وهما لشيء واحد لأن ﴿**الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**﴾ هو صراط من أنعم عليه.

المسألة الثانية: «بدل نكرة من نكرة» مثل: ﴿**إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازاً * حَدَائِقَ وَأَعْنَاباً**﴾ [النبأ: ٣١، ٣٢] فـ ﴿**حَدَائِقَ وَأَعْنَاباً**﴾ بدل نكرة من ﴿**مَفَازاً**﴾ [٢٠٤/ب] وهو نكرة ومثله قول الشاعر:

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت [(١)]

المسألة الثالثة: «بدل النكرة من المعرفة» مثل قوله - تعالى-: ﴿**لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ**﴾ [العلق: ١٥، ١٦] ، وإنما حسن أن بدل النكرة من المعرفة وهي دونها من قبل أنها وصفت فتخصصت فصار فيها فائدة زائدة على ما تقدم.

المسألة الرابعة: «بدل معرفة من نكرة» مثل: ﴿**وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ**﴾ [الشورى: ٥٢] فالثاني معرفة بالإضافة، والأول لتجرده من علامة التعريف.

المسألة الخامسة: «بدل ظاهر من ظاهر»: وهو كل ما تقدم لأن الظاهر هو ما

---

(١) الحماسة البصرية (١٢٣/٢).

دل بظاهره وإعرابه على المعنى المراد به.

المسألة السادسة: بدل المضمر من المضمر مثل: «رأيته إياه» فإياه مضمر منفصل بدل من المضمرالمتصل، وإنما حسن ذلك من قبل أن المضمر [٢٠٥/أ] المنفصل يجري مجرى الأجنبي، ألا تراهم يجيزون «ما ضربت إلا إياي»، كما يجيزون «ما ضربت إلا نفسي»، ولا يجيزون «ضربتني».

المسألة السابعة: «بدل الظاهر من المضمر» مثل قولك: «زيد رأيته أخاك، وزيد رأيته وجهه»، وفي كتاب الله - تعالى -: ﴿**وَمَا أَنسَانِيهُ إِلاَّ الشَّيْطَانُ**﴾ [الكهف: ٦٣] أن أذكره فإن اذكره بدل من إلى في ﴿**أَنسَانِيهُ**﴾ أي؛ ما أنساني ذكره إلا الشيطان.

المسألة الثامنة: «بدل مضمر من ظاهر» مثل: «رأيت زيداً إياه» فـ «إياه» مضمر منفصل بدل من «زيد» لأنه يجري مجرى الأجنبي إذا قلت: «رأيت زيداً أخاك».

وأما «بدل البعض من الكل» فإن هذه الأقسام الثمأنية تجوز فيها إلا بدل مضمر من مضمر، أو بدل مضمر من مظهر، لأن الإضمار يرفع لفظ البعضية، وإذا ارتفع لم يتصور فيه بدل البعض من الكل ويتصور فيما سواه فمثال «بدل معرفة من معرفة في بدل البعض»: [٢٠٥/ب] «رأيت زيداً وجهه» ﴿**وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً**﴾ [آل عمران: ٩٧] فـ ﴿**مَنِ اسْتَطَاعَ**﴾ معرفة بالصلة، وهو بدل من الناس المعرف بالألف واللام.

و «بدل النكرة من النكر» مثل قولك: «رأيت رجلاً وجهاً له»، ومثال بدل النكرة من المعرفة «رأيت رجلاً وجهه».

ومثال «بدل الظاهر من المضمر»: «زيد رأيته وجهه» فوجهه بدل من الهاء فهذه ست مسائل في بدل البعض من الكل، وإنما سقط منهما «بدل المضمر من المضمر، وبدل المضمر من المظهر» لما ذكرناه وقوله -سبحانه وتعالى- ﴿**قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ**﴾ [الأعراف: ٧٥] ، فهذا بدل «البعض من الكل»، وهو بدل معرفة موصولة من معرفة موصولة لأن ﴿**الَّذِينَ**﴾ اسم موصول بـ ﴿**اسْتُضْعِفُوا**﴾ و﴿**مِن**﴾ اسم موصول بـ ﴿**آمَنَ مِنْهُمْ**﴾.

وأما «بدل الاشتمال» فجوز فيه كل ما جاز «بدل البعض» ويمتنع [٢٠٦/أ] ما امتنع منه.

فمثال المعرفة من المعرفة: «أعجبني زيد حسنه».

ومثال النكرة من النكرة: «أعجبني رجل حسن له».

ومثال النكرة من المعرفة: «أعجبني زيد حسن له».

ومثال المعرفة من النكرة: «أعجبني رجل حسنه».

وأما قوله - تعالى-: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] ، فهو بدل الاشتمال، وهو بدل معرفة لأن الـ ﴿قِتَالٍ﴾ بدل من ﴿الشَّهْرِ الحَرَامِ﴾.

وأما قوله - تعالى-﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ * النَّارِ ذَاتِ الوَقُودِ﴾ [البروج: ٤، ٥] ، فإنه من بدل الاشتمال وهو «معرفة من معرفة»، وهما: ﴿الأُخْدُودِ﴾ ﴿النَّارِ﴾، وإنما كانا بدل الاشتمال لأن ﴿الأُخْدُود﴾ هو الشق في الأرض، و﴿النَّار﴾ فيها فكان من بدل الاشتمال.

والفرق بين «بدل البعض» وبين «بدل الاشتمال» من وجهين:

أحدهما: أن بدل الاشتمال يكون بالمعاني أو ما يتنزل منزلة المعاني من نحو «الحسن والعقل»، وما أشبه ذلك.

و «بدل البعض» إنما يكون جزءاً من المبدل منه لا معنى فيه.

[٢٠٦/ب] **والفرق الأخر**: أن بدل الاشتمال تذهب النفس إلى معرفته وإن لم يذكر، ألا ترى أنك لو قلت: «أعجبني زيد» وسكت لفهم منك أنه إنما أعجبك معنى فيه لا من حيث هو لحم ودم، ولا يقول مثل ذلك، وأنت تريد عضواً من أعضائه، ولا جزءاً من أجزائه، فقد افترق ما بينهما وصار كل واحد من البدلين غير الأخر.

وأما «بدل الغلط»: فلا يكون في القرآن ولا في الكلام الفصيح، والأولى في مثله إذا وقع وسبق إلى اللسان ما لم يقصده المتكلم أن يأتي بـ «بل» فتقول في قولك: «رأيت رجلاً حماراً، رأيت رجلاً بل حماراً» فتأتي بـ «بل» ليعلم أنك غالط وبالله التوفيق.

❖ ❖ ❖

فصل

قال الشيخ رحمه الله: (أما النسق وهو الجمع بين الشيئين أو الأشياء بواسطة في اللفظ والمعنى، أو في اللفظ دون المعنى فواسطة [٢٠٧/أ] اللفظ والمعنى أربعة أحرف: «الواو، والفاء، وثم، وحتى»، وواسطة اللفظ دون المعنى ستة: «أو، وإما،

وأم، وبل، ولكن، ولا»).

وإنما كان ذلك من قبل أنك إذا قلت: «جاءني زيد وعمرو» فقد اشترك الاسمان في الإعراب، فهذا هو اللفظ واشتركا في المعنى وهو المجيء، وكذلك مع «الفاء، وثم، وحتى»، وإن كانت المعاني تختلف على حسب ما بين في فصل الحروف، وليس كذلك باقي حروف العطف الستة، لأنها إنما تجمع بين الاسمين في الإعراب دون المعنى بحسب معاني الحروف مثل: «جاءني زيداً وعمرو» أي؛ أحدهما، وكل هذا قد بين معناه في فصل الحروف، وإنما ذكر هاهنا أمثلة ذلك وهو عطف المرفوع على المرفوع، والمنصوب على المنصوب والمخفوض على المخفوض، والمجزوم على المجزوم ولا يختلف في شيء من ذلك.

و «إما»: وحدها تختص بالتكرير.

و«لكن»: تختص بالنفي.

و«لا»: تختص بالإيجاب.

و«حتى»: تختص بالجنس [٢٠٧/ب] وعطف قليل على كثير.

و«أم»: تختص بالاستفهام والمعادلة في أمر الهمزة، وكل ذلك قد أشير إليه في فصل الحروف فلا فائدة في الإعادة والإطالة، وكذلك كلها تشترك في عطف الظاهر على المضمر مثل: «رأيته وزيداً» إلا أن يكون مضمراً مرفوعاً أو مضمراً مجروراً، فإنه يحتاج مع ضمير المرفوع إلى تأكيد مثل: «قمت أنا وزيد»، ويحتاج مع ضمير المجرور إلى إعادة الجار مثل: «مررت به، وبزيد»، ولا يجوز «مررت به وزيداً» إلا في الشعر كما قال:

فاذهب فما بك والأيامِ من عَجَبِ[1]

وكذلك يجوز مع المرفوع في الشعر كما قال:

قلت إذْ أَقْبلت وزُهر تهادَى كنِعاج الفَلا تعسَّفن رَمْلا[2]

فـ«زهر» معطوفة على المضمر في «أقبلت»، ولم يؤكد ذلك الضمير، وأما قوله - تعالى- ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] فـ﴿آبَاؤُنَا﴾ معطوف على

---

(١) كتاب سيبويه (٢/٣٨٣).

(٢) ديوان المتنبي (١/٢٣٩).

النون [٢٠٨/أ] والألف في ﴿أَشْرَكْنَا﴾ ولم يؤكد لأن طول الكلام بقوله ﴿وَلاَ﴾ قد سد مسد التأكيد، وكذلك قوله - تعالى- ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١] بالرفع على قراءة «يعقوب» معطوف على الواو من ﴿أَجْمِعُوا﴾ ولم يؤكد لأنه قد سد طول الكلام بالمفعول وهو ﴿أَمْرَكُمْ﴾ مسد التأكيد أما قوله - تعالى- ﴿يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلامٍ مِّنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَى أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ﴾ [هود: ٤٨] فإنما أعيدت ﴿عَلَى﴾ مع ﴿أُمَمٍ﴾ لأنه معطوف على الكاف من ﴿عَلَيْكَ﴾، وهو ضمير المجرور، ولا يعطف على ضمير المجرور إلا بإعادة الجار حسب ما تقدم، والباء في قوله ﴿بِسَلامٍ﴾ متعلقة بمحذوف لأنها في موضع الحال التي أهبط مسلماً عليك، و﴿مِّنَّا﴾ في موضع جر متعلق بمحذوف لأنه نعت الـ ﴿بَرَكَاتٍ﴾، ﴿وَعَلَى أُمَمٍ﴾ يتعلق بما يتعلق به ﴿عَلَيْكَ﴾ لأنه أعيد لأجل العطف على الكاف ومن قوله ﴿مِّمَّن﴾ يتعلق بمحذوف لأنه في موضع جر نعتاً لـ﴿أُمَمٍ﴾ و﴿مَّعَكَ﴾ يتعلق بفعل [٢٠٨/ب] محذوف لأنه صلة لـ﴿مَّن﴾ أي؛ «بمن استقر معك، أو من آمن معك، أو ركب معك، أو أنجيناه معك»، وقد تقدم معرفة المواضع التي يتعلق حروف الجر فيها والظروف بمحذوف، والذي يتعلق بموجود، أو ما هو في حكم الموجود، فعلى ذلك يكون القياس أبداً.

فأما قراءة حمزة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] بجر ﴿الأَرْحَامَ﴾ فإنها عند أكثرهم «واو القسم» لا «واو العطف»، وإذا كانت «واو القسم» تعلقت بما يتعلق به «باء القسم» إذا قلت بـ «الأرحام لأفعلن» وهو محذوف أي؛ أقسم بالأرحام، وذلك القسم محذوف اختصاراً، وإذا كانت للقسم ولم يجز الوقف على الأرحام لأنه يحتاج إلى جواب، والجواب على هذه القراءة ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾ [النساء: ١] لأن العرب كانت تقسم بالأرحام تعظيماً لها فيكون في قراءة حمزة وقفان:

أحدهما الوقف على قوله: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾.

والوقف الثاني: ﴿رَقِيباً﴾ لأنهما جملتان تامتان مختلفتان [٢٠٩/أ] أحدهما أمرية، والثاني قسمية.

فأما قراءة الجماعة «بالنصب» فإن الوقف الأول على ﴿الأَرْحَامَ﴾ لأنها معطوفه على اسم الله- تعالى- فلا يجوز الوقف على ﴿بِهِ﴾ لأنه لا يوقف على المعطوف

دون المعطوف عليه في عطف المفردات، فإذا لم يجر ذلك كان الوقف على ﴿الأَرْحَامَ﴾المنصوب فلا تعلق لأن على قراءة الجماعة فبما قبلها فإنها ليست بجواب، وإنما هي استئناف خطاب، فهي جملة قائمة بنفسها والوقف منها على ﴿رَقِيباً﴾ و﴿عَلَيْكُمْ﴾ متعلق برقيب وإنما قدم لتشاكل رؤوس الآي، والجار في هذا متعلق بموجود أيضاً وهو﴿تَسَاءَلُونَ﴾ تعلق المفعول به فاعرف هذه النكت.

وللعطف أحكام كثيرة، وكلام طويل لا يليق ذكره بهذه المقدمة، مع ما أنت فيه وفقك الله من احفاز السفر وضيق الزمان، وفيه مقنع على ما رزقك الله من [٢٠٩ /ب] كلها غير مؤنثة إلا ثلاثة أحرف حُكي فيها التأنيث وهي: «لا، ولات، وثم، وثمت، ورب، وربت» لأن الحروف تأتي لمعان في غيرها وتكون عاملة فشبهت بالأفعال في ذلك، وكتبت بالتاء وصلاً ووقفاً كالأفعال المخالفة للأسماء.

ومن **البدل الشاذ:** كتبتهم «الصلوة، والزكوة، الحيوه» بالواو ما دام مفرداً فإذا كان مضافاً، أو مثنى كتب الألف مثل: «هذه صلاتك، وزكاتك، وحياتك، وصلاتان، وزكاتان، وحياتان»، وإنما خصوا ذلك بالواحد لأنه الأصل.

وقيل: أن الأقصد به الإبانة عن تفخيم مستعمل في هذه الأسماء، وعلى هذا جاء تفخيم «الصلاة» على قراءة «**ورش رحمه الله**» من غير طريق العراقيين فجعلت الواو موذنه للتفخيم.

ومن **البدل** قولهم: «يوميذ، وحينيذ» الياء بدل من الهمزة لأنه يوم رُكب مع «إذ» تركيب الشيء الواحد وكتبت [٢١٠] متصلة بما قبلها، ودل ذلك على مذهب من بنى لأن المبنيين كالشيء الواحد.

فأما من أعرب فإنه يكتبها بهمزة منفصلة حملاً على الأصل إذا لم يعوض ما يوجب الاتصال.

تم كتاب الهادي في شرح المقدمة، الحمد لله على نعمه وصلى الله على سيدنا محمد النبي وعلى آله وأصحابه وسلم، فرغ كاتبه من نقله في شوال سنة «ثلاث وستمائة» بمدينة حلب المحروسة.

❖ ❖ ❖

فهرس الكتاب